آراء حول الخليج
العـــدد 112
أكـتـوبـر - 2016

نجاح موسم الحج يكشف مؤامرات الحرس الثوري الإيراني

طهران تسعى للهيمنة على البحر الأحمر والخليج عبر إريتريا

مؤامرة «الفاتيكان الإسلامي».. مخطط دولي ورغبة إقليمية

ملف العدد:

العلاقات الخليجية ـ اليابانية: من التبادل التجاري إلى الشراكة الاستراتيجية

- اليابان مرشحة للقيادة في الخليج واللاعب الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي
- طوكيو الدائنة الأولى والثانية في امتلاك الأصول والثالثة في التجارة الدولية
- اليابانيون يطالبون بإنهاء الابتزاز الأخلاقي وإيقاف دفع الثمن إلى ما لانهاية
- السعودية تتقن ضبط المسافات بين الحلفاء و لا تلعب على المتناقضات الدولية
- رؤية بوتين لإعادة التوازن ضاعفت مبيعات الأسلحة الروسية لجنوب شرق آسيا
- انخفاض أسعار النفط تحفز على تصدير البدائل والدور الخليجي الجماعي هامشي
- اليابان اعتبرت الغيبوبة التاريخية عزلة ذهنية وفسحة للتقدم الاقتصادي والنهضة
- تجربة الخفجي: منفعة خليجية ـ يابانية متبادلة وقللت هاجس المخاوف الحدودية
- تبعية اليابان لأمريكا عقبة أمام التعاون العسكري بين طوكيو ودول الخليج

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

افتتاحية العدد
4

اليابان والتوجه غربًا .. المعضلة والحل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

لغط النظام الإيراني بتدويل إدارة الحرمين الشريفين مطلب سياسي توسعي – أم دليل وهن وافتقار النظام؟

د. أميرة الراشد

متابعات عربية
13

تركيا والدول العربية مجبرون على الالتقاء في منتصف الطريق كرها لا طوعا

د. نزار نبيل الحرباوي

دراسة العدد
16

التعاون الخليجي-الآسيوي: فرص قائمة وواعدة على ضوء المتغيرات

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي

رؤية وتحليل
26

الاستثمارات الخليجية - اليابانية المشتركة: الواقع والمأمول

نوزاد عبد الرحمن الهيتي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

آراء حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

قضية العدد

31 تأمين مسار إمدادات النفط والملاحة في الممرات المائية.. ضرورة مشتركة
د. نيللى كمال الأمير

ملف العدد

35 د. ظافر محمد العجمي
40 د. هيثم بن حسن لنجاوي
46 د. علي الدين هلال
50 د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
56 د. نـورهان الشيـخ
60 د. كريستيان كوخ
63 اللواء محمد إبراهيم
66 أحمد طاهر
70 د. معتز سلامة
74 أحمد عسكر
78 علي متولي أحمد
84 مصطفي فولي توفيق

رأي

89 منتدى للأمن الإقليمي وتكامل الجهود لنزع فتيل الأزمات
د. أشرف محمد كشك

93 العلاقات الأفريقية – الهندية وأبعادها على الخليج العربي
د. أحمد سليم البرصان

96 مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون
د قتيبة العاني

إصدارات

103 خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية

وقفة

104 اتفاقية التقسيم المذهبي وتغييب الأمة
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الذي يحمل رقم ١١٢ من مجلة آراء حول الخليج يحتوي على متابعات خليجية وعربية والملف الرئيسي للعدد كالمعتاد، وفي المجمل يحتوي على موضوعات معنية بالشأن الخليجي وعلاقات دول مجلس التعاون بالعالم ودول الإقليم غير العربية، وجاء في المتابعات الخليجية رصد لنجاح موسم الحج الأخير بشكل كامل حيث غابت إيران عنه وغاب معها دور الحرس الثوري المشبوه الذي دأب منذ الثورة الإيرانية على محاولات فاشلة لتعكير صفو الركن الخامس للإسلام وكانت المملكة العربية السعودية وستظل بعون الله تعالى قادرة على تأمين مواسم الحج والعمرة والسهر على راحة ضيوف الرحمن، وتبذل في سبيل ذلك الغالي والنفيس منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ـ طيب الله ثراه ـ ومن بعده الملوك البررة حتى العهد الزاهر الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ وهذه الجهود المتواصلة والمستمرة ستظل قائمة على هذا الصعيد بإذن الله تعالى.

وتناولت المتابعات العربية موضوع العلاقات العربية ـ التركية وحتمية تنقية هذه العلاقات وتطويرها بين أنقرة وجميع العواصم العربية حيث أن الظروف الإقليمية والدولية تتطلب تكاتف الطرفين من أجل إرساء الأمن والاستقرار الإقليمي وإبعاد شبح الحروب الأهلية عن دول المنطقة، وهذا يتطلب التقاء الجانبين في منتصف الطريق.

وجاء الملف الرئيسي لهذا العدد عن العلاقات الخليجية ـ اليابانية ، وتناول واقع وتاريخ هذه العلاقات، كما قدم رؤية لأهمية تطوير هذه العلاقات والانتقال بها من مرحلة التبادل التجاري أو علاقة البيع والشراء إلى علاقات استراتيجية شاملة تقوم على المنافع المتبادلة للطرفين وأهمها تطوير العلاقات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المشتركة وتوطين التكنولوجيا اليابانية في دول مجلس التعاون وكذلك توطين اقتصاديات المعرفة، ومشاركة اليابان في أمن منطقة الخليج ومحاربة الإرهاب والقرصنة وحماية الممرات الملاحية العالمية، باعتبار أن أمن الخليج جزء من أمن اليابان نظرًا لأهميتها الاقتصادية حيث تعد هذه المنطقة مصدر الطاقة الرئيسي لليابان وكذلك سوقًا واسعة أمام المنتجات اليابانية.

ويأتي ذلك في ظل زيادة الدور الياباني على الساحة الدولية ومحاولات طوكيو الجادة لتعديل الدستور المفروض عليها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل الخروج من تحت الوصاية الأمريكية وتخفيف قيود التسليح المفروضة عليها،ومن أجل زيادة عدد وعتاد قواتها المسلحة، ويأتي ذلك أيضًا في ظل تراجع الدور الأمريكي ، والمشاكل التي يمر بها الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد .. كل هذه التطورات تدفع بدور دولي جديد لليابان ومعها الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا إلى واجهة العلاقات الدولية والتأثير الدولي ، الأمر الذي يتطلب تفعيل العلاقات الخليجية ـ اليابانية، وتوثيق العلاقات الثنائية في إطار شراكة استراتيجية كاملة وجماعية من جانب دول مجلس التعاون من جهة واليابان من جهة أخرى.

محاور العدد المقبل

"العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية"

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل ما يلي:

- العلاقات الخليجية ـ الكورية الجنوبية في مرحلة ما بعد النفط.
- الاستثمارات الخليجية ـ الكورية الجنوبية: المحفزات والمعضلات.
- التحول في العلاقات الخليجية ـ الكورية من مرحلة البيع والشراء إلى الشراكة الاستراتيجية.
- الدور المحتمل لكوريا الجنوبية في الأمن الإقليمي: القدرات والتحديات.
- كوريا والدور الإيراني في المنطقة وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي.
- التوازن النووي بين الكوريتين وتأثيره على منطقة الخليج العربي.
- توطين التكنولوجيا الكورية في دول مجلس التعاون الخليجي: المتاح والممكن.
- العلاقات الكورية الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على دول الخليج.
- الدور الروسي في جنوب شرق آسيا وتأثيره على منطقة الخليج.
- أهمية التكتلات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا على الاقتصاد الخليجي.

اليابـان والتوجـه غربًـا .. المعضلـة والحـل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

من المعروف أن اليابان قوة اقتصادية كبرى في العالم المعاصر وذات ثقل اقتصادي هام وواحدة من أهم الدول المتطورة تكنولوجيًا، إضافة إلى دورها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، ولها تجربة مبهرة في التنمية رغم شح أو ندرة الموارد الطبيعية، والهزيمة القاسية التي تعرضت لها في الحرب العالمية الثانية والتي جعلتها تحت الوصاية الأمريكية، ومع ذلك استطاعت اليابان أن تتجاوز هذه الانتكاسة السياسية والعسكرية، وكذلك التغلب على ندرة الموارد الطبيعية وأصبحت قوة اقتصادية عظمى وخاضت معركة التنمية بسلاح الإرادة والاستجابة للتحديات الصعبة والاعتماد على سلاح العقول والتكنولوجيا والعلم النافع.

وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرة النهضة اليابانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال توفير النفط والغاز لليابان، أو كونها من الأسواق الكبرى المستوردة للمنتجات اليابانية، وفي المقابل شاركت اليابان في مرحلة البناء والنهضة الخليجية التي احتاجت خلالها دول مجلس التعاون إلى الخبرة والتكنولوجيا اليابانية بما في ذلك السلع الصناعية وتوطين الخبرات وإدارة المشروعات الكبرى ومنها على سبيل المثال استخراج النفط من المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

كان سر نجاح علاقات اليابان التجارية مع دول العالم يكمن في كون المكون التجاري – الاقتصادي للبلاد كان خاليًا من المكون السياسي أو الاستراتيجي. فاليابان دولة لا تمتلك مواقف سياسية ولا طموحات استراتيجية ولا مطامع إقليمية، وهذا كان الناتج الأساسي من هزيمة الدولة المهينة في الحرب العالمية الثانية، وشرط من شروط المنتصرين عليها بوجوب نبذ ماضيها الاستعماري التوسعي ذو النزعة العسكرية العدوانية، وقبول الوصاية الغربية على سياستها الخارجية.

والسؤال الذي يطرح نفسه حاليًا هو: هل مستوى الشراكة الخليجية اليابانية مُرضٍ ومناسب على الأقل للجانب الخليجي، وما هي الجوانب التي يجب تنميتها وتطويرها في هذه الشراكة، وما هو المأمول والمطلوب من الجانبين على السواء في المستقبل؟

والإجابة على هذه الأسئلة تتوقف على احتياجات كل طرف وما يستطيع أن يقدمه للطرف الآخر.. من الناحية العسكرية لا تستطيع

اليابان الدخول إلى منطقة الخليج عبر هذه البوابة بسبب الإرث التاريخي والكوابح التي فرضتها القوى العظمى على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية حتى وإن كانت طوكيو تسعى للتحرر من هذه القيود التاريخية، لكن من الضروري أن تتعاون اليابان مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكثر تأثيرًا في مواجهة الإرهاب ومحاصرته سواء بالتعاون الأمني والاستخباراتي أو على صعيد المشاركة الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، إضافة إلى الدعم الفني والاستفادة من التطور التكنولوجي لملاحقة هذه الآفة التي تستهدف جميع دول العالم.

وفي اعتقادنا أن المجال الأكثر أهمية في الشراكة الخليجية اليابانية هو المجال الاقتصادي خاصة في جانب اقتصاديات المعرفة وتوطين التكنولوجيا والصناعات الحديثة والاستفادة من الخبرات اليابانية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التدريب والتأهيل خاصة بعد أن استعدت دول مجلس التعاون لمرحلة ما بعد النفط وتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وهو ما أكدته المملكة العربية السعودية في إعلان رؤية ٢٠٣٠ التي حددت أطر ورسمت معالم هيكل الاقتصاد المستقبلي للمملكة العربية السعودية وهذا أيضًا ما أعلنته دول مجلس التعاون وتوجهت صوبه.

وفي هذا الصدد من الضروري أن تخرج العلاقات الخليجية اليابانية عن سياقها السابق الذي يعتمد على التبادل التجاري القائم على تصدير النفط والغاز إلى اليابان واستيراد المنتجات والسلع اليابانية، أي علاقة البائع بالمشتري، وتنطلق أسس شراكة استراتيجية جديدة في الجانب الاقتصادي يكون عمادها الاستثمارات المشتركة ذات العائد المجدي للطرفين أي شراكة تعتمد على المصالح والمنافع المتبادلة خاصة أن دول مجلس التعاون لديها الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة والتي تحتاجها اليابان ودول الخليج معًا، إضافة إلى رأس المال الخليجي والسوق الاستهلاكية الكبيرة، والموقع المتميز والقريب من جميع دول العالم، مع توفر الممرات المائية ووسائل النقل ومحفزات الاستثمار والتصدير على السواء، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي طورت البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار وفي طريقها إلى المزيد من تحديث التشريعات والقوانين لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وهذا يجب أن يكون نصب دول مجلس التعاون خلال المرحلة الحالية وفي المستقبل في ظل المنافسة الدولية الشرسة على جذب الاستثمارات وتقديم الحوافز لذلك.

من جهتها، اليابان تمتلك قاعدة صناعية عملاقة قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وقطعت شوطًا مهمًا في الاعتماد على اقتصاديات المعرفة، كما إنها كما أسلفنا تعاني من شح الموارد الطبيعية إضافة إلى موقعها الجغرافي البعيد نسبيًا عن قلب العالم، مع ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي وزيادة أجور العمالة، كما إنها ذات تجارب ناجحة في الاستثمارات الخارجية.

وبناءً على ما تقدم، من الضروري أن يسعى الطرفان إلى إبرام اتفاقيات تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي واليابان أو عبر الاتفاقيات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان وانطلاقًا من رؤية واضحة المعالم والأهداف لتوطين الصناعات الحديثة والمتطورة في دول مجلس التعاون الخليجي بشراكة يابانية، خاصة أن الصناعات الحديثة هي المناسبة للتوطين في دول الخليج كونها تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية وتوفر الخدمات والبنى التحتية والموانئ المناسبة للتصدير ورؤوس الأموال والرغبة في تنويع مصادر الدخل، وهنا يجب الاستفادة أيضًا من التجارب اليابانية في التعليم بمختلف تخصصاته وخصوصًا التعليم التطبيقي والفني وأيضًا التدريب على رأس العمل والتدريب التحويلي لتوفير الكفاءات الخليجية المؤهلة التي تقود عملية التوطين والتشغيل وتوفير فرص عمل حقيقية لأبناء دول مجلس التعاون.

كما أن عضوية اليابان في التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سوف تكون مفيدة لدول مجلس التعاون الخليجي وتعطيها القدرة على المنافسة والاستفادة من دخول أسواق جديدة أو التوسع في دخول الأسواق الحالية بمزايا أكثر.

وعليه من الضروري توجه الطرفان تجاه هذه الشراكة ذات المنافع المتبادلة والمردود على الطرفين دون إبطاء في ظل تراجع أسعار النفط وتراجع معدلات التنمية وتزايد احتياجات للشعوب والدول في ظل الزيادة السكانية وانكماش معدلات النمو، وعدم الجدوى الفعالة الاقتصاديات الريعية وأحادية الجانب التي غالبًا ما تكون عرضة لتقلبات الأسواق أو للعوامل السياسية أو غيرها .

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

إيران تستميل المذاهب لمواجهة السلفية ومؤتمر جروزني لعزل المملكة

لغط النظام الإيراني بتدويل الحرمين .. مطلب توسعي أم دليل وهن النظام

نجح حج عام ٢٠١٦م، ليؤكد مرة تلو الأخرى وللعالم أجمع, قدرة وجاهزية السلطات السعودية في إدارة وتنظيم موسم الحج وكافة الشعائر الدينية في أرض الحرمين الشريفين، انطلاقًا من مسؤوليتها الدينية في خدمة حجاج بيت الله الحرام بكفاءة واقتدار لتحظى وكل عام بثقة وتقدير دول وشعوب العالم الإسلامي، لجهود ومساعي البذل والعطاء من أجل الإسلام والمسلمين التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وشعبها المعطاء في حسن تنظيم شعيرة الحج، واستقبال ورعاية ضيوف الرحمن، وتأمين سلامتهم وتعزيز إدارة حركة الحشود، وآلاف من الموظفين الحكوميين وأفراد الأمن والكوادر الطبية المؤهلة لتأمين سلامة الحجاج.

د. أميرة الراشد

نجح حج العام ٢٠١٦م، ليبرهن للعالم الإسلامي، زيف وكذب الاتهامات والادعاءات الإيرانية الباطلة، للتشكيك في قدرة السعودية على تخطيط وإدارة وتنظيم شعيرة الحج ويكشف حجم الموازنات الضخمة المخصصة لعمليات التوسعة والبناء والتشييد والتعمير والتطوير على أرض الحرمين الشريفين، مما يفند الحملات الإيرانية المغرضة، ومحاولاتها اليائسة المضللة تجاه المملكة، وتعريف العالم بأهداف وغايات النظام الإيراني في محاولة زعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة، دون أدنى اعتبار للمواثيق الإنسانية والمبادئ الدولية والحرمات الدينية.

نجح حج العام ٢٠١٦م، ليقدم دليلًا عمليًا للمتسبب الحقيقي في حوادث الاختناق والتدافع في موسم ٢٠١٥م، وما قبلها، وتورط أفراد الحرس الثوري المندس بين الحجاج لتنفيذ مهامهم التخريبية، التي لم تعد خافية على المحللين والمراقبين الدوليين، إذ مع قدوم موسم حج كل عام، تتصاعد تحذيرات إقليمية ودولية بشأن تهديدات إيرانية محتملة ينفذها النظام الإيراني، ووكلاؤه، ومرتزقته في المنطقة، لتعكير أمن وصفو شعيرة الحج، فسجل إيران الأسود، منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، حافل بنشر الفتن والاضطرابات في دول المنطقة.

وبالتزامن مع انطلاق موسم حج العام ٢٠١٦م، خرج مرشد إيران "علي خامنئي" بدعوة رسمية، لانتزاع إدارة شؤون الحج من يد المملكة، وتعويضها بإدارة إسلامية للمناسك المقدسة، في بيان رسمي، نشرته وكالات الأنباء الإيرانية الرسمية طهران –الريان برس وكالات– ٥ سبتمبر ٢٠١٦م، وبحسب بيان بثته وكالة تسنيم الإيرانية وجه "خامنئي" نداء إلى حجاج بيت الله الحرام، مطالبًا المسلمين بالتفكير جديًا في إدارة الحرمين الشريفين، وأعزت أصوات الإيرانية مطلبها بالحوادث الأخيرة التي وقعت خلال موسم حج ٢٠١٥م، ما اعتبرته دليل فشل السعودية في إدارة وتنظيم واحد من أهم الشعائر الدينية على الإطلاق لدى المسلمين.

ويأتي بيان "خامنئي" ليتوج سلسلةً طويلةً من المطالب المماثلة التي أطلقتها شخصيات إيرانية عديدة منذ السنة الماضية، للمطالبة بتدويل الحج، وهذه المطالبات ليست الأولى من نوعها، فقد طالبت إيران بإجراء مُماثل عدة مرات، جاء أبرزها في عام ١٩٨٧م، لرفع يد السعودية عن شؤون الحرمين في مكة والمدينة، انتهاءً بالمطالبة بفصل مكة والمدينة جغرافيًا وسياسيًا عن السعودية نفسها، في خطوة جديدة تكشف تمسك طهران بمواقفها العدائية تجاه السعودية بشكل خاص، كما عمدت إيران منذ سبعينات القرن الماضي على التلويح بتدويل الحرمين

الشريفين، كورقة ضغط على النظام السعودي من حين لآخر، والذي دومًا ما ينشط في أوقات تضطرب فيها العلاقات، ويفقد النظام الإيراني مصداقيته وقوته.

ويأتي العنت الإيراني في موسم حج هذا العام، ومحاولة افتعال أزمة جديدة، بعد رفضه التوقيع على الاتفاقية المنظمة لشؤون الحج، المقدمة من قبل المملكة، جراء مطالبته بشروط تعجيزية، حالت دون التوقيع على محضر الاتفاق الخاص بترتيبات الحجاج الإيرانيين، إذ تصر طهران على إقامة مراسم تحمل شعارات سياسية، وهو ما يصعب أمن وسلامة إدارة حشود الحجيج القادمين من أكثر من (٧٨) دولة، الأمر الذي قُوبل بالرفض من جانب السلطات السعودية التي وافقت على غالبية المطالب التي تقدمت بها إيران باستثناء الأمور المخالفة لمناسك الحج[1].

المفارقة أن هذا الرفض الإيراني، يأتي بالرغم من التسهيلات الإدارية والدبلوماسية التي قدمتها الحكومة السعودية بما فيها إصدار التأشيرات بشكل إلكتروني من داخل إيران بموجب آلية متفق عليها، مع مناصفة نقل الحجاج بين الخطوط السعودية ونظيرتها الإيرانية، فضلًا عن الموافقة على تمثيل دبلوماسي عبر السفارة السويسرية في السعودية، لرعاية مصالح الحجاج الإيرانيين، إلا أن سقف المطالب الإيرانية لم يعد يقف عند الإجراءات التنظيمية فحسب، مما يؤشر أن أداء مناسك الحج لم يكن المطلب الحقيقي أسوة بباقي حجاج العالم الإسلامي، إذ يصر النظام الإيراني على المطالبة بحقوق غير مشروعة بقصد تسيس فريضة الحج.

وبقراءة تحليلية لحيثيات اللغط الإيراني من منظور تكاملي، وفحص كافة الثوابت والمحددات التي تحكم السياسة الخارجية، والسجلُّ الأسود الإيراني في انتهاك الحرمات المقدسة في مواسم الحج، وغيرها من العوامل التي وضعت النظام الإيراني في نزاعات وصراعات إقليمية ودولية معقدة، وتسببت له بالكثير

من الأزمات المزمنة يمكننا تعرف الإستراتيجيات الكامنة لحقيقة المطالب الإيرانية كما سيتضح تاليًا.

حقيقة المطالب الإيرانية لتدويل الإشراف على الحرمين

مؤكد أن استراتيجية طهران في تأزيم مواسم الحج بشكل ممنهج، وتوظيفها سياسيًا وإعلاميًا، لم تعد ذات الاستراتيجية السابقة التي تستهدف سلب السعودية مكانتها الدينية وقدرة التأثير على أكثر من مليار ونصف مليار مسلم في العالم فحسب، بل ذهب الهدف الإيراني إلى ما هو أعمق من تلك الحوادث التي تتخذها ذريعة، للنيل من مكانة المملكة الدينية، فإيران دولة ذات أطماع فارسية مجوسية، ارتبطت مؤخرًا ارتباطًا وثيقًا بمخطط دولي آخذ في التشكل، للإخلال بتوازن القوى في المنطقة العربية، وجدت فيه إيران الفرصة المناسبة لتحقيق أطماعها التالية :

١- إحياء مشروع الإمبراطورية الفارسية لحكم العالم الإسلامي

تأتي الرؤية العقائدية من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية، حيث شكل الإسلام البنية الأيديولوجية الفوقية لإيران ما بعد الثورة، خاصة بصورته الشيعية التي تقوم على وضعه ونشره كهدف رئيسي, معتبرة نفسها قائدة العالم الإسلامي، ومنوط بها الدفاع عنه، كما نص الدستور على إيجاد حكومة تمهد السبيل، لإنشاء أمة عالمية واحدة، والتي لن تتأتى إلا مع استمرار الثورة الإيرانية، وإن تقلص مشروع تصدير الثورة مؤخرًا لعوامل دولية وأخرى إقليمية، بسبب التحولات والمتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، وكذا عوامل داخلية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وعجزه عن الوفاء بمتطلبات المشروع، وفقد القدرة على الحشد الداخلي بسبب الخلافات بين "ولاية الفقيه" ممثلة بالمرشد الأعلى ومستشارية من المتشددين و "حكومة روحاني" ومستشارية الإصلاحيين على نحو يجعل تنفيذه في الوقت الراهن مجازفة سياسية غير محسوبة .

لذا، سعت إيران إلى إنفاذ استراتيجية الهيمنة الإقليمية، كمشروع أولي لقيادة العالم الإسلامي، وحتى يتسنى لها ذلك كان من الضروري البدء بإحداث التغيير العقائدي والثقافي في فكر وقناعات المجتمع العربي والإسلامي، طبقًا للإيديولوجية الفارسية بهدف التأثير في المعادلة الإقليمية، للمزيد من اتساع النفوذ والهيمنة دون الحاجة إلى الأدوات المعتادة للسيطرة والنفوذ، وثائية "المال والإعلام" التي لا تمتلكها أساسًا في ظل افتقارها اقتصاديًا مع نظام العقوبات المفروض عليها، والذي ما زال قائمًا بسبب انتهاك بنود الاتفاقية النووية، فضلًا عن افتقار وكلائها وممن يرتبط بها أيديولوجيا وتُعول عليهم في تصدير أفكارها الثورية في المنطقة.

ومن هذه المنطلقات، كان ومازال موسم الحج من كل عام، يمثل الركيزة الأساسية المثلى في السياسة الخارجية الإيرانية، كقوة ناعمة، واسعة الانتشار، محدودة الكلفة لإحداث التأثير العقائدي والصراع الطائفي بين جموع المسلمين، بما يخدم أجندتها السياسية والثورية، عبر ثلاث محددات رئيسة:

١- إسقاط المرجعية الدينية لعلماء السنة، وتحديدًا المؤسسة الدينية في المملكة والتشكيك في معتقدها الديني، باعتبارها المرجعية الأكثر تأثيرًا من الناحية الروحية في الأوساط

الإسلامية، حيث دأب المسؤولون الإيرانيون ورجال الدين على مهاجمة النهج الديني ضمن الحملة الإيرانية التي تستهدف المملكة ومحاولة إظهارها بأنها ليست من الإسلام، وأن معتقدها الديني يمثل أكبر الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي والبشرية على حد تعبيرهم، مع مطالبة العالم الإسلامي بتكثيف مواجهة هذا النهج، ليس عبر القوة العسكرية والسياسية فحسب، وإنما بالتأثير على جموع المسلمين، وبحسب موقع CNN العربية وجه نائب رئيس مجلس خبراء القيادة الإيرانية "محمود الهاشمي الشاهرودي" انتقادات حادة للسعودية، والطعن في كفاءتها لتولي إدارة الحرمين، بقصد فرض تفسير إيران الطائفي الضيق المسيّس، لإسقاط المرجعية الدينية السنية للمملكة.

٢- نشر التشيع أثناء موسم الحج، باعتباره الأداة الأهم في اختراق المجتمعات الإسلامية، إذ تطمح إيران إلى محاولة التأثير مذهبيًا وسياسيًا في مناسك الحج بممارساتها وعقائدها الدينية غير الصحيحة، متحدية في ذلك كافة الإجراءات السعودية المنظمة لصفو وأمن الحجاج، مع تصعيد وافتعال المشكلات من كل عام، واستثمار أدنى الأخطاء والاتجار السياسي والإعلامي بها، لاتهام السعودية بالتقصير، وعدم القدرة على إدارة وتنظيم ورعاية الحج، بما يسهل لها المطالبة -بتدويل الحج والإشراف على الحرمين الشريفين- عبر مشاركة إسلامية تشمل في الغالب إيران، مع تحويل ذلك المطلب إلى موضوع جدل عالمي بقصد التأثير على مسلمين العالم، لإفقاد السعودية التأثير السياسي في العالم الإسلامي، الذي تحاول منافستها فيه، والذي اكتسبته من وجود الحرمين الشريفين على أراضيها، وتحريض المسلمين ضدها، بصفتها الدولة المُضيفة والمُنظمة للشعائر[٢].

٣- الطموح الإيراني بمواصلة تصدير الفكر الثوري الإسلامي وفقًا لنظرية "ولاية الفقيه" التي تعتبر المنطلق الأساسي للاستراتيجية الإيرانية في بناء الإمبراطورية الفارسية، عبر استثمار وتوظيف كافة المناسبات والمحافل الدينية، للترويج لمزاعمها باعتبارها أفضل نظم الحكم في العالم الإسلامي ولذلك فإن استهداف السعودية، والنيل من مكانتها الدينية تحديدًا أثناء مواسم الحج التي تستقطب أنظار العالم أجمع، يمثل هدفًا استراتيجيًا في حد ذاته باعتبارها الدولة الأكثر تأثيرًا من الناحية الروحية في الأوساط الإسلامية بالإضافة لما تمتلكه من سياسات معتدلة، ومقومات مالية، في مواجهة إيران التي تطرح نفسها زعيمة العالم الإسلامي الشيعي، كما أن موسم الحج يعتبر فرصة سانحة لإلهام جموع الحجاج باستنساخ ثورات مشابهة في دولهم خصوصًا أن المناخ المذهبي الذي يسود المنطقة، لم يعد في صالح إيران ليس باعتبارها أقلية شيعية فحسب مقابل العالم السني الكبير، وإنما بسبب انكشاف مشروعها الإمبراطوري، وحروبها بالوكالة التي دمرت كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، للتوسع ضمن المدى الحيوي الجيوسياسي في الصراع حول زعامة العالم الإسلامي، ونفوذ "الولي الفقيه" الذي كان للمملكة جهود بارزة في دحره وإفشاله، مما دفعها لإظهار عدائها السافر للسعودية في صراع البقاء الذي تعيشه إيران منذ أكثر من عقدين.

ولإدراك إيران صعوبة تنظيم الفعاليات السياسية التي تخدم أجندتها أثناء حج هذا العام تراجعت عن إرسال حجاجها، كما سعت في الوقت ذاته إلى تحميل السعودية مسؤولية سد الطريق على الحجاج الإيرانيين، على الرغم من انكشاف مزاعمها مع استقبال المملكة حجاج إيرانيين، وصلوا مكة عن طريق دول أوروبية[٣].

نجاح حج العام الحالي دليل على أن المتسبب في الحوادث السابقة هو الحرس الثوري الإيراني المندس

٢- الانفتاح على العالم الإسلامي للتحرر من العزلة الدولية

لما كانت دولة إيران تاريخيًا وإيديولوجيًا وديمغرافيًا، منعزلة إقليميًا ودوليًا باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يغلب على سكانها التشيع والتحدث بالفارسية، كما أنها مصنفة دوليًا كدولة مثيرة للريبة والشكوك بصفتها داعمة للإرهاب، والتفافها على المعاهدات والقوانين الدولية، لذا فهي تعاني من وحدة استراتيجية, ومحرومة تقريبًا من تحالفات ذات معنى وقوة كبيرة مؤثرة ورابحة إقليميًا ودوليًا، الأمر الذي انعكس على مسار سياستها الخارجية، للخروج من حالة العزلة المفروضة عليها في محاولة لكسب النفوذ والزعامة داخل المنطقة وآسيا الوسطى، وكسر الوحدة الهائلة التي تعاني منها إما بقوتها العسكرية، أو من خلال ميليشياتها المتعددة، كتدخلها السافر في سوريا إلى جانب العراق واليمن، مع استهداف خاص للمملكة العربية السعودية والبحرين.

ولتحقيق تلك السياسة، لم تجد إيران مناص من إثارة مسألة تدويل إدارة الحرمين الشريفين، وإن كان بمزاعم باطلة، وتزييف للحقائق والأحداث، بقصد كسب دعم العالم الإسلامي قدر المستطاع، سعيًا نحو إفقاد السعودية مكانتها الدينية التي ترى فيها إيران قدرة على التأثير الروحي على أكثر من مليار ونصف المليار مسلم حول العالم، وهو ما يتعارض عمليًا مع مخططات "نظام الملالي" الإيراني الذي يسعى إلى تصدير فكر الثورة الإسلامية وولاية الفقيه، ومن ثم الاستحواذ على

القدرة التأثيرية التي تنافسها بها السعودية، من خلال إظهار إيران بصفة المدافع عن المسلمين ضد أعداء الأمة، عبر إثارة بعض من القضايا الجدلية التي تبدو في ظاهرها معاداة للغرب، والبراءة من المشركين، والمتاجرة بالصراع العربي/ الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية، وقضايا الأقليات الأخرى في العالم الإسلامي، وهي قضايا وإن كانت إيران تقدم فيها دعمًا شكليًا لأغراض دعائية، وإنما تتداولها كل عام بقصد إحراج السعودية، وتثبيت فكرة مظلومية الشيعة لدى الحجيج، كحاضنة مناسبة للتبشير بالمذهب الصفوي، واستقطاب وتجنيد جماعات النفوذ التابعة له في العالم الإسلامي للتغلغل الآمن في دولهم، بما يحقق لها الزعامة السياسية على العالم الإسلامي.

وفي ذات السياق، عمد النظام الإيراني على استمالة المذاهب الأخرى لمواجهة السلفية السعودية، كما حدث في مؤتمر أهل السنة والجماعة الذي عقد في العاصمة الشيشانية "جروزني" الذي شارك فيه عدد من دعاة الصوفية، ورجال الأزهر، ومحاولة عزل المملكة عن العالم الإسلامي بالتشكيك في نهجها الديني، والزعم أنه ليس من الإسلام في شيء, فضلًا عن عدم إدراج المؤسسات الدينية السعودية ضمن المؤسسات التعليمية للعالم الإسلامي.

٣- انقاذ النظام الإيراني من حالة الوهن والتداعي السياسي والاقتصادي

تأتي المقاطعة الإيرانية لحج لهذا العام في وقت بلغت الخلافات الإيرانية الداخلية ذروتها بين مؤسستي "ولاية الفقيه" و "الرئاسة" حول إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، والمعضلات الاقتصادية والتنموية، حيث يجد النظام نفسه عاجزًا عن بلورة إجماع وطني أو إقليمي أو دولي حول سياسته الخارجية، للتكيف والاندماج في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، الأمر الذي دفع المرشد الأعلى "خامنئي" للظهور بموقف عدائي هجومي غير مسبوق، لانتزاع إدارة شؤون الحج، متهمًا الحكومة السعودية بسد الطريق أمام الحجاج الإيرانيين، وعلى الرغم من أن مقاطعة الحج كانت بتوجيهات من المرشد الأعلى، إلا أنه نأى بنفسه عن ذلك، في محاولة للضغط على حكومة الرئيس "حسن روحاني" وإحراجه، حيث يدرك المرشد الأعلى أن ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية على السعودية، لتمرير الأجندة الإيرانية الخاصة بموسم الحج، ستقابل بالرفض، ومن ثم ستعزف طهران عن إرسال مواطنيها لأداء فريضة الحج، مما سيصعد من السخط الشعبي لدى التيارات الراديكالية والمحافظة بأطيافها المختلفة في إيران، التي لن تتوانى عن توجيه اللوم للحكومة والإصلاحيين[٤] لفشلهم في التنسيق مع الجانب السعودي، وهو ما يقوض الزخم المؤيد للإصلاحيين منذ انتهاج "روحاني" سياسة الانفتاح تجاه الغرب، وتسوية الملف النووي خصوصًا مع حرمان إيران من امتلاك التقنية النووية غير السلمية والدخول لمنطقة "الحصانة النووية" كقوة مؤثرة إقليميًا ودوليًا.

وعلى الصعيد الاقتصادي والمصرفي، تؤشر المعطيات المتوافرة، تداعي ووهن الاقتصاد الإيراني بفعل القيود الدولية، حيث لا يلوح في الأفق أي انفراج سياسي أو اقتصادي، يسمح باستمرار وصمود النظام الإيراني أمام التحولات والمتغيرات الدولية وبدأت تتجرع إيران انعكاسات التسوية النووية، التي لم تقدم لإيران الكثير لإنعاش اقتصاده المتردي، لا سيما مع تصاعد وتيرة العقوبات الأمريكية ما بعد الاتفاق النووي التي تؤكدها تصريح خبير نظام الملالي "فؤاد ايزدي" أن هناك (٧٥) مشروعًا ضد إيران في الكونغرس الأمريكي، تم التصويت على بعضها، تثير مخاوف إيران من تداعيات الاتفاق النووي، وبحسب ما جاء في تقرير –وكالة فارس للأنباء– المحسوبة على قوات الحرس الإيراني، أكدت استمرار استياء الولايات المتحدة من إيران باعتبارها دولة داعمة للإرهاب، كما أن التوافق النووي بين إيران والدول المعنية بات ملحقًا ومرتبطًا بالأمم المتحدة، مما يعني أن إخلال إيران ببنود الاتفاق النووي سيدفع الأمم المتحدة، لتكثيف الضغوط وبرنامج العقوبات المفروضة عليها، في حين أن عدم وفاء أمريكا بالتزاماتها من التسوية النووية، لن يترتب عليها شيء لتمتعها بحق الفيتو[٥].

وفي ذات السياق، صرح "عباس عراقجي" وكيل وزير الخارجية – عضو فريق المفاوضين النوويين الإيرانيين – بحقيقة عدم إلغاء العقوبات الدولية المفروضة على إيران، مؤكدًا أن إلغاء العقوبات على خلفية التسوية النووية في العام ٢٠١٥م، تمت على الورق،

تطمح قوى إلى طرح الدولة العرقية والطائفية كنظام إقليمي بديل لـ "سايكس - بيكو" إذا ما استمرت إيران في إشعال الفتن

مما يؤشر لحقيقة تداعي وافتقار النظام إيراني، الذي بدأ يعاني مؤخرًا من الآثار والتداعيات العملية لاستمرار برنامج العقوبات الدولية، رغم تخليه عن برنامجه النووي غير السلمي، وأفقده الثقل في أي مفاوضات مستقبلية.

٤- محاولة استثمار النظام الإيراني المخطط الدولي لفدرلة دول المنطقة

استهدف المشروع الغربي لإعادة تقسيم وفدرلة الشرق الأوسط الكبير، طبقًا للمخطط الذي وضعه "رالف بيترز" الضابط المتقاعد في الاستخبارات العسكرية الأمريكية ونشر في مجلة القوات المسلحة الأمريكية في يونيو ٢٠٠٦م، وضع كل من مكة والمدينة المنورة تحت وصاية مجلس يترأسه بالتناوب أحد ممثلي الحركات والمدارس الإسلامية الرئيسية على نحو يماثل "فاتيكان إسلامي أعلى" وهو ما يتوافق عمليًا مع رغبة إيران التي تدعو لتدويل إدارة الحرمين أو وضعها تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولما كانت المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر استقرارًا وأمنًا في المنطقة بسياساتها الداخلية والخارجية المعتدلة، وتماسك جبهتها الداخلية، تعمد النظام الإيراني في حج هذا العام، الدعوة لتدويل إدارة الحرمين الشريفين بسيناريو ضمني مفتعل، لإدراجه في مخططات الأطماع الغربية في المنطقة، والكشف عن مدخل مناسب، لتبرير مشاريع الحل السياسي الغربي، للمشاكل والصراعات المتراكمة، والذي قد يتطور إلى المغامرة بطرح خيار الدولة العرقية والطائفية، كنظام إقليمي جديد بديل لـ"سايكس - بيكو" إذا ما استمرت إيران في إشعال فتيل الفتن الطائفية، والهيمنة والسطوة عن طريق عسكرة شعوب بعض دول المنطقة، وفرض مليشيات مسلحة داخلها، لانزلاق المنطقة إلى صراعات أكثر حدة.

ولتحقيق تلك المطامع، دأب المجهود الإيراني المنهج باستثمار الأحداث العارضة التي تقع في موسم الحج، لإفقاد السعودية مكانتها الدينية التي ترى فيها إيران قدرة تأثيرية، تتيح لها التأثير الروحي على أكثر من مليار ونصف المليار مسلم حول العالم وهو ما يتعارض عمليًا مع مخططات "نظام الملالي" الإيراني الذي يسعى إلى تصدير فكر الثورة الإسلامية وولاية الفقيه، ومن ثم الاستحواذ على القدرة التأثيرية التي تنافسها بها السعودية، من خلال إظهار إيران بصفة المدافع عن المسلمين ضد أعداء الأمة، مع إثارة بعض القضايا الجدلية التي تبدو في ظاهرها معاداة للغرب والبراءة من المشركين، كالمتاجرة بالصراع العربي/الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية وقضايا الأقليات الأخرى في العالم الإسلامي، وهي قضايا وإن كانت إيران تقدم فيها دعمًا شكليًا لأغراض دعائية، وإنما تتداولها كل عام بقصد إحراج السعودية، وتثبيت فكرة مظلومية الشيعة لدى الحجيج، كحاضنة مناسبة للتبشير بالمذهب الصفوي واستقطاب وتجنيد جماعات النفوذ التابعة له في العالم الإسلامي، للتغلغل الآمن في دولهم، بما يحقق لها الزعامة السياسية على العالم الإسلامي.

وعمد النظام الإيراني على استمالة المذاهب الأخرى لمواجهة السلفية السعودية كما حدث في مؤتمر أهل السنة والجماعة الذي عقد في العاصمة الشيشانية "جروزني" الذي شارك فيه عدد من دعاة الصوفية، ورجال الأزهر، ومحاولة عزل المملكة عن العالم الإسلامي بالتشكيك في نهجها الديني، والزعم أنه ليس من الإسلام في شيء فضلًا عن عدم إدراج المؤسسات الدينية السعودية ضمن المؤسسات التعليمية للعالم الإسلامي.

مستقبل الهيمنة الإيرانية على العالم العربي والإسلامي

قياسًا على تاريخ إيران الاستفزازي، من المتوقع أن تستمر في نهجها القائم على نسج الأكاذيب وتزييف الحقائق، التي باتت سمة لسياستها الخارجية، على أمل القبول بها كشريك فاعل إقليميًا ودوليًا، مما يستوجب رفع التدابير المضادة للتصدي للألاعيب الإيرانية، وكشف مخططاتها في تمزيق دول المنطقة، والهيمنة الدينية على العالم الإسلامي، وإن كانت المعطيات الجيوسياسية والدينية والديمغرافية للمنطقة العربية لا تسير في صالح المخططات الإيرانية.

فعلى الصعيد العقائدي، إذا كان الشيعة الموالين لإيران قادرين على الحفاظ على النفوذ في - العراق - سوريا - لبنان - بدعم إيراني، فإنهم لن يستطيعوا المنافسة على نطاق أوسع، لأن حوالي (٩٠) بالمائة من العرب هم من المسلمين السنة، وسيتحالفون حتمًا مع السعودية على الصعيد السياسي، إن لعب إيران دور الشرطي أو الوصي الإقليمي أمر غير منطقي، ولا يمكن تحقيقه طبقًا لمنطق الغلبة، إن كان إيرانيًا أو فارسيًا أو مذهبيًا لا يمكن تمريره في منطقة محكومة بتوازناتها وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، وفي عالم عربي له مصالحه وتاريخه ومنظومة قيمه، ودوره القيادي في العالم الإسلامي وفي حال تقاطع مصالح إيران مع دول سنية، أو استمالتها بشكل أو بآخر لا تخلو الاستراتيجية السعودية من القدرة على إحداث التوازن المرغوب، فتمويل لبنان قد توقف بالكامل تقريبًا بسبب موقفها من تنظيم حزب الله الإرهابي، كما ساعد النفط السعودي

الآسيان الثانية عالميًا في استقطاب الاستثمارات ١٢٥,٤مليار دولار ومعدل نمو متوقع ٥٠٪ على مدار خمس سنوات

المهيمن دوليًا في إقناع إيران وروسيا بدفع نظام "الأسد" مجبرًا إلى طاولة المفاوضات[٦].

وعلى الصعيد العسكري، أسهمت سياسة إيران التوسعية في المحيط العربي، المتخذة من الولاية السياسية المباشرة باسم الدين ذريعة للهيمنة والسطوة عن طريق عسكرة شعوب بعض دول المنطقة، وفرض مليشيات مسلحة داخلها، مع ربط استقرار هذه الدول بقبول الدور الإقليمي لإيران، كتدويل أزمة العراق وسوريا واليمن، أسهمت في انكشاف النظام الإيراني سياسيًا وعقائديًا، وطبيعة وحقيقة أهدافه الأمنية والعسكرية لاسيما بعد انهيار أدوات الحماية اللازمة لوكلائها ومليشياتها المقاتلة في تلك الدول والتي تم بناءها طوال ما يقرب من أربعة عقود، وببذل الكثير من المال والدعاية السياسية والدينية، حيث أضحت هذه التكتلات والأحزاب في مواجهة مصيرية تمامًا مع تحالفات دولية، وقوى جهادية راديكالية عنيفة، مما جعلها في خضم صراع آخر بخلاف ما رسمت له الإدارة الإيرانية من توجهات وأهداف خاصةً، فضلًا عن الإطاحة بالمشروع النووي وغيره من الإمكانات الإيرانية الأخرى الواحد تلو الآخر.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وبفعل العقوبات الغربية المفروضة على إيران حتى الآن بسبب انتهاكاتها المستمرة للتسوية النووية، لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من شلل في عدة مجالات خاصة المعاملات المصرفية، وبحسب خبراء دوليين، فإن تعافي الاقتصاد الإيراني سيكون بطيئًا، بسبب تراجع النفط وهو المحرك الأساسي للاقتصاد كما أن رفع العقوبات لن يكون مباشرة بل سيكون تدريجيًا، وأن المشوار في بدايته خصوصًا مع استخدام المملكة أسعار النفط كسلاح ضد إيران وحليفتها روسيا، والتحكم بالحصة السوقية في العالم في ظل تراجع مخزون الولايات المتحدة، وارتفاع كلفة استخراج النفط الصخري[٧]، وباحتياطات لا حدود لها من النفط القابل للاستخراج بثمن ميسر، مما يمكن المملكة من إغراق أو خنق السوق بحسب الحاجة، لكبح جماح إيران وروسيا وكلاهما بحاجة إلى ارتفاع أسعار النفط، للحفاظ على النمو الاقتصادي.

وتُأتي خطة ولي ولي العهد السعودي الاقتصادية الجديدة -رؤية ٢٠٣٠- التي كشف عنها في شهر مايو/ أيار الماضي، جبهة أخرى في الحرب الاقتصادية، لتبرهن أن المملكة بمنأى عن الضغوط الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها إيران، لاعتماد التحول السعودي للتنويع الاقتصادي، وتوخي إنشاء صندوق ثروة سيادية ضخم من شأنه التخفيف من تأثير انخفاض إيرادات النفط على المدى المتوسط والبعيد.

الهوامش

١ http://almdarnews.net 09/05/2016

٢ "الخليج العربي: ٢٩ ذو القعدة ١٤٣٧ -١ سبتمبر ٢٠١٦".

٣ http://www.latimes.com/world/la-fg-iran-saudi-hajj-20160907-snap-story.html#nt=oft01a-1la

٤ http://arabic.sputniknews.com/arab_world/20160419/1018415124.html

٥ Copyright People's Mujahidin Organization of Iran18 – 8 2016

٦ روبرت هاريف : حقوق النشر: بروجيكت سنديكيت ٢٠١٦ .

٧ http://www.wsj.com/articles/oil-futures-extend-gains-in-asia-trading-1473313590

*باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير الخلافات التركية - العربية على العلاقات الخليجية

تركيا والدول العربية مجبرون على الالتقاء في منتصف الطريق كرهًا لا طوعًا

تتفاعل تأثيرات السياسة الدولية اليوم في العالم العربي والإسلامي بأكثر من مسار، بعض هذه المسارات يأخذ الطابع العسكري الصرف، وبعضها الآخر يأخذ طابع التوغل الاقتصادي والثقافي، وما بين هذه السياسة وتلك، تتشكل ملامح شرق أوسط جديد يختلف كليًا عن السابق المعهود ، شرق أوسط يتمتع فيه الإنسان بنمط تفكير يتركز على ضرورة الأمن الشخصي كأولوية بارزة في أجندة حركته اليومية وتفكيره الروتيني في أبسط خبر وأحقر حادثة.

د. نزار نبيل الحرباوي

ما يجري على رقعة الشطرنج العربية اليوم ليس لعبة أمريكية روسية، وليس نفوذًا إيرانيًا - إسرائيليًا متوسعًا في الجغرافيا والنفوذ السياسي فحسب بل هي معركة حقيقية لتقرير المصير تفرض نفسها على المنطقة بكل قوة، وتعصف بأشكال التفكير الروتيني، وطبائع التعاملات السياسية، بل وفي مرتكزات الحركات والتيارات السياسية العاملة في الساحات مهما اختلفت مسمياتها ومرتكزاتها الفكرية.

إن ميلاد التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية، وبداية حصول التقارب التركي - الخليجي، وبداية اللعب على أوتار التوازنات الإقليمية بصورة علنية وصارخة ، ما هو إلا إحساس من هذه الدول جميعًا بأن هناك ما يحاك ضدها، وأن مشروع التقسيم وتقسيم المقسم قادم ليمزق أوصال العالم العربي ويضرب النماذج الريادية فيه ليعاد تشكيله بصورة جديدة، لم تتفق الدول الكبرى عليها بعد، ولكنها بانتظار لحظة الحصول فيها على حصتها من الكعكة المشرقية.

هناك عدة أسئلة محورية تطرح اليوم في مجال علم السياسة على حقيقة وجوهر ودواعي الحراك السياسي التكتيكي الذي يتم بين دولة وأخرى، وبين دول تتلاقى على مصالح تواضعت عليها فيما بينها، فباتت أحلافًا كل حلف منها يميل إلى قوة عظمى، ويحاول التأثير في قرارات ومسارات الطرف الآخر، وأول هذه الأسئلة: هل فعلا هناك حراك يمكن له أن يغير لعبة الكبار ويقلم مخالب العجزة؟ وهل فعلا يمكن لتحالف دولتين أو أكثر أن يشكل مجموعة ضغط دولية يمكن لها أن تؤثر في قرارات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؟ وهل يمكن فعليًا الاتكاء على الحلفاء في عالم المصالح غير المعلومة والاتفاقات غير المعلومة ونزول اللاعبين الكبار إلى الميدان بقواعدهم العسكرية وبوارجهم الحربية وترسانتهم الثقيلة؟ هنا علينا أن نمعن النظر في أصول المسائل لا في السياسات والتكتيكات، علينا أن ننظر إلى حجم الفرص وحجم المهددات الاستراتيجية في التفكير والتخطيط الاستراتيجي، فهل يمكن لنا أن نتحدث عن موقف عربي موحد تجاه النفوذ الإسرائيلي أو الإيراني المتنامي؟ هل يمكن لنا الحديث عن موقف عربي موحد تجاه تشخيص العلاقة مع الإخوان المسلمين أو أحزاب وتيارات المعارضة السورية كمثال؟ أو حتى في التعامل مع إيران تجاريًا؟

برأيي الإجابة بالنفي لازمة هنا كمدخل لفهم وتحليل المشهد برمته، والإجابة بكلمة: لا ، تعني بداية التحليل العقلاني لتفكيك كثير من القضايا الملتبسة في سلوك الدول والحكومات والتيارات السياسية التي تعتمد كل دولة فيها على توجهها الذاتي وقراءتها التحليلية المنفردة للتعامل معها.

الأمر ذاته ينعكس على الباكستان وتركيا وماليزيا وبقية الدول الإسلامية غير العربية، ففي الوقت الذي يتبلور فيه تقارب

ما يجري في المنطقة ليس لعبة أمريكية ـ روسية أو نفوذًا إيرانيًا ـ إسرائيليًا بل معركة تقرير مصير تفرض نفسها قوة

خليجي تركي واضح، لا سيما بين المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، لا زالت غالبية دول العالم العربي تقف موقف المتفرج على هذه العلاقة الواجبة ولم تفهم وجوبها وأهميتها الواقعية والاستراتيجية، ولا زالت بعض الدول العربية تعول على علاقاتها مع روسيا وأمريكا وأوروبا حتى بعد كل الذي جرى ويجري.

كما أن هناك أمورًا تعكر صفو مشهد التوافقات العربية التركية، التي تعتبر مقدمة لتوافقات عربية إسلامية أكبر وأشمل، حيث مازالت هناك خلافات عالقة بين أنقرة وبعض الدول العربية كالخلاف القائم بين تركيا و مصر، أو بين تركيا والعراق، وهي خلافات حقيقية ولها مبرراتها من وجهة نظر كل فريق، برغم الجهود العربية للوساطة بين هذه الدول.

المشهد ذاته يتكرر في توجهات الدول في دعم الفصائل السورية المعارضة، فالمحاصصة في الدعم وتوفير الغطاء وتعزيز الحضور صورة مستنسخة للتعامل مع ملفات أخرى كاختلاف وجهة النظر بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا حيال التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، ومنحها الحق في ممارسة العمل السياسي بحرية في البلاد العربية، أو حتى في البلاد التي تمت فيها الثورات العربية التي اصطلح عليها بالربيع العربي، وهو خلاف ينسحب على نظرة دول مجلس التعاون الخليجي على التعامل مع الملف الفلسطيني واللبناني والعراقي.

برأيي أن نقطة الحسم في هذه القضايا الخلافية لا تبدأ من المستويات السياسية التي هي بعيدة عن القواعد التي لا تفرق بين بيئة وبيئة، ولا يختلف فيها اثنان على وجوب رحيل الأسد، وعلى تحقيق الاستقرار والتنمية، وعلى مشروعات الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الدول الإسلامية قاطبة، بل تبدأ من القيادات السياسية التي تستشعر حجم المخطط العالمي الجديد، وحجم المؤامرة ، والتهديد الجوهري لبقاء الأنظمة الحاكمة وحالة الاستقرار وحالة المخاطر التي تترتب على التوسع الإيراني والإسرائيلي في المنطقة العربية بكاملها.

ولست أعني هنا أبدًا تغيير مستويات صنع القرار ، بل الاستمرار في النهج الصائب الذي لجأنا إليه كعرب وأتراك من باب الإكراه بعد أن عجزنا عبر منظمات التعاون الإسلامي والجامعة العربية عن تحقيقه، وجاء التقارب السياسي السعودي-التركي ليعطي بارقة أمل فعلية بإمكانية التغيير، حتى ولو كان التغيير الإيجابي تحت الضغط والشعور برهبة الموقف الخانق.

لم تتفق الدول الكبرى على خريطة المنطقة العربية الجديدة لكنها بانتظار الحصول على حصتها من الكعكة المشرقية

إن فهم القيادات السياسية الواعية لطبيعة وشكل وحجم وتوجهات المخطط الغربي للمنطقة العربية والإسلامية، يوجب على الدول التي تختلف فيما بينها في ملفات فرعية أن تنضج مشروع التلاقي على القوائم المشتركة فيما بينها بكل سرعة، وبشكل جدي يتجاوز الخلافات على الفروع، فهل ما بين أنقرة وبغداد من خلافات يستحق أن يذكر في مواجهة تهديد ميلاد ثلاث دول في العراق تهدد أمن الخليج وتنسف العراق المعروف اليوم وتزعزع استقرار وأمن تركيا؟

المسألة هنا تتصل بعمق القضية ومستويات التحليل، ونقطة حل الخلافات تبدأ من تفكيك القضايا العالقة إلى ملفات فرعية جزئية صغيرة يمكن التعامل معها بمبدأ التفاوض والبحث عن حلول تجميعية توافقية تحقق للأطراف جميعًا ما تريده وتتعامل مع بعضها بمبدأ : الجميع فائز في التفاوض العقلاني.

وجهة نظر تركيا حيال مصر واضحة، ولكن تركيا أردوغان، ومصر السيسي مجبرتان على اللقاء في منتصف الطريق، كرهًا لا طوعًا، برغم ما قد يحمله ذلك من انعكاسات على الواقع الداخلي في كلا البلدين، وكذلك الحال بين تركيا والإمارات، وبين تركيا والعراق، وحتى بين دول مجلس التعاون الخليجي، فهذا زمان يقول لنا بصراحة : إما أن تعملوا معًا أو سيكون مصيركم الفناء.

إن تحقيق الوعي الفعلي على مستوى النخب المثقفة، وإطلاق حملة إعلامية تركية عربية مشتركة، بدءاً من حملة خليجية ضاغطة لترتيب الأوضاع وتصويب المسارات العامة، وطرح الأفكار وإسقاطها على مستوى الفرد في العالم العربي وتركيا كفيل بتحقيق سقف أعلى من الإنجاز ، وصولًا إلى تحقيق التوافق حول هذه الخلافات الفرعية، حملة إعلامية ذات أهداف واضحة، يمكن لها أن تقزم دور الإعلام المأجور الهدام الذي يتم في بعض الدول التي تلعب على حبال الفتنة.

يبقى أن أشير هنا إلى أن الخلافات القائمة ما بين تركيا والعالم العربي في كثير منها، خلافات تتعلق بقضايا نفسية وتاريخية بل وشخصية تتصل بالأشخاص ذواتهم، وهذا النوع من الخلافات لا يشكل أي مشكلة في عالم التفاوض العصري المدروس، فمن خلال قيادة تفاوضية ناضجة ،وإمكانات ضغط موجه، وقدرات مادية فعلية، وحملات إعلامية مدروسة ومباشرة، يمكن لك أن تصل إلى حلول جدية فعلا في غالبية القضايا الخلافية القائمة، بل وتحويل هذه الخلافات في التوجهات إلى تجارب ناجحة في بناء وتشبيك العلاقات بين الدول، وما تجربة الاتحاد الأوروبي الذي نشأ بعد حروب أوروبية طاحنة إلا مثال حي على إمكانية جلوس الخصوم والفرقاء مع بعضهم البعض لتدارس الملفات بنظرة جديدة وحلول عملية بعيدة عن التعصب والعشوائية والتوجهات المسبقة التي قد تئد أي اتفاق منشود.

*المستشار الإعلامي لشبكة تنمية الشرق الأوسط (NDM)

تأثير التكتلات الاقتصادية في شرق آسيا على التبادل التجاري الخليجي

التعاون الخليجي ـ الآسيوي: فرص قائمة وواعدة على ضوء المتغيرات

لقد نجحت الدول الآسيوية في تحقيق التطور ومعدلات نمو اقتصادي ، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية ، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولاً تلعب دورًا فعالاً على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية . ولعل الهدف من أن يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي

وتنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول يعرض لأهم التكتلات الاقتصادية في شرق آسيا (خاصة رابطة دول جنوب شرق أسيا وكذلك النمور الآسيوية) من حيث النشأة والأهمية والأهداف، ثم تنتقل إلى التركيز على الأوضاع الاقتصادية الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرًا تقدم رؤية حول أهمية الشراكة التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين تلك المناطق الاقتصادية، وانعكاس ذلك على تعاون دول مجلس التعاون مع التكتلات الكبرى التي تشارك فيها اليابان، وما هي الفرص المتاحة لدول مجلس التعاون في هذا الصدد وإمكانية انضمامها لهذه التكتلات، وما هي الصيغة الأنسب لدول الخليج في تعاملها مع هذه التكتلات في كونها تتعامل ككتلة خليجية موحدة، أم دول منفردة باتفاقيات ثنائية بعيدًا عن مظلة مجلس التعاون الخليجي.

أولًا : رابطة دول جنوب شرق

١- **النشأة:** تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيان ASEAN منذ سنة ١٩٦٧م، من خمس دول: إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، وتايلاند. وتضم حاليًا عشر دول. وجاء تأسيسها في إطار الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك من أجل تقوية النفوذ الرأسمالي في منطقة جنوب شرق آسيا تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها هذه الجماعة إلى أربع مراحل: مرحلة الستينيات (مرحلة التأسيس) ١٩٦٧م: قامت بها الدول الخمس بهدف تحقيق السلم بالمنطقة، وتسريع النمو الاقتصادي فيها، يليها مرحلة السبعينيات حيث التحقت سلطنة بروناي وتم التنصيص على احترام هويات واستقلال البلاد، ثم مرحلة التسعينيات وتشمل التحاق كل من فيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا .وأهم ما يميز هذه المرحلة التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ومحاربة القرصنة. وتأتي المرحلة الأخيرة ما بعد ٢٠٠٠م، التي اتسمت بعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية مع استراليا والصين، وكذلك اتفاقية الشراكة مع اليابان في إطار ما يعرف بالأوز الطائر.

٢- **أهمية تكتل رابطة شرق آسيا:** يلاحظ تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص بعد انضمام الصين لها واليابان وكوريا الجنوبية الذي عمل على تزايد مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنام في العلاقات الاقتصادية الدولية. وتتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

وتمثل منطقة التجارة الحرة داخل الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرًا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة، ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

٣- تهدف الرابطة إلى: خلق قطب اقتصادي صاعد بجنوب شرق آسيا، يسعى إلى التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف للسكان، مع توطيد السلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم ،إلى جانب تقوية التبادل الحر بين الدول الأعضاء من جهة، والأقطاب الاقتصادية المجاورة لها من جهة أخرى (اليابان والصين وكوريا الجنوبية).

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٠٤ م، وقعت الصين اتفاقًا تاريخيًا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقًا لأكثر من ١,٨ مليار نسمة (٥٣٤,٩ مليون نسمة لدول الآسيان و ١,٢٩ مليار نسمة للصين) بنسبة ٣٢٪ من مجموع سكان العالم.

إضافة إلى هذا فقد توصلت دول الآسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجاري والثقافي والسياسي، حيث كانت تأمل الهند إقامة منطقة تجارة حرة معها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات من دول الآسيان، وقد كانت على أتم استعداد بخفض التعريفات الجمركية لتحقيق مزيد من النمو في المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، حيث ازداد حجم التبادل التجاري مع دول الآسيان بأكثر من الضعف عام ٢٠٠٣ ليبلغ نحو واحد مليار دولار بنسبة بلغت ١١٩,٤٪ مقارنة بعام ١٩٩٧م.

أما اليابان فقد وقعت عام ٢٠٠٣م، خطة عمل مشتركة مع الآسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٢ م، ويأتي السعي الياباني لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الآسيان.

وتعد اليابان أهم شريك تجاري لدول الآسيان إلا أن صادراتها شهدت انخفاضًا بلغ نحو ٨,٢٪ عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ١٩٩٧. في حين أن صادرات الصين زادت أكثر عام ٢٠٠٣ بنحو ١٥٧٪ مقارنة بعام ١٩٩٧. كما تعهدت اليابان بتقديم ٠٣ مليارات دولار كمعونة اقتصادية لدول المنطقة لدفع جهود تنمية الموارد البشرية. الملاحظ أيضًا أن دول رابطة الآسيان لا تتوقف مفاوضا مع الهند واليابان فقط بل تمتد إلى كوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها.

لذلك تحاول تلك الدول (الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا) في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة ، وبالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول عام ٢٠٢٠.

ويمكن تقييم أداء تلك الرابطة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية:

١- فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي:

تحتل منطقة الآسيان المرتبة الثانية عالميًا من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية ١٢٥,٤مليار$ ويتوقع أن يصل معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي على مدار الخمس سنوات القادمة ٥٠٪ ويرجع ذلك إلى أنها أحد أكبر منتجي المواد الخام في العالم، كما أنها تشكل ٤,٣٪ من نسبة الإنتاج الصناعي العالمي وتمتلك ثالث أكبر قوة عمل في العالم. ووصل حجم ناتجها المحلي الإجمالي ٢,٤$ تريليون عام ٢٠١٥.

وتعد فيتنام مركزًا عالميًا للمنسوجات، أما تايلاند فهي متقدمة في صناعة السيارات، وتأتي ماليزيا كدولة رائدة للصادرات الالكترونية، وبالتالي تعتبر تلك المنطقة واعدة لصادرات الطاقة الخليجية.

٢- على المستوى الاجتماعي:

تطور مؤشر تعليم الكبار حيث يتجاوز ٩٠٪ من مجموع السكان، مع الانخفاض النسبي لظاهرة الفقر، و التحسن المطرد لمؤشر التنمية البشرية: ٠,٧٢٨ سنة ٢٠٠٦، و انخفاض نسبة البطالة ٥٪، كذلك تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي١٥٦٩ دولار للفرد سنة ٢٠٠٦، مما ينعكس على تحسين مستوى معيشة السكان والرفع من قدرتهم الاستهلاكية (حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية).

تفسير النمو الاقتصادي الذي تعرفه رابطة آسيان

- المؤهلات الطبيعية

تتوافر في منطقة جنوب آسيا مؤهلات طبيعية هامة، تساعد على التعاون والتكتل بين دول الرابطة مع بعضها البعض ومع التكتلات الأخرى، حيث تتوافر الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، والتي تستغل بشكل مكثف وبمردودية عالية وخاصة في إنتاج الأرز ،وقصب السكر ،والمطاط، ووفرة مياه الري بفضل الأمطار الموسمية الغزيرة. ووجود مجال رعوي شاسع مخصص لتربية المواشي، وخاصة الأبقار، وتوافر احتياطي هام من مصادر الطاقة متمثل في البترول والغاز الطبيعي وخاصة في إندونيسيا (المرتبة ٦ عالميًا) وماليزيا.

تتجه دول رابطة الآسيان إلى إقامة منطقة التجارة الحرة في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة مماثلة بين الأمريكيتين

- **المؤهلات البشرية والتنظيمية**

عدد السكان كبير بدرجة كبيرة (انظر جدول (١)) مما يعنى وجود سوق استهلاكي ضخم، حيث ترتفع نسبة السكان النشيطين اقتصاديا (٦٥٪ من مجموع السكان) مما يوفر يدًا عاملة محلية تتميز بارتفاع مستواها التقني، وتتحلى بالانضباط وحب العمل، مما يجعل لها القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية، ومواجهة المنافسة الدولية، وخاصة في إندونيسيا وماليزيا وتايلاند. إلى جانب اعتماد آسيان على الخبرة والمساعدة التقنية من الدول المجاورة لها في آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ) حيث تعتبر اليابان قطبًا اقتصاديًا رائدًا في المنطقة يقود الدول الصاعدة المجاورة (نظرية الإوز الطائر).

لكن مازالت هناك بعض التحديات يراها البعض معيقة للنمو في رابطة آسيان تتمثل في:

- المنافسة القوية لدول صناعية صاعدة كالصين والهند، فهي تشكل منافسة قوية لاقتصاد آسيان، وخاصة في مجال الصناعات الاستهلاكية الدقيقة: الآلات والتجهيزات الإلكترونية والمنزلية.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي: تنقسم الآسيان إلى مجموعتين من البلدان: إندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي وسنغافورة. في جانب، وفي جانب آخر باقي بلدان المجموعة. ويتجلى هذا التفاوت في مجالات : قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB)، ومتوسط الدخل الفردي (٥٣,٢٢٤ دولار في سنغافورة مقابل ١,٢٦٨ دولار في ميانمار). وفي نسبة الفقر (٩٪ من السكان بماليزيا مقابل ٧٧٪ في كامبوديا).

ثانيًا الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

حرصت دول مجلس التعاون طوال الـ ٣٣ عامًا الماضية على المضي قدمًا نحو التقارب والتضامن فيما بينها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون بين دوله، في كل المجالات منها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.وتدعيم التعاون مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حتى يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وفق ما جاء في الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، وقد حددت الاتفاقية عددًا من الوسائل، من بينها عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية في الحالات التي تتحقق منها منافع مشتركة للدول الأعضاء، والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول المجلس التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد وتصدير منتجاتها الرئيسية.

في ظل الاتجاه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، وتزايد قوى العولمة وما تتضمنه من تحرير للتجارة والاستثمار، تبنت دول المجلس استراتيجية موحدة لعلاقاتها مع الدول والمجموعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مبنية على التعامل مع هذه المستجدات. لذا، وافق المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر ٢٠٠٠م) على الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية.

جذب الاستثمارات الأجنبية

استهدفت جهود الحكومات الخليجية استقطاب الاستثمارات نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظمت الأمانة العامة للاتحاد عددًا من الفعاليات، كما شاركت في عدد من المؤتمرات والفعاليات التي تهدف لجذب الاستثمار لدول المجلس، حيث شكلت الأمانة العامة للاتحاد حضورًا مميزًا في جميع المؤتمرات التي عقدت في السعودية، قطر، البحرين، الكويت، الأمارات، سلطنة عمان، وقد برزت كثير من التوصيات التي خرجت بها هذه المؤتمرات من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس، وأيضًا من أجل تسهيل تنقل رؤوس أموال الاستثمارات الخليجية البينية، كما كان للاتحاد تعاون بارز مع كافة مؤسسات الاستثمار في دول المجلس لتعزيز دور القطاع الخاص الخليجي في برامج التنمية الاقتصادية.

وفي إطار الاتفاقية الموقعة بين الأمانة العامة للاتحاد ومركز إسطرلاب على تشجيع شباب الخليج للدخول إلى عالم الاختراع بدول المجلس على أسس ومعايير تحكيمية عالمية في مجال الاختراع، نظمت الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع كل من مركز إسطرلاب ومجلس الغرف السعودية الحملة الخليجية لمخترعي الخليج ٢٠١٢م، حيث تم تخريج أول دفعة بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٣م، بمقر مجلس الغرف السعودية بالرياض، كما أطلقت الأمانة العامة للاتحاد الحملة الثانية من هذا المشروع الذي رعاه الدكتور عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار سنتين على التوالي.

ثالثًا: رؤية حول أهمية الشراكة التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين دول شرق وجنوب آسيا.

بعد عرض أهمية رابطة الآسيان والنمور الآسيوية ، وكذلك التطور الذي تجريه دول مجلس التعاون الخليجي، فلابد من الإشارة إلى تقديم رؤية حول كيفية الربط بين هاتين المنطقتين، وكيفية استفادة كل طرف من الآخر وذلك من خلال التعاون الجماعي لا الثنائي.

١-التعاون على المستوى الجماعي:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة (الآسيان) نموًا كبيرًا على مدار العقد الماضي، حيث

جدول (١) بعض المؤشرات الرئيسية لدول شرق آسيا ٢٠١٥/٢٠١٦

الدولة	الناتج المحلى الاجمالي بالبليون	متوسط نصيب لفرد $ GDP	GDP PPP $ billion	ppp per GDP	السكان بالمليون نسمة	
بروناي	11,634	27,759	32,986	78,475	421,000	
كمبوديا	17,714	1,139	54,174	3,485	15,040,000	
إندونيسيا	936,955	3,620	3,010,746	11,633	255,461,700	
لاوس	12,548	1,139	54,174	3,485	6,492,400	
ميانمار	65,775	1,268	267,736	5,164	51,486,253	
سنغافورة	293,959	53,224	468,909	84,900	5,535,000	
فيتنام	198,805	2,170	551,256	6,019	90,493,352	
الفلبين	299,314	2,951	742,251	7,318	102,965,300	
ماليزيا	313,479	10,073	813,517	26,141	31,535,000	
تايلاند	373,536	5,426	1,107,000	16,081	68,387,000	
اليابان	4,116,242	32,480	4,842,395	38,210	126,890,000	
الصين	11,384,763	8,280	19,509,983	14,189	1,378,140,000	August 12
الهند	2,182,577	1,688	8,027,031	6,209	1,299,499,000	
كوريا الجنوبية	1,392,952	27,512	1,849,398	36,528	50,617,045	
تايوان	518,816	22,082	1,113,792	47,407	23,476,640	

Source: world Development report, 2016.

ازدادت التجارة البينية بين الجانبين إلى نحو ٥ أضعاف مما جعل الآسيان تتربع في موقع خامس أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتلعب كل جماعة من الجماعتين دورًا أساسًا لتعزيز ودعم التعاون الاقتصادي وقيام منطقة تجارة حرة لاسيما بعد ما أنشأت الآسيان آلية (١٠+٣) مع اليابان وكوريا الجنوبية والصين متضمنة التنمية والتعاون الاقتصادي وهي تغطي معظم دول شرق آسيا باستثناء كوريا الشمالية ومنغوليا .

٢- التعاون على المستوى الثنائي:

تعددت العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دول الخليج ودول آسيا، واتسمت كل منها بميزة معينة وأهمية خاصة، إلا أنها تجمعت في سمة واحدة وهي الاعتماد على إمدادات الغاز و النفط من منطقة الشرق الأوسط إليها، وكان المثال الواضح على ذلك استمرار إمدادات الغاز والنفط إلى طوكيو. وتطورت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي و اليابان، وأصبحت اليابان أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي لفترة طويلة. لكن ظهرت بعض العوامل أثرت على اتجاهات التجارة لدول الخليج مثال ذلك الركود الاقتصادي الذي ضرب اليابان في ١٩٩٠م، جنبًا إلى جنب مع الطفرة الاقتصادية في الصين، والأهمية المتزايدة للهند، وبدأت المنافسة بين كل من اليابان و الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند و حتى كوريا الجنوبية في جميع المجالات.

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان

لذلك يعد تركز العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج على جانب الطاقة القلب النابض لأي مجال تعاون اقتصادي، وإذا كان هناك أي تذبذب في قيم التجارة بينها فذلك يرجع في الغالب الأعم إلى حجم صادرات الطاقة، وكذلك الأسعار العالمية للنفط، ويلاحظ من جدول (٢) القفزة التي حققتها الواردات اليابانية من دول الخليج بـ٤٠٪ خلال سنة واحدة بسبب ارتفاع أسعار البترول، بينما بقيت قيمة الصادرات عند مستوى ثابت نسبيًا، وعلى النقيض عند انخفاض أسعار البترول انخفضت قيمة التجارة البينية بين الجانبين ب ٤٪ في ٢٠١٤ ووصلت ١٦٤,٨ $ بليون أي ما يعادل ١١٪ من حجم التجارة اليابانية.

وبالتالي ظلت إمدادات النفط والغاز تمثل العمود الفقري للعلاقات بين اليابان و دول مجلس التعاون الخليجي، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة واردات اليابان من الطاقة من دول مجلس التعاون إلى ٩٨,٥٪ من إجمالي واردات اليابان من الطاقة لعام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من انخفاض واردات اليابان من النفط الخام من دول الخليج عام ٢٠١٤ إلا أنه ما زال يشكل ٧٥٪ تقريبًا من واردات اليابان من النفط الخام من العالم، في المقابل تجد دول مجلس التعاون في هذه العلاقة الأهمية النسبية للصناعات الدقيقة والأجهزة الالكترونية والسيارات ومعدات النقل التي تشكل نسبة كبيرة من واردات دول مجلس التعاون الخليجي٧٥٪ من واردات الخليج منها تأتي من اليابان.

جدول (٢) صادرات وواردات اليابان مع دول الخليج بالبليون $ ومعدل نمو تجارتها حتى ٢٠١٤

	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو حتى 2014
صادرات اليابان إلى دول الخليج	20.1	19.6	24.9	22.4	24.9	11.18
واردات اليابان من دول الخليج	102.3	142.6	157.2	148.9	139.8	-5.45
إجمالي تجارة اليابان مع دول الخليج	122.4	162.2	182.1	171.3	164.8	-3.82
عجز الميزان التجاري بالبليون $	82.2	-123	132.23	-26.47	114.9	-9.14

شكل (١) موردو النفط الخام لليابان عام ٢٠١٤

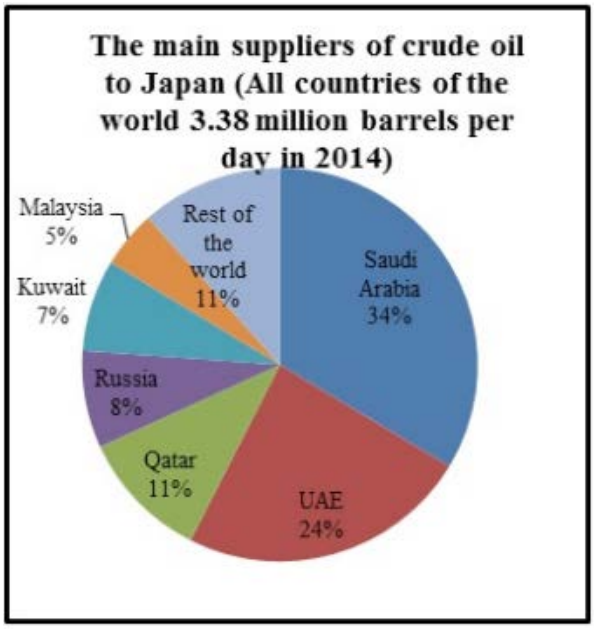

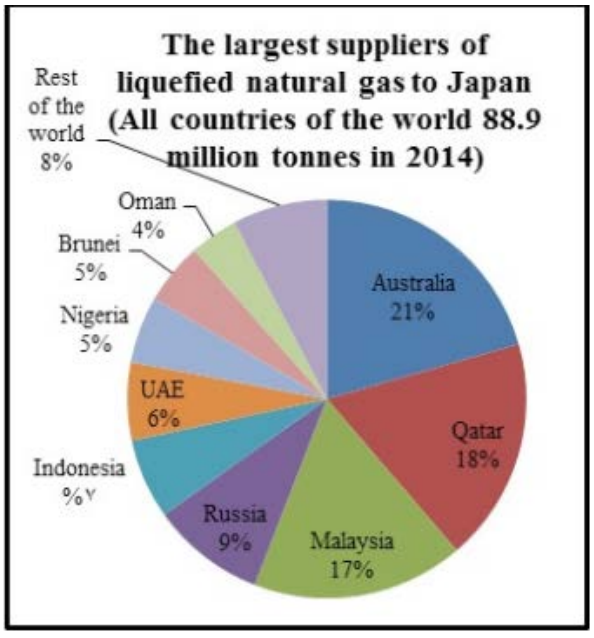

Source: Japan External Trade Organization.2015.

وفقًا لبعض التقديرات من المتوقع أن تنخفض واردات النفط اليابانية من دول الخليج الى ثلاثة ملايين برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٤، وبالتالي سيواجه نفط الخليج منافسة شرسة من واردات النفط القادمة من ايران وروسيا وكازاخستان ، والعراق، وكذلك البلدان الإفريقية، وحتى الولايات المتحدة (وذلك بسبب الخطة التي وضعتها الحكومة اليابانية بتشغيل مفاعلات نووية (١٥ مفاعلا بانتهاء ٢٠٢٠)، وتتوقع بعض الأبحاث أن تعمل ٢٠ مفاعلًا نوويًا بحلول ٢٠٢٤ ، مما يعنى توقع تقليل استيراد الغاز المسال في الفترة القادمة.

لذا، فالأمر يتطلب من دول الخليج تطوير ودعم وتعزيز الصادرات الأخرى منها إلى اليابان التي تتمثل في الأحجار الكريمة، والبلاستيك والألومنيوم عوضًا عن النقص الذي يشوب تجارة النفط والغاز المسال.

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة

وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج وسنغافورة بالدوحة في ٢٠٠٨/١٢/١٥، وهي أساس لتقوية الروابط بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، لا سيما وأنها اتفاقية التجارة الحرة الأولى التي توقع من قبل دول المجلس، والثانية لسنغافورة في الشرق الأوسط. هذه الاتفاقية شاملة لكافة الجوانب وقد غطت التجارة في السلع، قواعد المنشأ، الإجراءات الجمركية، تجارة الخدمات والمشتريات الحكومية. ويلاحظ ارتفاع حجم التبادل التجاري بين سنغافورة والخليج من ٤٣,٦ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠١٠ م، إلى ٦٨,٥ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠١٢م. هذا وقد زادت صادرت الخليج إلى سنغافورة من ٣٦,٥ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠١٠م، إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠١٢م. في حين شهدت الواردات من الخليج إلى سنغافورة ارتفاعًا من أكثر من ٧ مليارات دولار سنغافوري في عام ٢٠١٠م، لتقارب من ٨,٥ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠١٢م.

العلاقات الثنائية بين سنغافورة وبعض دول الخليج:

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ١٢ على قائمة أكبر الشركاء التجاريين لسنغافورة في عام ٢٠١٢ حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين ٢٥,٥ مليار دولار سنغافوري، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة ١٣ في عام ٢٠١٢، حيث وصل حجم التجارة ٢٣ مليار دولار سنغافوري.

وفي مارس ٢٠١٣م، توصل مجلس الأعمال السعودي السنغافوري المشترك إلى قرار يقضي بجعل سنغافورة مركزًا لتسويق وتوزيع جميع المنتجات المصنعة سعوديًا في بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وفي الأول من شهر يوليو ٢٠١١م، دخلت اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين سنغافورة والمملكة العربية السعودية حيز التنفيذ، علمًا أن سنغافورة لديها اتفاقيات مماثلة سارية مع بقية دول مجلس التعاون. وتشغّل شركة سيمبكورب صلالة للمياه والكهرباء، والتي تعتبر مشروعًا مشتركًا لشركة سيمبكورب للصناعات بسنغافورة، محطة صلالة المستقلة للمياه والكهرباء في سلطنة عُمان والتي افتتحتها الشركة في شهر مايو ٢٠١٣م. وقد شهد شهر مايو ٢٠١٣م، أيضًا قيام شركة سيمبكورب بتوقيع اتفاقية تحالف مشترك مع شركة تكامل للاستثمار، وهي شركة تابعة لشركة النفط العُمانية، بغية تطوير مرافق الخدمات المركزية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تضاعف حجم التجارة الثنائية في العقد الماضي إلى ما يزيد على ٢٩,٦ مليار ريال (٧,٩ مليار دولار)، إلى ما يزيد على ٥٢,٦ مليار ريال (١٤ مليار دولار)، وتغطي التجارة الثنائية في الوقت الحالي تصدير النفط الخام من السعودية، وهناك الكثير من الأمثلة الناجحة للتعاون مثل قيام شركات سنغافورية ببناء خزانات النفط في الجبيل، فلقد تولت شركة سنغافورة الدولية للموانئ بناء وتشغيل محطة الحاويات الثانية، بميناء الملك عبد العزيز بالدمام، وتقوم شركة «مطارات شانجي» الدولية بإدارة عمليات مطار

الآسيان الثانية عالميًا في استقطاب الاستثمارات ١٢٥,٤مليار دولار ومعدل نمو متوقع ٥٠٪ على مدار خمس سنوات

الملك فهد الدولي بالدمام إلى جانب القطاعات الرئيسة مثل النفط والغاز والبتروكيماويات والبنية التحتية (البناء والإسكان والسكك الحديدية) والخدمات البيئية (قطاع المياه والكهرباء)، فهناك أيضًا فرصًا كبيرة للتعاون في قطاعات الخدمات مثل الرعاية الصحية والنقل والخدمات اللوجيستية، حيث يوجد لدى الشركات السنغافورية سجل حافل في هذه القطاعات ويمكن أن تسهم في احتياجات وتطلعات السعودية لتحويل نفسها من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وذلك بهدف خلق المزيد من فرص العمل للشباب ومواجهة النمو السكاني المتزايد. وتعد اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة، الاتفاقية الوحيدة التي وقعت بين الدول الخليجية، ودولة من خارج منطقة الشرق الأوسط، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٣م، ومن المقرر أن تنفذ الاتفاقية بالكامل بحلول عام ٢٠١٨م، ومن المؤكد أنها سوف تسهم في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين سنغافورة والسعودية بشكل خاص وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي كافة بشكل عام. وتلغي الاتفاقية الرسوم الجمركية على أكثر من ٩٠٪ من المنتجات والسلع السنغافورية المصدرة إلى المنطقة. وقالت مصادر قطرية شاركت في إعداد الاتفاقية إنها تعفي بعض المنتجات والسلع الخليجية من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠٪، أما المنتجات السنغافورية فستعفي بحد أقصى تصل نسبته إلى ٩٩٪، مع الأخذ في الاعتبار اقتصار عملية دخول الاستيراد من سنغافورة على السلع والمنتجات الحلال.وأوضحت المصادر أن المنتجات التي تتعلق خصوصًا بالمشروبات الكحولية ولحوم الخنزير تنص الاتفاقية على عدم تصديرها لأسواق دول التعاون.

وتسعى الدول الخليجية وسنغافورة من خلال التجارة الحرة إلى بناء شراكة تجارية واستثمارية طويلة الأمد. وتسعى سنغافورة خصوصًا إلى أن تصبح دول التعاون المنفذ الاقتصادي لشركاتها، لتقوم بتوزيع منتجاتها وسلعها في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وتتركز معظم استثمارات سنغافورة في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن قطاعات العقارات والبنية التحتية للنفط والغاز.وتقدر حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة بنحو ٣٠ مليار دولار سنويًا.

العلاقات الثنائية بين دولتي البحرين وتايلاند

يلاحظ ارتباط تطور سبل العلاقات البحرينية التايلندية بالنمو وبالمستوى المتطور الذي وصلت إليه، فبفضل رغبة حكومتي البلدين الأكيدة في تطويرها وتنميتها على مختلف الأصعدة، تم عقد جلسة مباحثات بحرينية تايلندية وتم الاتفاق فيها على العمل من خلال اللجنة البحرينية التايلندية المشتركة والمجلس المشترك لرجال الأعمال بين البلدين على تفعيل التوافقات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات السابقة للجانبين ،كذلك التأكيد على الدفع بالتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان، آخذين في الاعتبار أن التقلبات والهزات الاقتصادية تؤكد الحاجة إلى وجود مراكز توزيع المنتجات لكل إقليم أو كتلة اقتصادية في الأقاليم والكتل الاقتصادية الأخرى. ومن أهم الموضوعات التي تم تدارسها تمثلت في: الأمن الغذائي واللحوم الحية والاستزراع السمكي بما يكفل تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية في مملكة البحرين والاستفادة من التجربة التايلندية في هذا الشأن، وأن تكون مملكة البحرين مركزًا لتوزيع المنتجات التايلندية المختلفة في المنطقة. في المقابل الاستفادة من المؤسسات المالية والمصرفية البحرينية في المجالات المختلفة ومنها تمويل الصكوك والمستندات الإسلامية التايلندية بأسعار تنافسية وفي إنشاء المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية في تايلاند.

العلاقات الثنائية بين عمان وتايلاند: تعتبر سلطنة عمان الشريك التجاري لتايلاند بالدرجة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، وفي عام ٢٠٠٧م بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أكثر من ٢,٨٧٥ مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة الصادرات التايلاندية ٢٨١ مليون دولار أمريكي (٢١,٤٣٪) وبلغت قيمة الاستيراد ٢,٥٩٤ مليون دولار أمريكي، ومن صادرات تايلاند الرئيسية: مكونات السيارات، مكيفات الهواء، القماش، أما الواردات الرئيسية فهي النفط والكيماويات. وتعد عمان سوق لمنتجات تايلاند وخاصة الأرز والمنسوجات ومنتجات جلدية. استوردت تايلاند النفط الخام من عمان منذ عام ١٩٩٨م حيث أن نسبة ٢٥٪ من إنتاج النفط العماني مصدرة إلى تايلاند، وفي عام ١٩٩٩م تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين بشأن موافقة عمان تصدير النفط الخام إلى تايلاند بكمية ١٧,٠٠٠ برميل

في اليوم، في عام ٢٠٠٢م حصلت شركة تايلاند للبترول الوطنية على امتياز في عملية البحث وتنقيب البترول والغاز الطبيعي في أراضي عمان، وفتحت فيما بعد المكتب الفرعي للشركة في مسقط .

التعاون بين ماليزيا ودول التعاون الخليجي:

اتفق الجانبان على أهمية سرعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون وماليزيا الموقعة نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي في أبو ظبي، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين دول المجلس وماليزيا، التعاون الفني بينهما في جميع المجالات، تشجيع التواصل بين أصحاب الأعمال من الجانبين، وتكثيف الأنشطة المشتركة لتحقيق ذلك». وبيَّن أن الاتفاقية تنص على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بينهما تجتمع دوريًا لوضع الآليات اللازمة لذلك.وستفتح اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليجي وماليزيا المجال أمام سبل توسيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والتجارية فيما بينها. وعلى رغم أن التبادلات التجارية والاستثمارية بين الجانبين تشهد نموًا ملحوظًا خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن حجم التجارة والاستثمارات لا يزال متواضعًا مقارنة بالأقاليم الأخرى. وتتركز الصادرات الماليزية إلى دول مجلس التعاون على المجوهرات، والأدوات الكهربائية، والمنتجات الإلكترونية، فيما تتركز وارداتها على النفط ومشتقاته. وتظهر أهمية السوق العربي بالنسبة لماليزيا، في الزيادة التي تحققت بمقدار ثلاثة أضعاف في العقد الماضي لتصل إلى ٦١,٩٤ مليار رينجيت ماليزي (١٦,٧ مليار دولار) في العام الماضي مقابل ٢٧,١٢ مليار رينجيت (٧,١ مليار دولار) في ٢٠٠٤.

ومن أهم الصادرات الماليزية إلى دول الخليج العربي الزيوت النباتية والمعدات والماكينات، كما تصدر ماليزيا لدول مجلس التعاون المنتجات الخشبية والكيميائية والبلاستيكية والمطاط، إلى جانب الأجهزة الإلكترونية، كما تعد ماليزيا من أكبر المستثمرين في مجال الإنشاءات في دول الخليج. وبلغ حجم التبادل التجاري في ٢٠١٣ بين ماليزيا ودول الخليج ما يقارب ٣٠ مليار دولار، وكانت الأجهزة والمعدات من أكثر ما تم تصديره من ماليزيا لدول الخليج خلال العام الماضي نفسه، في حين كانت أغلب صادرات دول الخليج لماليزيا من المنتجات البتروكيماوية والنفط الخام.

بلغ إجمالي حجم المبادلات التجارية بين دول المجلس وماليزيا ١٣ مليار دولار في العام الماضي بزيادة ٢١ % عن السنوات الخمس الماضية التي وصلت في تلك الفترة ١٠,٧ مليار دولار. وتبلغ الصادرات الخليجية لماليزيا نحو ٦ مليارات دولار في حين تبلغ الواردات منها ٧ مليارات دولار لعام ٢٠١١ ويبلغ رصيد الميزان التجاري نحو مليار دولار لصالح ماليزيا.

والجدير بالذكر ، أن تجارة الخدمات بين دول المجلس وماليزيا تشمل قطاعات عدة منها الإنشاءات، والاتصالات، والسياحة، والتعليم ، والمعارض، والبنوك، وشركات التأمين وغيرها ،لاسيما وأن الشركات الماليزية حصلت حتى ٢٠١٠ على ٦١ عقدًا للإنشاءات في منطقة الخليج بقيمة ٩,٥ مليار دولار منها ٩ مشروعات في مجال البتروكيماويات في السعودية بقيمة ١,٦ مليار دولار.

تأتي الإمارات في المرتبة ١٢ على قائمة أكبر الشركاء التجاريين لسنغافورة واحتلت السعودية المرتبة ١٣

ويبلغ مجموع الاستثمارات السعودية المباشرة في ماليزيا أكثر من ١٠٠ مليون دولار مستثمرة في ١٠ من مشاريع الصناعات التحويلية المعتمدة مثل التصنيع الغذائي، والإلكترونيات والمنتجات الكهربائية، وصناعة النسيج، والمنتجات النسيجية، ومنتجات البلاستيك، والآلات والمعدات.

وتقدر الاستثمارات الماليزية في المملكة العربية السعودية بنحو ٤,٣ مليار دولار وبلغ إجمالي عدد الشركات الماليزية المسجلة لدى الهيأة العامة للاستثمار ٨٧ منها ١٧ شركة تعمل في القطاع الصناعي و٧٠ شركة تعمل في قطاع الخدمات، في حين تم تسجيل ٣٤ شركة كاستثمار ماليزي ١٠٠٪ و٥٣ شركة مسجلة في مشروع مشترك مع سعوديين وأجانب. كما تم إقرار ٢٨ مشروعًا صناعيًا من دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات تقدر قيمتها بنحو ١,٢١٥ مليار دولار تختص بشكل أساسي بقطاعات المنتجات المعدنية الأساسية، وصناعة المواد الغذائية، والأخشاب والمنتجات الخشبية والكيماويات، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات النفطية، وكذلك الآلات والمعدات. و بلغت الاستثمارات الإماراتية في ماليزيا نحو ٥٠٠ مليون دولار مستثمرة في قطاعات العقارات والصناعات الغذائية وفي مملكة البحرين بلغت الاستثمارات الماليزية نحو ٨١ مليون دولار ومن ضمن القطاعات المشاركة القطاع المالي والتأمين والعقارات والخدمات والإنشاءات.

تبلغ مجموع الاستثمارات السعودية في ماليزيا أكثر من ١٠٠ مليون دولار مستثمرة في ١٠ من مشاريع صناعية متنوعة

الخاتمة:

تعددت العلاقات الاقتصادية بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول الآسيان ما بين علاقات جماعية وأخرى ثنائية وكان لها كبير الأثر على كل من الجانبين في هذه الورقة تم عرض نشأة الآسيان واهدافها وكيف تطورت ،ثم تم الانتقال الى الجزء الثاني الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي ومدى الإنجازات التي تمت في الآونة الأخيرة ، وأخيرًا انتهت الورقة بعرض جانب من التعاون الاقتصادي التجاري بين كل منهما سواء على المستوى الجماعي تارة وعلى المستوى الثنائي تارة أخرى وأهميته لكليهما.

والجدير بالذكر هو ظهور فرص جديدة للتعاون في ضوء مشروع (الآسيان + ٣) بانضمام كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية للرابطة، ولاسيما مع ارتباط دول الخليج بعلاقات اقتصادية واسعة مع الدول الثلاث؛ حيث تتركز التجارة في الجانب الأكبر على إمدادات النفط والغاز ، بل أصبحت تمثل العمود الفقري للعلاقات بين كل من اليابان أو الصين و دول مجلس التعاون الخليجي، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة واردات اليابان من الطاقة من دول مجلس التعاون الى ٩٨,٥%من إجمالي واردات اليابان من الطاقة لعام ٢٠١٤ . وعلى الرغم من انخفاض واردات اليابان من النفط الخام من دول الخليج بعد عام ٢٠١٤ إلا أنه ما زال يشكل ٧٥%تقريبًا من واردات اليابان من النفط الخام من العالم ، في المقابل تجد دول مجلس التعاون في هذه العلاقة الأهمية النسبية للصناعات الدقيقة والأجهزة الإلكترونية والسيارات ومعدات النقل التي تشكل نسبة كبيرة من واردات دول مجلس التعاون الخليجي٧٥% من واردات الخليج منها تأتي من اليابان واذا كان هناك توقعات بانخفاض واردات النفط اليابانية من دول الخليج ، حيث يواجه نفط الخليج منافسة شرسة من واردات النفط القادمة من إيران وروسيا وكازاخستان ، والعراق، وكذلك البلدان الإفريقية، وحتى الولايات المتحدة (وذلك بسبب الخطة التي وضعتها الحكومة اليابانية بتشغيل مفاعلات نووية (١٥ مفاعلا بانتهاء ٢٠٢٠)،وتتوقع بعض الأبحاث أن تعمل ٢٠ مفاعلًا نوويًا بحلول ٢٠٢٤ ، مما يعني توقع تقليل استيراد الغاز المسال في الفترة القادمة .لذا ، فالأمر يتطلب من دول الخليج تطوير ودعم وتعزيز الصادرات الأخرى منها إلى اليابان التي تتمثل في الأحجار الكريمة ،و البلاستيك والألومنيوم عوضًا عن النقص الذي يشوب تجارة النفط والغاز المسال.

على صعيد آخر ، وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية سنغافورة من أجل تقوية الروابط بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة ومن أهم مجالات التعاون استثمارات شركة سيمبكورب صلالة للمياه والكهرباء، و محطة صلالة المستقلة للمياه والكهرباء في سلطنة عُمان والتي افتتحتها الشركة في شهر مايو ٢٠١٣.

وتحاول البحرين تناول بعض المجالات الهامة مع تايلاند (مثل الأمن الغذائي واللحوم الحية والاستزراع السمكي) بما يكفل تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية فيها والاستفادة من التجربة التايلندية في هذا الشأن، وأن تكون مملكة البحرين مركزًا لتوزيع المنتجات التايلندية المختلفة في المنطقة. في المقابل الاستفادة من المؤسسات المالية والمصرفية البحرينية في المجالات المختلفة ومنها تمويل الصكوك والمستندات الإسلامية التايلندية بأسعار تنافسية وفي إنشاء المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية في تايلاند. وتعد عمان سوق لمنتجات تايلاند وخاصة الأرز والمنسوجات ومنتجات جلدية .استوردت تايلاند النفط الخام من عمان منذ عام ١٩٩٨م حيث أن نسبة ٢٥٪ من إنتاج النفط العماني مصدرة إلى تايلاند.

وتتركز الصادرات الماليزية إلى دول مجلس التعاون على المجوهرات، والأدوات الكهربائية، والمنتجات الإلكترونية، الزيوت النباتية والمعدات والماكينات، كما تصدر ماليزيا لدول مجلس التعاون المنتجات الخشبية والكيميائية والبلاستيكية والمطاط، إلى جانب الأجهزة الإلكترونية، فيما تتركز وارداتها على النفط ومشتقات البترول والغاز الطبيعي في أراضي عمان كما وتعد ماليزيا من أكبر المستثمرين في مجال الإنشاءات في دول الخليج. وبلغ حجم التبادل التجاري في ٢٠١٣ بين ماليزيا ودول الخليج ما يقارب ٣٠ مليار دولار.

لذا يمكن إجمال ما سبق في استفادة كل طرف من الآخر بمعنى استفادة دول شرق آسيا من دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النفط، والمنتجات البتروكيمائية (وإن كانت الدول الآسيوية تحاول تقليل اعتمادها على مصادر الطاقة التقليدية والتحول الى مصادر الطاقة الحديثة)، في المقابل تستفيد دول الخليج من دول شرق آسيا من مختلف الصناعات الدقيقة والتكنولوجية والسيارات وغيرها الأمر يتطلب تنويع صادرات دول الخليج وعدم اعتمادها على النفط فقط.

المراجع

- د/ خالفي علي . د/ رميدي :عبد الوهاب رابطة دول جنوب شرق آسيا "الأسيان" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،- العدد السادس، بدون تاريخ.
- **اليوم**: مجلس التعاون: ٣٣ عاماً من الإنجازات والتحديات تواجه العمل الاقتصادي المشترك، لأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مايو٢٨- ٢٠١٤ .
- **الراية**: ٢٠٪ ارتفاع التبادل التجاري بين قطر وسنغافورة، الثلاثاء ١٤٣٤/١٠/٧ هـ - الموافق ٢٠١٣/٨/١٣ .
- Dr. Jamal Abdullah & Dr. Naser al-Tamimi: Japanese–Gulf Relations:What's next after Energy? Al Jazeera Centre for Studies, 3 November 2015.
- NIU SONG: The Economic and Trade Cooperation between ASEAN and the Gulf Cooperation Council, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Middle East Studies Institute, Shanghai International Studies University Vol. 4, No. 4, 2010.

*أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

ازدهار نوعي وكمي في قطاع الاستثمارات بين الجانبين

الاستثمارات الخليجية ـ اليابانية المشتركة: الواقع والمأمول

أدركت دول الخليج العربي واليابان مبكرًا أهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات المشتركة بوصفها السبيل الأمثل لإرساء دعائم تعاون طويل الأجل بين الجانبين للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الخليجية اليابانية والحرص على عدم إبقاء هذه العلاقات في إطار التبادل التجاري فقط، ولذلك فقد حرص كلا الطرفين على البدء في إقامة المشروعات الاستثمارية، حيث تم تأسيس أول مشروع استثماري مشترك والمتمثلة بشركة الزيت العربية اليابانية في نهاية خمسينات القرن الماضي والتي بدأت بالاستثمار في الحقول النفطية المشتركة بين السعودية والكويت.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وشهدت العقود الأربعة المنصرمة تبني اليابان لخيار اقتصادي في علاقات مع دول الخليج العربي يتمثل في تغليب الطابع الاستثماري، وتأسيس المشاريع المشتركة، وتجسد ذلك في تزايد حجم المشروعات الاستثمارية المشتركة، في صناعة النفط والغاز و البتروكيماويات و الألومنيوم والاتصالات والإنشاءات، وبموازاة ذلك، بدأت اليابان سياسة جديدة مع دول الخليج، تقضي بإنشاء مجمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية يستخدمها اليابانيون في حالات الطوارئ، كما يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط في الدول المجاورة.

وسوف نتناول في مقالنا هذا بيان الاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان وكما يلي:

أولاً- الاستثمارات المشتركة السعودية اليابانية:

ارتفعت قيمة الاستثمارات المشتركة السعودية اليابانية من (٧) مليارات دولار عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي (٥٣,٣) مليار دولار في عام ٢٠١٥م، وتتركز أغلب هذه الاستثمارات منها في صناعة النفط والتكرير والطاقة والبتروكيماويات المشتركة نسبة تملك اليابانيون فيها نحو (٤٥٪).

وفي مجال المشروعات المشتركة يبلغ حجم المشروعات السعودية اليابانية المشتركة في المملكة (٧٤) مشروعًا منها (٤١) مشروعًا صناعيًا، و(٣٣) مشروعًا غير صناعي برأس مال يبلغ ٦٧,٤٥٦٢٢ مليون ريال تمثل حصة الجانب السعودي ما نسبته ٧٠,٧٤٪ والجانب الياباني ٢٥,٠٥٪ والنسبة الباقية لمستثمرين آخرين بنسبة ٣٤,٠٪.

ويمكن القول بأن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي أبرمت بين البلدين في العام ١٩٧٥م، قد شكلت حجر الأساس للعلاقات الثنائية، والتي تضمّنت العديد من المرتكزات، شملت تأكيد قيادتي البلدين والتزامهما ببذل أقصى مساعيهما لتنفيذ برنامج التعاون المشترك، والتأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، والاتفاق على ضرورة تشجيع وتيسير التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، إضافة إلى أهمية التعاون لتطوير علاقات التبادل التجاري والاستثماري في مجال النفط.

ومرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بمحطات عديدة من أهمها في العام ١٩٥٧م، حيث منحت المملكة حق امتياز للتنقيب عن النفط لشركة يابانية وهي شركة الزيت العربية.كما قدّمت اليابان مجموعة من المساهمات في تطوير إنتاج البتروكيماويات منذ العام ١٩٧٠م، في ظل الاستفادة الكاملة من الموارد النفطية الوفيرة التي تتمتع بها المملكة. وخير مثال على تطور العلاقات بين البلدين هو مشروع بترورابغ، الذي يعتبر علامةً بارزةً في تاريخ المشاريع المشتركة النّاجحة بين اليابان والسعودية، لإنتاج المواد البتروكيماوية. وقد استثمرت اليابان في المشروع نحو تريليوني ينٍّ ياباني، أي ما يعادل ٦٦ مليار ريال سعودي.

شهدت العقود الأربعة الأخيرة تبني اليابان مع دول الخليج خيار تغليب الطابع الاستثماري و المشاريع المشتركة

ويمكن إيجاز أهم مشروعات الاستثمار المشترك السعودي-الياباني بالآتي:

- مجمع الشركة السعودية للميثانول "الرازي" كأكبر مجمع منفرد لإنتاج الميثانول في العالم بطاقة ٦ ملايين طن، قامت ببنائه شركة ميتسوبيشي لكيماويات الغاز من خلال تحالفها العملاق مع شركة "سابك" في مدينة الجبيل الصناعية.
- مجمع الشركة الشرقية للبتروكيماويات "شرق" بطاقة ٥ ملايين طن ويُعد أكبر مجمع مفرد لإنتاج جلايكول الإيثلين في العالم.
- دخول أرامكو في ملكية مشتركة لأحد أكبر مصافي النفط في اليابان مصفاة شوا شل.
- اتفاق "أرامكو السعودية" في شأن استئجار مرافق تخزين النفط في أوكيناوا اليابانية وبسعةٍ أكبر، والاتفاق الخاص بدعم وتمويل إمدادات غاز البترول الطارئة لليابان.
- مشاريع توليد الكهرباء وتحلية المياه التي تعتبر من المشاريع البارزة التي تقع مرافقها قريبةً من محطات توليد الطاقة.
- مشروع استثمار شركة أرامكو السعودية مع شركة شوا شل سيكيو كي .كي.
- في مجال التصنيع والصناعة تم تشييد مصنع خاص بتجميع سيارات إيسوزو اليابانية في السعودية عام ٢٠١٣، في المنطقة الشرقية من المملكة، ومن المتوقع أن تبلغ طاقة إنتاج المشروع الصناعي (٢٥) ألف شاحنة سنويًا بحلول عام ٢٠١٧م. وسيعمل المصنع على توفير ٨٠٠ فرصة عمل، وستصل حجم صادراته إلى ٤٠٪ من إجمالي إنتاجه.

وتركز السعودية حالياً على ثلاثة قطاعات تشكل فرصة استثمارية مثالية للمستثمرين اليابانيين وهي النقل، الرعاية الصحية وصناعة السيارات والمعدات الصناعية، وهي جميعاً قطاعات يمكن للشركات اليابانية الإسهام فيها نظراً لسجلها الحافل بالنجاحات في هذه القطاعات على مستوى العالم.

وفي إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية واليابان تم التوقيع في عام ٢٠١٤م، على ثلاث اتفاقيات في مجال الاستثمار، الأولى بين هيأة الاستثمار السعودية ومركز التعاون الياباني للشرق الأوسط (JCCME) فيما يتعلق بتطوير التعاون في مجال الاستثمار المشترك والاتفاقية الثانية عبارة عن عقد إنشاء شركة توري ممبرانس ميل إيست (Toray Membrane Middle East Company LLC:TMME) كمشروع مشترك بين شركة «أبو نيان القابضة»، وشركة "توراي للصناعات". والثالثة اتفاقية بين رجال الأعمال السعوديين ورجال الأعمال اليابانيين. وشهدت زيارة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لليابان في عام ٢٠١٥م، التوقيع على خمس اتفاقيات تعاون بين البلدين في مجال الطاقة والبتروكيميائيات، إحداها حكومية، والأخرى بين شركات وجهات سعودية ويابانية مختلفة، لتمهيد الطريق؛ للمضي قدمًا نحو مزيد من التعاون بين البلدين.

كما تم دعوة شركات الطاقة والكيميائيات اليابانية إلى زيادة الاستثمار المشترك بين البلدين من خلال المشاركة في التحول الاقتصادي للمملكة ضمن إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠م، فيما يترقب كبار المستثمرين اليابانيين ما يسفر عنه استعداد أرامكو لطرح أكبر اكتتاب عام أولي في التاريخ ببيع حوالي ٥ بالمائة من أسهمها للملكية المحلية والأجنبية وإتاحة المجال للجانب الياباني للظفر بأكبر الحصص من هذا الاكتتاب بالنظر لموقع اليابان كأكبر مستورد للنفط السعودي.

ثانيًا-الاستثمارات القطرية اليابانية:

تركز العلاقات الاقتصادية المتطورة بين دولة قطر واليابان على ركائز قوية أساسها التفاهم المشترك والابتكار والتجديد، مما أسهم في توفير العديد من فرص الاستثمار المشترك للشركات اليابانية في قطر، حيث تتواجد (٢٢) شركة مشتركة قطرية يابانية يبلغ رأسمالها الإجمالي (٧,٨) مليار ريال قطري، وتعمل الشركات المذكورة في مجالات الأجهزة والمعدات الكهربائية والخدمات البترولية وتحلية المياه وتقنية تكنولوجيا المعلومات.

وفي مجال الدراسات الهندسية ومقاولات تنفيذ مشاريع النفط والغاز، تأسست شركة تشودا المانع المحدودة في قطر وتعمل في مجال الدراسات وإدارة مشاريع النفط والغاز وهي شركة مشتركة من شركات تشيودا اليابانية وشركة المانع القطرية، وقد حصلت مؤخرًا على عقد مع شركة شل جي تي ال لمدة أربع سنوات وبقيمة (٢٠٠) مليون دولار. ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المشتركة بين اليابان وقطر خلال العقود الأربعة الماضية بالآتي:

١- إنشاء شركة قطر استيل عام ١٩٧٤م، كشركة مساهمة بين دولة قطر وشركتي كوبي استيل وطوكيو بويكي اليابانيتين، حيث قامت كوبي استيل كشريك في بناء المصنع في المرحلة الأولى.

٢- تم افتتاح حقل قطر غاز (١) عام ١٩٨٤م، بدعم من شركتي

ميتسوي وماروبيني اليابانيتين، وفي عام ١٩٩٣م، تم افتتاح حقل رأس غاز (١) بمساهمة الشركتين اليابانيتين ضمن الجهات المشاركة.

٣- وقعت شركة قطر للبترول مع شركة جي إكس نيبون اليابانية، في مايو٢٠١١م، اتفاقية استكشاف ومشاركة بالإنتاج للمنطقة الاستكشافية (A) (طبقات ما تحت الخف)، حيث ستقوم الشركة بدور المقاول والمشغل. وتبلغ المدة الإجمالية للاتفاقية ثلاثين عامًا، تبدأ بفترة خمسة أعوام مخصصة للمرحلة الاستكشافية الأولى.

٤- تم التوقيع في عام ٢٠٠٩م، على اتفاق مشروع مشترك يتضمن العديد من المؤسسات اليابانية لتأسيس مصفاة لفان (١). واستكمالاً لهذا النجاح، تعاون الشركاء أنفسهم مرة أخرى لإنشاء مصفاة لفان (٢) عام ٢٠١٣م.

وتبرز الشراكة اليابانية القطرية المتعددة في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى في مجال صناعة الطاقة من الغاز إلى توليد الكهرباء. وأهم رموز هذه الشراكات الناجحة شركات يابانية مثل نيكيو وماروبيني وتشيودا وغيرها.

ثالثاً- الاستثمارات المشتركة العمانية اليابانية:

سعت سلطنة عمان على تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع اليابان، حيث تم التوقيع على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار المشترك بين سلطنة عمان واليابان في ٨ أغسطس ٢٠١٥م، بعد التوقيع في عام ٢٠١٤م، على اتفاقية الازدواج الضريبي.

وفي هذا الإطار تم تأسيس صندوق الغذاء الخليجي الياباني في ١٥ أكتوبر ٢٠١٥م، حيث وقعت سلطنة عمان ممثلة بصندوق الاحتياطي العام للدولة مع مجموعة من المؤسسات المالية والصناعية اليابانية وبنك ميزوهو الياباني والشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية "تنمية" ومؤسسة الخليج للاستثمار على اتفاقية تأسيس صندوق الغذاء الخليجي - الياباني الذي يبلغ رأس ماله المشترك (٤٠٠) مليون دولار، ويمتلك صندوق الاحتياطي العام للدولة ومجموعة المستثمرين من مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٥٠٪) من نسبة الصندوق، فيما تمتلك اليابان نسبة (٥٠٪) الأخرى. كما تضمن الاتفاق أن توزع الاستثمارات بين اليابان من جهة ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى على أن تحظى سلطنة عمان بما لا يقل عن (٧٠٪) من حصة دول مجلس التعاون من الاستثمارات.

وجدير بالذكر فإن الصندوق سيسهل الاستثمار المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل شركات يابانية للصناعات الغذائية والزراعية تتراوح بين شركات للحبوب والأعلاف إلى الخضروات والحليب ومنتجات الألبان وشركات للخدمات اللوجستية والأبحاث مستهدفا إنفاق مالا يقل عن (٣٥٪) من الأموال في سلطنة عمان. وسيمتلك صندوق الاحتياطي العام للدولة (٣٧,٦٪) من صندوق الغذاء الخليجي الياباني. وستمتلك الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية ومؤسسة الخليج للاستثمار التي تملكها دول مجلس التعاون الخليجي معًا (١٢,٥٪)، وسيوفر بنك ميزو وبنك نوربنتشوكين اليابانيان نصف رأس المال المتبقي.

رابعًا- الاستثمارات المشتركة البحرينية اليابانية:

ساهمت الشركات اليابانية في البحرين في الاستثمار في مشاريع صناعية عدة، مثل محطة الحد المستقلة لتوليد الطاقة والمياه، ومحطة تحلية المياه في منطقة رأس أبوجرجور. وفي مجال الأعمال النفطية، ساهمت إحدى الشركات اليابانية في إنشاء مصفاة للنفط منخفضة الكبريت لمصلحة شركة نفط البحرين (بابكو). كذلك، قامت شركة ياماتو كوجيو ببناء شركة "صلب" لتصنيع الفولاذ، كمشروع مشترك مع شركة فولاذ، التي تخطط لبناء مصنع بقدرة تصنيعية تصل إلى ١,٥ مليون طن من الصلب سنويًا.

وستتولى عملية تشييد المصنع شركة كوبي للصلب (كوبيلكو) اليابانية، التي قامت ببناء مصنع تكوير الحديد الحالي التابع لشركة الخليج للاستثمار الصناعي، والذي ينتج ٦ ملايين طن من كريات الحديد سنويًا.

ويبلغ عدد الشركات اليابانية العاملة في البحرين ١٧ شركة، منها ٥ شركات تعمل في القطاع المالي، و٣ شركات مصنفة كشركات تجارية، و٩ شركات مصنفة كشركات صناعية. هناك العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى بين الشركات البحرينية ونظيرتها اليابانية كان آخرها منح شركة بنا غاز عقدًا بقيمة (٤٢,٤) مليون دولار أمريكي لشركة "جيه جي سي غلف انترناشيونال" اليابانية لبناء محطة الضغط التاسعة لـ" بنا غاز" في عام ٢٠١٢م، وشهد كلا الجانبين العديد من الزيارات للوفود رفيعة المستوى والوفود الاقتصادية، كما تتخذ حالياً (٢٥) شركة يابانية من المملكة مقرًا لمزاولة أعمالها في قطاعات الخدمات الصناعية والخدمات المالية والتصنيع وتكنولوجيا معلومات الاتصال والسيارات واللوجستيات مستفيدة مما تتميز به البيئة الاقتصادية والاستثمارية البحرينية من انفتاح وتطور.

وفي إطار تطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك وقع مجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين مذكرة تفاهم مع اتحاد اليابان لخدمات صناعة تكنولوجيا المعلومات (جيه آي إس أيه) تهدف إلى تعزيز التعاون بين

ارتفعت قيمة الاستثمارات السعودية اليابانية من (٧) مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٥٣,٣) مليار دولار في عام ٢٠١٥

كلا الجانبين فيما يتعلق بالترويج وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل المعلومات التقنية المتعلقة بخدمات صناعة تكنولوجيا المعلومات في البلدين، كما أنها ستوفر الإطار اللازم لتطوير ومتابعة المشروعات والأنشطة التعاونية بينهما. كماجرى توقيع مذكرات تفاهم واتفاقات بين وزارات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص لتعزيز التعاون في قطاعات التعليم والتدريب، والنفط والغاز، والخدمات المالية، والرعاية الصحية والأدوية ومستحضرات التجميل وغيرها.

خامسًا- الاستثمارات المشتركة الإماراتية اليابانية:

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في الإمارات والاستثمارات الإماراتية المباشرة في اليابان سعى البلدان إلى تطوير وتعزيز الاستثمارات المشتركة في مختلف المجالات لاسيما في قطاع النفط .وقد تم إنشاء مجلس أبو ظبي اليابان الاقتصادي (AJEC) في يناير عام ٢٠١١م، وذلك كنتيجة مثمرة وتعاون مشترك بين دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي ومركز التعاون الياباني للشرق الأوسط.ويمكن إيجاز أهم المشروعات الاستثمارية المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان بما يلي:

- مشروع تخزين نفط إمارة أبو ظبي في ميناء كيري كوجيشيما التابع لشركة نيبون أويل بمقاطعة كاغوشيما باليابان بدأ العمل بها في ديسمبر ٢٠٠٩م، تفعيلاً لمذكرة التعاون المشترك في مجال تخزين النفط بين حكومة أبو ظبي وحكومة اليابان، وتقدر الطاقة التخزينية بـ (٣,٥٦٠) مليون برميل.
- شركة الاستثمارات البترولية الدولية (آيبيك) هي أكبر مساهم في شركة كوزمو اليابانية التي تستثمر في مجال الحقول النفطية بحصة تبلغ نحو (٢١٪). وحصلت كوزمو في ٢٠١١م، على تمديد مدته ٣٠ عامًا لحقوق امتيازها الخاصة بحصصها في حقول نفطية في الإمارات، بالإضافة إلى عقد امتياز جديد بخصوص

مجمع الرازي للميثانول أكبر مجمع منفرد لإنتاج الميثانول في العالم بطاقة ٦ ملايين طن قامت ببنائه شركة ميتسوبيشي

حقل الحيل لمدة مماثلة، والذي من المتوقع أن ينتج (٢٠) ألف برميل يوميًا عند مستوى الذروة عام٢٠١٧م.

- أنشئت الشركة القابضة العامة "صناعات" بالتعاون مع شركة يابانية مصنعًا لإنتاج أنابيب النفط في مدينة خليفة الصناعية بأبو ظبي "كيزاد" بتكلفة مليار درهم، بحصة (٥١٪) لـ "صناعات"، والبقية للشريك الياباني. وبدأت أعمال إنشاء المصنع عام ٢٠١٤م، وأقيم على مساحة ٣٥٠ ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٤٠ ألف طن سنويًا من أنابيب النفط الملحومة، ويستخدم المصنع أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتوافرة في هذا المجال، ووفر نحو(١٦٠) فرصة عمل دائمة ، وبدأ إنتاجه عام ٢٠١٦م، وشكلت القيمة المضافة المحلية في منتجات المصنع بين ٤٠ إلى ٥٠٪ من المنتج النهائي.

كما وقع مجلس أبو ظبي الاقتصادي مع اليابان وثيقة تعاون بهدف تفعيل دور ثلاث مجموعات عمل مشتركة في مجالات الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب (١٠) اتفاقيات ومذكرات تفاهم جمعت بين جهات حكومية وشبه حكومية من الطرفين.

وتتمثل أهم الشركات الإماراتية المستثمرة في اليابان، جهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة الاستثمارات البترولية الدولية وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وشركة الأحواض الجافة العالمية وشركة أبو ظبي للاستثمار وشركة استثمار التكنولوجيا المتطورة، وبلغ عدد الشركات اليابانية العاملة في الدولة ٣٠٦ شركات تستثمر في العديد من المجالات الصناعية والاقتصادية.

سادسًا- الاستثمارات المشتركة الكويتية اليابانية:

بدأت العلاقات بين اليابان والكويت قبل استقلال الكويت حين قامت شركة الزيت العربية (شركة يابانية) بإدارة حصة الكويت من الحقول النفطية المشتركة بين الكويت والسعودية منذ سنة ١٩٥٨م، بموجب اتفاقية كويتية مع الشركة نصت على حصول الشركة اليابانية على ٤٠٪ من النفط الخام المستخرج ومن تسهيلات الإنتاج. وقد نجحت الشركة في اكتشاف النفط في يناير عام ١٩٦٠م، وبدأت في إنتاجه في فبراير١٩٦١م، وقامت في أبريل سنة ١٩٦١م، بتصدير أول شحنة من النفط من الكويت لليابان، وقد وصل إنتاج الشركة سنة ٢٠٠١م، من الجزء الكويتي من الحقل النفطي حوالي ١٣٥ ألف برميل يوميًا ومبيعاته إلى اليابان حوالي ٧٨ ألف برميل يوميًا وهو ما كان يعادل ١,٨٪ من واردات اليابان من النفط الخام. وقد انتهى هذا الامتياز في سبتمبر سنة ٢٠٠١م، حيث وقعت الكويت واليابان على مذكرة تفاهم تقضي بإنهاء حقوق الامتياز والتنقيب الممنوحة لشركة الزيت العربية ابتداء من ٤ يناير ٢٠٠٣م، حيث بدأت الشركة الكويتية لنفط الخليج أعمالها في الحقول البحرية المشتركة.

كما يوجد هناك تعاون صناعي كويتي ياباني من أهم ملامحه مشاركة شركة ميتسوبيشي اليابانية مع شركة الخليج للاستثمار الكويتية لتنفيذ مشروع الشقيق لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في السعودية بقيمة ١,٩٦ بليون دولار. كما وقعت الكويت واليابان في ١٧ فبراير سنة ٢٠١٠م، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين الدولتين مدتها خمس سنوات، وهي اتفاقية تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الكويتي في اليابان وعلى المستثمر الأجنبي في الكويت وتقر خضوع المستثمر لضريبة واحدة على نشاطه وأرباحه.

وغني عن البيان، فأن هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي تمثل فرصًا حقيقية للاستثمار الخليجي الياباني المشترك، من بينها التعاون في المجال الصناعي، لاسيما صناعة السيارات وقطع غيار السيارات، والصناعات البتروكيماوية، والصناعات التعدينية، وصناعة الإلكترونيات والأجهزة والمعدات، والصناعات الغذائية والزراعية والبحرية، ومنها صناعة صيد وتعليب الأسماك، فضلاً عن قطاع الطاقة والطاقة المتجددة، وقطاع الإنشاءات والمقاولات، والتعاون التكنولوجي في مجال الاستخدامات الخاصة بالبنى التحتية، والاستفادة من الخبرات والتقنيات اليابانية في المجالات الحيوية، كتحلية المياه والفضاء وأنظمة المعلومات والنقل.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاستثمارات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الانتهاء من التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين واستكمال التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات وحمايتها بالنسبة لبعض دول مجلس التعاون. علاوة على البدء في تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات التي وقعت مؤخرًا أثر الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين من اليابان ومن دول مجلس التعاون الخليجي.

*أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

التنسيق الياباني- الخليجي في الحرب على الإرهاب:

تأمين مسار إمدادات النفط والملاحة في الممرات المائية.. ضرورة مشتركة

كان علماء السياسة والقانون – قبل عشرين عامًا تقريبًا– لا يعترفون بالإرهاب كمفهوم علمي يمكن أن يخضع للدراسة النظرية والبحث العلمي، إلا أن الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية خلال الفترة السابقة من عنف ونشأة تنظيمات وتطورات في الجريمة الدولية قد فرضت وبقوة حضور هذا المفهوم ليس فقط على مستوى التغطيات الإعلامية لتلك الأحداث ولكن أيضًا على الأجندة البحثية للعديد من المراكز البحثية. فأصبح الإرهاب ظاهرة تشغل بال الباحثين كما تشغل بال المواطن العادي. وفي ظل تشابك نتائج وأسباب الإرهاب وغموضها في بعض الأحيان، فالأمر يستوجب ضرورة إعادة النظر في مفهوم الإرهاب ربما من خلال تحليل للظاهرة بفهم الأبعاد والأطراف والأدوار.

د. نيللي كمال الأمير

فأما دراسة الأبعاد الخاصة بالإرهاب فهي متعددة لا تشتمل فقط الأصولية كمصدر أو شكل وحيد للإرهاب وإنما جميع أشكال العنف وكل ما يهدد سلامة وأمن الأفراد والأمم والدول يعد إرهابًا، كما أن الفقر والتهميش وغيرهما من أشكال "التشوه الاجتماعي" جزء من دراسة أبعاد ظاهرة الإرهاب إذا أردنا التكامل في دراستنا والشمولية. وأما الأطراف فلابد أن تتضمن بجانب الحكومات الفاعل الأدنى من منظمات وحتى دور الفرد لا ينبغي إغفاله فهو وحدة تشكيل أي تنظيم. وأما الأدوار فنقصد بها ضرورة تحديد مساهمات الدول في المجتمع الدولي من خلال اتفاق واضح في توزيع مهام وتبني قيم وخطط في ضوء عالمية تأثير هذه الظاهرة الآخذ تهديدها في التزايد.

ويمكن القول أنه بدون تحديد واضح للإرهاب كظاهرة نظريًا سيكون من الصعب التغلب عليها عمليًا وهي الخطوة الأولى يليها تحركات ثنائية أو جماعية على مستوى الدول في رسمها لسياستها الخارجية، وفي ضوء ارتباط الإرهاب لدى الكثير بالأصولية فالبعد القيمي هام جدًا في دراسته من أجل دراسة فاعلة لمكافحته والتي تأتى من الداخل أولا.

وننتقل للحديث عن اليابان والخليج، ونجد أنه في التصنيف العالمي لتأثير الإرهاب على الدول جاءت اليابان في المرتبة الأخيرة حيث كان للإرهاب تأثيرًا صفريًا عليها، فيما حلت ٥ دول عربية وشرق أوسطية ضمن قائمة الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب فكانت العراق في المرتبة الأولى وكانت اليمن في المرتبة السابعة تليها الصومال. وتتشابه اليابان في ذلك مع دول الخليج التي جاءت في ذيل القائمة لضعف تأثير الإرهاب عليها، وكان أثر الإرهاب على قطر صفريًا أيضًا.

لا تعني هذه المرتبة المتقدمة التي تحتلها اليابان بين الدول الأقل تأثرًا بالإرهاب بأن القضية لا تعنيها، بل على العكس لأن الدول الأكثر أمنًا هي الدول أكثر تخوفًا من خطر الإرهاب في ظل تزايد عدد الحوادث الإرهابية عالميًا وما تجلبه من خسائر اقتصادية يشكل تهديدًا كبيرًا على جميع الدول لا سيما تلك التي تحاول صيانة حالتها السلمية كاليابان. من ناحية أخرى، فإن المحيط الإقليمي الياباني لا يخلو بل يكتظ بتوترات تستلزم جهدًا كبيرا من اليابان لتحافظ على حالة «الوقاية من الإرهاب»، وهنا فالمقصود كوريا الشمالية والصين التي حلت في المرتبة الثانية والعشرين من حيث الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب والأحداث المرتبطة به.

في السياق ذاته، فإن الأحداث الإرهابية على الأراضي اليابانية محدودة جدًا أو يمكننا القول أنها معدومة. فقد تعرضت العاصمة اليابانية في يوليو الماضي لحادث عنف خلف ١٩ ضحية و٢٦ جريحًا وصف بأنه الأسوأ في تاريخ اليابان الحديث، وقد كان

الحادث بسبب اعتداء بالآلة الحادة على المقيمين بمركز رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة على يد أحد الموظفين المفصولين عن العمل فيه، وهو بذلك حادث اعتداء وليس عملًا إرهابيًا منظمًا. أما خارج الحدود اليابانية فتلتقي المنظمات الإرهابية باليابان من خلال استهداف مواطنيها بأحداث خطف وقتل حيث تصبح إصابة الهدف بالنسبة لتلك التنظيمات أيسر.

وإذا نظرنا للصورة الأمنية في اليابان بصفة عامة، نجد أنها لا تخلو من تهديدات مباشرة، ففي سبتمبر الجاري قامت كوريا الشمالية بإطلاق ٣ صواريخ بالستية تجاه بحر اليابان وسقطت جميعها في المنطقة الاقتصادية الاستثنائية اليابانية أقصى الشمال الياباني، ما دفع وزارة الدفاع اليابانية الإعلان عن عزمها على تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة من أجل التعاون في مجال الدرع الصاروخي الموجه ضد الصواريخ. يضاف إلى ذلك التعديات الصينية المتتالية على المياه اليابانية في محاولات لاستعراض القوة البحرية الصينية مع جار تسود العلاقات معه حالة لا حرب أكثر من حالة السلام. وبطبيعة الحال فصيانة الأمن البحري من أية تهديدات يعد من أهم محاور السياسة لليابان التي تتشكل من مجموعة جزر، وبالتالي فإن اليابان من أفضل الشركاء المحتملين لتطوير علاقات أمنية مع دول الخليج، يضاف إلى ذلك التطور الحادث في السياسة اليابانية وسياسة التسليح وتصنيع الأسلحة، وهو ما سيتم التطرق إليه تفصيلا. من ناحية أخرى، يكلف الإرهاب وحوادثه أيضًا أموالا ضخمة، فيما يعرف بالتكلفة الاقتصادية للإرهاب وهذه التكلفة تحمل مبررًا قويًا لليابان وغيرها من الدول للتحرك المنظم للقضاء عليه. وقد أشار التقرير العالمي للإرهاب في نسخته الأخيرة الصادرة في عام ٢٠١٥م، إلى أن التكلفة الاقتصادية للإرهاب عالميًا ارتفعت بنسبة ٦١٪ في عام ٢٠١٤م،عن العام الماضي وبلغت أكثر من ٥٢ مليار دولار، إلا أن تكلفة الإرهاب والخسائر الناتجة عن كوارثه أقل مما تتسبب فيه أعمال العنف بكثير سواء فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح البشرية أو ما يتعلق بالخسائر الاقتصادية، وهو ما يعيدنا إلى أهمية تضمين كافة أشكال العنف والاعتداء ضمن مظلة الإرهاب.

المساهمة اليابانية لمكافحة الإرهاب:

تعود مساهمات اليابان الدولية لمكافحة الإرهاب إلى عام ٢٠٠١م، عندما دعمت الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بعد ساعات من إعلان الولايات المتحدة لها رغم كونها دولة لا تمتلك جيشًا بالمعنى الحرفي، وإنما فقط قوات للدفاع الذاتي، وهو وضع يتغير الآن حيث تتجه اليابان نحو اكتمال أركانها العسكرية مع الاقتصادية.

تشارك اليابان أيضًا مع دول أخرى في التحرك الدولي للقضاء على القرصنة في خليج عدن والذي دشنته الأمم المتحدة في ٢٠٠٨م، من خلال عدة قرارات لمجلس الأمن، فأرسلت اليابان غواصات وقطع بحرية وطائرات من قوات الدفاع الذاتي اليابانية، كما ساهمت ماليًا في دعم الصندوق التابع للمنظمة البحرية الدولية الذي يمول مركز جيبوتي الإقليمي للتدريب والخاص بتبادل المعلومات مع مراكز أخرى في الإقليم كتنزانيا وكينيا واليمن لتدريب كوادر ليس فقط في القوات البحرية

جاءت اليابان في التصنيف العالمي لتأثير الإرهاب على الدول في المرتبة الأخيرة وكان تأثيره عليها صفريًا

لمحاربة القرصنة وإنما أيضًا في المجالات القانونية الداعمة حيث تساهم اليابان في دفع تكاليف تدريب العاملين في المحاكم والقائمين على السجون في الصومال، سعيًا لاكتمال منظومة محاربة أعمال القرصنة على الساحل الصومالي وخليج عدن.

ارتبطت تلك المساهمة بتطور آخر في ٢٠٠٩م، حين أصدرت اليابان «قانون مكافحة القرصنة»، وأرسلت على إثره – كما ذكرنا – قوات دفاعها الذاتي التي نفذت عمليات ناجحة لإنقاذ بعض السفن وتركزت مساهمة القوات اليابانية في عمل مسوح جوية ومراقبة لحركة السفن باستخدام تقنيات يابانية متقدمة. علاوة على ذلك، تبنت وزارة الدفاع اليابانية سياسات لتطوير مهامها المخابراتية وتقنيات المراقبة وإجراء المسوح من قبل قوات الدفاع الذاتي في شرق آسيا لمواجهة التوسع الصيني وذلك كما ورد بوضوح باستراتيجيات وزارة الدفاع اليابانية في عام ٢٠١٠م، وما بعدها.

كما مررت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٣م، قانون «ضمان سرية المعلومات»، لرفع كفاءة عمل جهاز المخابرات الياباني ولزيادة فرص التنسيق مع المخابرات الأخرى وعلى رأسها المخابرات الأمريكية والمخابرات الإنجليزية. وسبق ذلك أن أنشأت الحكومة اليابانية جهاز الأمن القومي على غرار المتبع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليكون الجهة الأمنية الأولى المسؤولة عن إدارة الأزمات.

جاءت استراتيجية اليابان الدفاعية اليابانية لعام ٢٠١٤م، داعمة لتوجهها التوسعي الجديد بلعب دور أكبر للمساهمة في إرساء السلام العالمي. وقد تركز أحد أبعاد تلك السياسة في دعم الإنتاج الحربي المحلي الصنع، ووفقًا للاستراتيجية المذكورة تعتزم اليابان تطوير إمكانات شركاتها المحلية لتصبح قادرة على إنتاج أسلحة أو بعض مكوناتها حسب ما تتمتع فيه الشركات اليابانية بميزة نسبية لتحقيق الاستقلالية من جهة ولزيادة فرص الشركات المحلية وتشجيعها من جهة أخرى. وقد وضعت الحكومة اليابانية حزمة معايير جديدة فيما يتعلق باعتماد الشركات اليابانية التي ستساهم في الإنتاج الحربي وتقوم الحكومة بتحديد المجالات المتاحة لتلك الشركات (المركبات الأرضية كالدبابات وبعض نظم الاتصالات والمراقبة والرادارات وبعض أجزاء الطائرات).

وارتباطًا بدعم الشركات اليابانية في مجال التسليح، رفعت اليابان في عام ٢٠١٤م، قيود تصدير السلاح الياباني. وجاء رفع الحظر مبررًا بدعم الأمن والاستقرار في اليابان. وبذلك أصبح للشركات اليابانية المعتمدة تصدير السلاح لجميع دول العالم ويستثنى من ذلك الدول الشيوعية والدول التي تنفذ عقوبات الأمم المتحدة.

استراتيجية السياسة الخارجية اليابانية الرسمية لعام ٢٠١٥م، أكدت على استمرار اليابان في دعمها لتأمين الممرات المائية والتجارة الدولية خاصة في الشرق الأوسط حيث تمر ٨٠٪ من واردات اليابان النفطية، تتم ترجمة هذا الدعم من خلال دعم الدول الساحلية بتدريب كوادرها العاملين في هذا المجال لرفع قدراتهم وتحسين أدائهم خاصة القوات البحرية، والتعاون في مجال تبادل المعلومات، والمساهمة في تحديث الأنظمة والأجهزة الملاحية، وإرسال بعض وحدات قوات الدفاع الذاتي وبعض ضباط خفر السواحل لساحل الصومال وخليج عدن للمساهمة في أعمال حماية وتأمين السفن التجارية.

تطوير العلاقات اليابانية الخليجية لمكافحة ناجحة لظاهرة الإرهاب:

بعد أن تناولنا ظاهرة الإرهاب بصورته الكبرى، ثم أثره على اليابان ومحيطها الإقليمي وتجارتها وإمداداتها النفطية، يجدر بنا أن ننتقل لمستوى العلاقات اليابانية الخليجية ربطًا بتلك الظاهرة، خاصة وأن حركة التجارة بين الطرفين والتي يعكر صفوها أحيانًا أعمال الإرهاب المرتبطة بالقرصنة في الممرات المائية التي تمر بها إمدادات النفط على ساحل الصومال وخليج عدن.

بمعنى آخر، يحكم العلاقات اليابانية ـ الخليجية بعدين أساسيين متداخلين وهما الإمدادات النفطية وتأمين وصولها. ورغم التغيرات الأخيرة التي قد تخفض الطلب الياباني على النفط الخليجي –نسبيًا– مثل اعتماد الحكومة اليابانية من خلال وزارة الصناعة في يوليو ٢٠١٥م، (وتعد من أكثر الوزارات تأثيرًا في صنع السياسة اليابانية) سياسة جديدة تستهدف زيادة مساهمة الطاقة النووية في مزيج الطاقة المولدة في اليابان لتصل إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٣٠م، إضافة إلى ٢٤٪ أخرى سيتم توليدها من مصادر الطاقة النظيفة الأخرى. في عام ٢٠١٧م، من المقرر إعادة تشغيل بعض المفاعلات النووية التي تساوى ١٢٪ من صادرات اليابان من الغاز الطبيعي المسال، ورفع العقوبات عن إيران وبدء تصديرها

للنفط وقد يؤدى لجذب استثمارات يابانية في قطاع النفط بإيران، وبدء العودة لتوليد الطاقة من المفاعلات النووية، إلا أنه من المتوقع أن تظل الطاقة محور التعاون بين الشريكين خاصة وأن معظم استثمارات الخليج في اليابان في قطاع النفط، فأرامكو السعودية تمتلك ١٥٪ من أسهم شركات شواشيل اليابانية لتكرير البترول وتعد واحدة من كبريات الشركات اليابانية العاملة في ذلك المجال، وذلك ضمن أمثلة استثمارات أخرى. اليابان أيضًا المستورد الأول والثاني والثالث عالميًا للغاز الطبيعي المسال، والفحم والبترول على الترتيب، وبلغت صادرات اليابان للخليج ٢٥ مليار دولار في ٢٠١٤م، أما صادرات الخليج لليابان فكانت ١٤٠ مليار دولار في العام ذاته، وهى مؤشرات على استراتيجية العلاقات بين الطرفين ومحورية الطاقة فيها.

وهنا فالمطلوب على مستوى العلاقات اليابانية الخليجية أن تتطور العلاقات لتنسيق الجهود لتأمين مسار إمدادات النفط، وأن تعكس العلاقات بمعنى آخر، احتياجات وإمكانيات الطرفين أكثر من المطالبة بإحداث نوع قسري لمحتويات الميزان التجاري الذي يبتلع النفط معظمه، فلا ضرر أن تظل الطاقة محور التعاون ولكن هناك عدد من الفرص والتحديات يجدر بالطرفين الالتفات إليها . ومن الفرص ما تم ذكره من أن اليابان تسعى لتطوير إمكاناتها التصنيعية في مجال التسليح، كما تقوم بدعم تقديم برامج تدريبية لمكافحة القرصنة وزيادة تأمين الملاحة في الممرات المائية التي تبحر فيها إمدادات النفط القادمة من الخليج، وهى جميعها مجالات يمكن أن تدخل محفظة التعاون الياباني الخليجي، ولو تدريجيًا أو على مستوى التعاون الفني إن لم تصل للتعاون التجاري، الذي يواجه أحيانًا خلافًا في وجهات النظر، فبين اليابان ودول الخليج مفاوضات تجارية ولكن يبدو أنها تواجه فترة توقف حاليًا. يمكن للطرفين إعمال نظرية الأواني المستطرقة بدعم التحرك المشترك الياباني الخليجي الذي سيعزز من مكانة الطرفين أمام الأطراف الأخرى وسيأتي كنوع من استعراض القوة اليابانية أمام الصين وكوريا الشمالية، وخليجيًا أمام إيران، ويصب في مصلحة الطرفين في تعزيز إجراءات الوقاية من الإرهاب بما يحفظ ترتيبهم المتقدم في التصنيف العالمي للإرهاب في نهاية المطاف.

وختامًا، فإن الحديث عن الإرهاب لابد أن يتسم بالشمولية والاتساع لمفاهيم ذات تأثير واضح فيما يتعلق بظهور الإرهاب واستفحاله ومنها الفقر والتهميش وسيادة منظومة قيم مشوهة، مع الاعتراف بأنه لا يوجد مجتمع أو دولة بمنأى عن خطر الإرهاب الذي يبدأ بقيم تتحول إلى سلوك منظم، وبالتالي فالتعاون ضد الإرهاب وما يرتبط به من مفاهيم اقتصادية واجتماعية لابد أن ينعكس على محتوى السياسة الدولية عامة والعلاقات اليابانية الخليجية أيضًا وإن اختلفت الأهداف المرجوة من تلك السياسة من دولة لأخرى من هذا التعاون ما بين المحاربة أو الوقاية أو العلاج.

المراجع

- الدفاع اليابانية قلقة من تقدم كوريا الشمالية في تطوير التكنولوجيا الصاروخية at: 6/9/2016, 9.30 ss - http://sptnkne.ws/ckzb
- Matteo Dian, Japan and the US Pivot to the Asia Pacific, Strategic Update 13.1, January 2013.
- Roberto Bendini, Japan Foreign and Security Policy at a Crossroads, Brussels: European Parliament, 2015.
- The Ministry of Defense Reorganized: for the Support of Peace and Security, Tokyo: Ministry of Defense, 2007.
- Dr Jamal Abdullah & Dr. Nasser al Tammimi, Japanese Gulf Relations: What's next after Energy? , Aljazeera Center for Studies, November 2015.
- Japan and the United Nations, Tokyo: Ministry of Foreign Affairs, 2015.
- Adam P. Liff, Japan's Defense Policy: Abe the Evolutionary, the Washington Quarterly, Summer 2015.
- Defense of Japan 2015, Tokyo: Ministry of Defense, 2016.
- Annual Report 2015 "Japan's Actions against Piracy off the Coast of Somalia and in the Gulf of Aden", Tokyo: The Cabinet Secretariat, March 2016.
- National Security Strategy of Japan, Tokyo: the Government of Japan, 2015.
- Global Terrorism Index 2015.

*أكاديمية متخصصة في منطقة جنوب شرق آسيا واليابان

تبعية اليابان لأمريكا معوق وطوكيو جزء من الاستراتيجية الأمريكية

الشراكة العسكرية لليابان في الخليج مقيدة.. والتعاون الأمني مطلوب

يكمن جانبًا كبيرًا من عبقرية اليابان في قدرتها الهائلة على توظيف الموارد لتحقيق أهدافها القومية. وقد أكدت لقاءات الحوار الاستراتيجي أن التعاون الياباني الخليجي يجب أن يتجاوز بكثير صفقات التبادل التجارية، إلى شراكة أمنية استراتيجية تستغل فيها القدرات اليابانية، من خلال اقتناص فرص التحولات التي يمر بها طرفا المعادلة لتكون حافزًا لتضافر جهود الساموراي الناهض مؤخرًا، مع الفارس الخليجي المثقل كاهله بلحظات تاريخية حبلى بتقلبات الجغرافيا السياسية لموطنه. حيث سنتتبع نهوض روح الساموراي مجددًا كرد فعل على التعاظم العسكري الآسيوي حول اليابان. وإمكانية لعبها دور الموازن الخارجي Foreign Balancer في منظومة أمن الخليج، وإن كانت الظروف مواتية للتعاون، وما هي معوقات لعب طوكيو ذلك الدور والشراكة الأمنية المطلوبة بين الطرفين.

د. ظافر محمد العجمي

عودة روح الساموراي

بالرغم من أن عدد الصينيين الذين قتلهم اليابانيون في الحرب العالمية الثانية أكثر من عدد اليهود الذين قتلوا في المحرقة. ورغم أن اليابان وروسيا لم يوقعا أبدًا على معاهدة السلام المتعلقة بالحرب العالمية الثانية بسبب نزاعهم على جزيرة كوريل؛ إلا أن البأس الاقتصادي الياباني ببراعة يستحق التمعن، تجاوز بؤسها العسكري بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أن ذلك الماضي العسكري لم يتعد إطاره الزمني، ويعيد إحياء نفسه ويقتحم الحاضر ويصطدم به متشبثًا بالذاكرة الجماعية لليابانيين طارحًا نفسه كمشروع حرب كما حدث في مجتمعات آسيوية مجاورة؛ بل لأن الحرب عُدت من هوامش التاريخ الياباني. واعتبرت الغيبوبة التاريخية اليابانية عزلة ذهنية مريحة وفسحة للتقدم الاقتصادي .

فبعد الحرب العالمية الثانية تم توقيع اتفاقية أمنية حمائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و تم وضع الدستور الياباني تحت إشراف سلطة الاحتلال بما فيه الفقرة التاسعة (بند السلام). حيث عملت هذه الفقرة على منع اليابان من التحول إلى قوة هجومية في المستقبل. لكن واشنطن ولخلق توازن أمام الشيوعية في آسيا بعد الثورة الصينية والحرب الكورية عادت بعد استقلال اليابان للضغط لبناء قوات الدفاع الذاتي. وقد عرفت الحياة السياسية في طوكيو توجهات متناقضة عدة حيال سلمية أو عسكرة اليابان ؛ فالتيار التقليدي المحافظ يرى أن تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي إلى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الدولية العالمية، بل تدعيم دورها الاقتصادي وتوظيفه في المجال السياسي. ورفض أن تصبح اليابان دولة عادية لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية تساوي إن لم تفق القوة العسكرية للدول الأوربية، أو أن تحذو حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بدور محدد للغاية. وتذهب تيارات قومية يمينية إلى أن على اليابان الاضطلاع بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، بأن تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية وأن تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة. وأن تتخلص من كافة تداعيات الحرب العالمية الثانية ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركاتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء العسكرية منها أو غير العسكرية، وتسليح قواتها ليتسنى لها الدفاع عن النفس، مع ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة[1].

الحرب عُدت من هوامش التاريخ الياباني واعتبرت الغيبوبة التاريخية اليابانية عزلة ذهنية مريحة وفسحة للتقدم الاقتصادي

وحاليًا يظهر رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي للمراقبين وكأنه يصاحب رجال الاقتصاد نهارًا وفي الليل يتجول مع فرسان الساموراي، فقد أعلنت وزارة الدفاع اليابانية مؤخرًا أنها ستسعى إلى ميزانية قياسية قيمتها ٥١ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١٧م، و هي الزيادة السنوية الخامسة على التوالي التي تطلبها وزارة الدفاع، الحريصة على تقوية دفاعات اليابان. حيث يشمل طلب وزارة الدفاع ١٠٠ مليار ين تكلفة تطوير نظام الدفاع الصاروخي باك-٣ لدى اليابان. و لشراء نسخة متطورة من المقاتلة الشبح إف-٣٥ التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية. وتكلفة تعزيز قدرات خفر السواحل الياباني في جزيرتي مياكوجيما وأمامي أوشيما لتهدئة القلق بشأن تزايد أنشطة بكين في بحر الصين الشرقي[٢]. وكان شينزو آبي قد دعا المجلس التشريعي الوطني لتعديل المادة ٩ من دستور البلاد الذي ينبذ الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات؛ فالدستور الحالي يحتوي على «بعض الأجزاء التي لا تنسجم مع الوضع الراهن». إنه يشعر بالقلق خاصة تجاه النص الدستوري الذي يمنع اليابان من الحفاظ على «القوات البرية والبحرية والجوية»، ويعتبر أن ذلك متناقض مع وجود قوات الدفاع الذاتي في البلاد. حيث أبدى رغبته وسط التعاظم العسكري الصيني والتهديدات النووية الكورية الشمالية في إجراء إصلاحات بشأن دور الجيش[٣]. متحدثًا بلهجة تحدي للأمم التي تعتقد أنها تهدد سيادة طوكيو. إذ يعتقد آبي والمحافظون الآخرون أن روح الساموراي تعتبر جزءًا أصيلاً من تركيبة الأمة اليابانية.

اليابان كموازن خارجي Foreign Balancer

بفعل موقعه الاستراتيجي أصبح أمن الخليج أمنًا دوليًا وليس إقليميًا فحسب، وقد تأكد ذلك بفعل الطاقة النفطية، والممرات البحرية التي تتحكم بعقد التجارة العالمية. وقد شهدت البيئة الأمنية في الخليج- في أغلب الفترات- توازن للقوى مستندة في ذلك على موازن خارجي Foreign Balancer وفي ذلك الترتيب، كانت القوة العسكرية الخارجية الغربية تمثل الثقل الموازن للقوة الإيرانية أو العراقية. و في البداية يُمكن تعريف نظام أمن الخليج المتوقع مع اليابان بأنه مجموعة من المبادئ التي يتم الاتفاق عليها ثم بلورة تفاهمات وآليات التعاون فهل اليابان مؤهلة للعب دور في أمن الخليج؟

تعد القوة البشرية إحدى ركائز الحسبة الاستراتيجية لقياس وزن الدول؛ وللموارد البشرية دور في بناء القوة الاقتصادية لليابان، ففي مجال التأهيل البشري وفرت الحكومات المتعاقبة مساعدات مادية و معنوية للأفراد دفعت بهم لتخطي مستوى الشعب النامي إلى مصاف الشعوب المتقدمة، هذا الشعب المنظم بكفاءة إدارية عالية يمكن أن يلعب دورًا في مرحلة التعبئة العامة وتحويل مقدرات الدولة البشرية والاقتصادية لخدمة الجهد العسكري. كما تمتلك اليابان قاعدة صناعية ضخمة فهي ثالث قوة اقتصادية في العالم .وقد استمدت مكانتها بالاعتماد على الصناعة الثقيلة ، فهي أول منتج للحديد والصلب في العالم وثالث قوة في تكرير البترول. وأول منتج للسيارات ونصف الإنتاج العالمي للسفن. هذا التقدم يؤهلها لبناء جيش ضخم في وقت محدود، وابتكار أسلحة ووسائل قتال في زمن قياسي، بل وإنجاز عمليات التبديل والتعويض أثناء الحروب بدون تأخير. ومنذ سنوات قليلة أخذت الشركات اليابانية مثل ميتسوبيشي وتوشيبا وكاواسكي تشارك في معارض السلاح مما يعني أن اليابان قد تحررت من قيد منع تصدير السلاح . كما وجدت أن مجابهة التوسع الروسي والصعود الصيني والتمرد الكوري الشمالي و التي تشكل تهديدًا حقيقيًا لليابان، لذا نمت ميزانية اليابان العسكرية، فتحت وطأة هذه التهديدات الخارجية، انتقلت لصناعة السلاح الهجومي، بذريعة الدفاع سُمح لليابان ببناء ثلاث حاملات طائرات عملاقة «مدمرات المروحيات»، بالإضافة إلى أسلحة قوات مشاة البحرية والمركبات البرمائية. كما تصنع طائرات الإف ١٦ و الإف ١٥ داخل اليابان بمواصفات تراعي الاستراتيجية اليابانية. بل صارت تقوم بتصدير هذا السلاح، كالملابس الواقية من الحرب الكيميائية لبريطانيا، وتكنولوجيا الغواصات لأستراليا[٤]. أما القوة العسكرية اليابانية العاملة فتبلغ ٢٥٠ ألف جندي، والاحتياط ٥٧ ألف جندي، ولديها من الدبابات ٦٧٨ دبابة، والمدرعات ٢٨٥٠ مدرعة، و٥٠٠مدفع مقطور، راجمة صواريخ ٩٩ راجمة، ومدفع ذاتي الحركة ٢٠٢ مدفع. أما الطائرات فتملك ١٥٩٠طائرة. منها ٢٨٧ هجومية، و٢٨٧طائرة اعتراضية، و٤٨١ طائرة نقل، ٤٤٤ وطائرة تدريب، ٦٣٨ وطائرة هليوكبتر، ١١٩ وهليوكبتر هجومية و قد التزمت اليابان بشراء ٢٨ طائره F35 A و ذلك لحاجتها لاستبدال أسطولها المتقادم من F4. أما القوة البحرية فلديها ١٣١ سفينة، منها حاملة طائرات ٣، وغواصة ١٧، وسفن خفر سواحل ٦، و٢٧ كاسحة الغام[٥].

الظروف المواتية للتعاون

رغم أن علينا التسليم للزمن بحقه في توضيح الرؤية، إلا أن العديد من المراقبين يجمع بأن القرن ٢١ سيكون قرنًا آسيويا يشهد تقدم اليابان والصين على مسرح الأحداث العالمية. وفي التأصيل الاستراتيجي للتطورات، يمكن ملاحظة أن أمن الطاقة الياباني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الخليج، وذلك على مستوى الواردات والممرات الحيوية. حيث تستورد اليابان من الخليج ٧٥٪ من احتياجاتها النفطية، البالغة أربعة ملايين برميل يوميًا. ويشكل هذا الخام ٣٥٪ من إجمالي النفط المار عبر مضيق هرمز. وبهذا المعنى، تعدّ اليابان أكثر دول العالم ارتباطًا بأمن المضيق، بعد دول الخليج ذاتها[٦]. فالظروف مواتية لليابان للتقرب لأمن الخليج، فمن باب أولى أن تدخل اليابان حلبة التنافس لكونها تعتمد على الموارد الأولية في صناعاتها التحويلية. كما أن من الظروف التي تدفعها لذلك طموحها أن تكون عضوًا دائمًا في مجلس الأمن مما يحتم عليها أن تكون لاعبًا في أهم الساحات الدولية الساخنة، وكما أن الخليج هو منبع طاقة اليابان فهو سوق رائج لمنتجاتها.

اليابان أول منتج للحديد والسيارات في العالم وثالث قوة في تكرير البترول ونصف إنتاج السفن

كما أن الظروف المواتية حصول رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي على موافقة البرلمان على تشريع يسمح للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية للجنود اليابانيين بالدفاع عن حلفائهم الأجانب وتلك خطوة تتيح لليابان ممارسة حق «الدفاع الذاتي». كما أن استفحال الحرب العالمية ضد الإرهاب، و بتشجيع من الولايات المتحدة فقد تم تحرير اليابان من قيود المادة التاسعة من الدستور الياباني وتمت الموافقة على تفسير المادة وموافقة مجلس الوزراء رسميًا على المسودة النهائية لمشروع تغييرها. في حال توفر حالات أو شروط ثلاثة أولها تعرض دولة أجنبية لها روابط وثيقة مع اليابان لهجوم مسلح تنعكس آثاره وتهديداته على بقاء الأمة اليابانية أو يقوض حقوق وحرية وسعادة الشعب الياباني بشكل جذري، وثانيًا عدم توفر وسائل أُخرى مناسبة لحماية المجتمع الياباني لتلك الانعكاسات، وأخيرًا استخدام الحد الأدنى من القوة لردع ذلك الهجوم[٧].

أما دول الخليج فيدفعها للتعاون مع اليابان تصاعد الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وانسحاب أمريكا التدريجي، مما يعني تحمل دول مجلس التعاون الخليجي أعباء حماية نفسها أو البحث عن حليف. فالخليج كان وسيبقى محط أنظار القوى العالمية، كما أن الشراكة الخليجية - اليابانية غير موجّهة ضدّ أحد، وإن كانت تستهدف في النهاية إقامة توافق إقليمي في وقت يسعى فيه الخليجيّون عمومًا إلى تقليص الاعتماد على واشنطن أو توسيع دائرة الخيارات لا سيّما مع تزايد الشكوك بمدى التزامها بالحدّ من طموحات إيران الإقليمية. كما أن من الظروف المواتية لإقامة التعاون الخليجي - الياباني الشراكات الاستراتيجية التي تمت بين الطرفين مجال أخرى غير مجال الأمن، بالإضافة إلى الزيارات التي قام بها صناع القرار الخليجيون مجتمعين أو أفراد، حيث أسسوا ما يعزز تواصل التعاون الأمني، فقد صدر بيان يحث على المزيد من التعاون بين الرياض وطوكيو لتنسيق المساعدات، والتبادل العسكري[٨].

معوقات التعاون

رغم أن التعديلات الدستورية في اليابان قد تسمح للبوارج الحربية اليابانية في أن تكون جزءًا من منظومة أمن الخليج ،إلا أن المزاج الياباني المتراكم منذ الحرب العالمية الثانية قد يحول دون تشكل سند شعبي لكل عملية مشاركة يابانية في أمن الخليج في المستقبل، كما أن التعاون الاقتصادي الخليجي الياباني لا زال أسير الطاقة مقابل السلع ولم يرق إلى الشراكة الصناعية الكبرى.

ومن أهم المعوقات دون حدوث تقرب عسكري ياباني ناجح تجاه الخليج تبعية اليابان لأمريكا، فطوكيو جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية حيث تتمتع اليابان بالمظلة النووية الأمريكية التي تشكل ضمانة كلية لأمنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها مما جعل اعتبار اليابان ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية ليس في الشرق الأقصى بل في العالم. لذا فإن دورًا يابانيًا واسعًا ضمن إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان فيها. فواشنطن تعتبر الخليج جزءًا من أمنها القومي. كما أن هناك منافسين آخرين فإيران تعتبر الخليج منطقة نفوذ. و الصين تتنافس على الأسواق مع اليابان ومستورد أيضًا للنفط الخليجي من حقول إيرانية.

الشراكة الأمنية المطلوبة

تتراجع معظم الذرائع التي سيقت لمنع اليابان من الوصول للخليج العربي كموازن للأمن فيه عند التمعن في مصالحها التي تحتم عليها القيام بدور، لارتباط ذلك مباشرة بقضايا إمدادات النفط الأمر الذي يفرض على الحكومة اليابانية مسؤولية الانخراط في قضايا المنطقة بسرعة لتأسيس وتعميق وجودها في المنطقة والحفاظ على دورها فيها، خاصة بعد تحولات الربيع

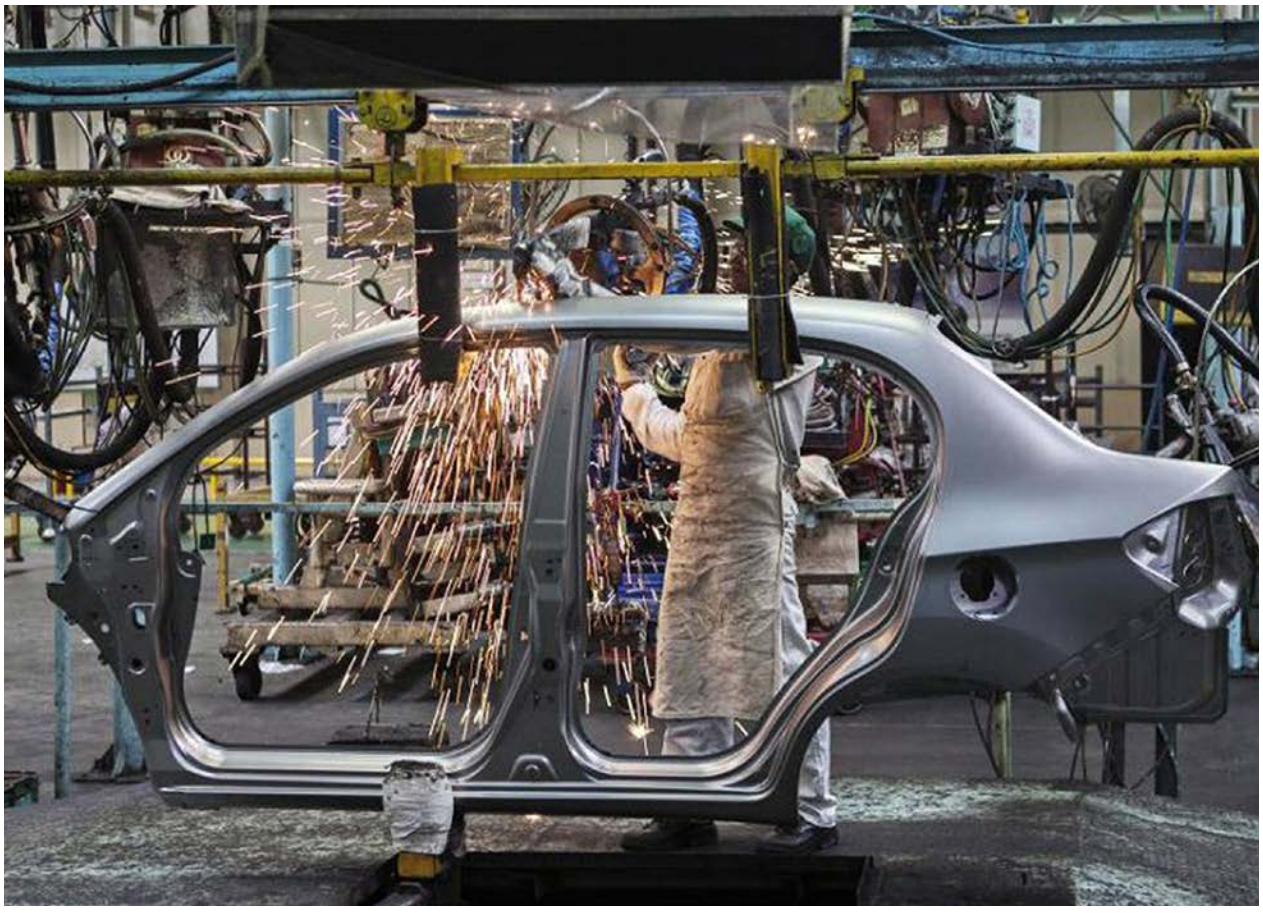

العربي، وثبوت عدم جدوى الاعتماد على طرف دولي بعينه كالولايات المتحدة، وتوسيع نطاق الموازنين لأمنه لتضم أطرافًا إقليمية ودولية أخرى؛ وبحكم المنطق الداخلي للأحداث التي يمر بها الطرف الياباني والخليجي يمكننا القول بإمكانية قيام شراكة أمنية عبر المقتربات التالية:

– مشابها لنجاحها الاقتصادي في منطقة خليج، يمكن لليابان أن تكون جزءًا من منظومة أمنه عبر التركيز المتدرج على الدبلوماسية العسكرية كالمناورات وزيارات الوفود و استضافة السفن وتبادل بعثات التعليم العسكري، بالتأسيس لآليّة تعاون على صعيد الكلّيات العسكريّة والتثقيف العسكري والتدريب، بالإضافة إلى التعاون في مجال حفظ السلام والاستقرار، والتدريب على مكافحة الإرهاب، ومكافحة القرصنة، و المساعدات الإنسانية وتبادل العناصر والمعلومات، بهدف تعزيز وتوثيق العلاقات الإيجابية بين اليابان ودول مجلس التعاون.

– في مجال الأمن البحري ولدرء أي تهديد لأمن الخليج يمكن تشكيل قوة بحرية مشتركة لصيانة الأمن البحري، حيث تشكل المعابر البحرية، والممرات المائية شديدة الحيوية، سواء للاقتصاد الخليجي، أو الاقتصاد الياباني أهمية قصوى، سواء كان التعاون مقصورًا على اليابانيين والخليجيين أو باستمرار اليابان في المشاركة في الجهد العسكري البحري عبر قوات الواجب البحري المشتركة CTF150 حيث أن لليابان سفن حراسة في خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القرصنة منذ العام ٢٠٠٩م. حيث ساهمت اليابان بطائرات مراقبة في تلك الحملة الدولية.

– مواكبة التغييرات الكبيرة في الدستور الياباني فيما يخص إحياء الجانب الدفاعي لضرورات الأمن الإقليمي والدولي؛ والدخول إلى سوق الدفاع عبر إقامة مجمع صناعي عسكري ياباني، تنتهج فيه الأسلوب الذي تبنته في الخمسينيات باستنساخ الصناعات الغربية المدنية، حيث يمكنها لوجود قاعدة صناعية ضخمة من النجاح في الصناعات الدفاعية والتصدير لدول الخليج بنفس الفكر الياباني في الصناعة وهي الجودة واعتدال الأسعار.

– الدخول مع دول الخليج في مشاريع عسكرية خصوصًا أن دول مجلس التعاون أيضًا تمتلك قاعدة صناعة عسكرية لا يستهان بها في بعض الدول، ففي السعودية توجد الهيئة العامة

للصناعات الحربية حيث يمكن لليابانيين المشاركة في مصانع للأسلحة والمعدات الحربية، كالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية وذخائرها، أو بتجميع وتطوير الدبابات، و قطع غيار الطائرات وهياكلها كما هو الحال مع شركة بوينغ الأمريكية. بالإضافة إلى إنتاج أجهزة الاتصالات. أو تحديث وتدريع العربات العسكرية. كما يمكن لليابان الدخول في شراكة مع دولة الإمارات عبر شركتي الإمارات للصناعات العسكرية «إديك»، أو مؤسسة الإمارات لتكنولوجيا الدفاع «إنيغما».لكن ذلك يتطلب قرار سياسي الخليجي وياباني لخلق تكامل صناعي عسكري[٩].

- تستطيع اليابان إرسال بوارج حربية لحماية ناقلات النفط والسفن التجارية في المضائق الممتدة من مضيق ملكا إلى مضيق هرمز. وحتى وإن لم تكن نداً للبحريات الأمريكية أو الصينية أو الروسية فهي تقوم بدور الموازن في مياه المحيط الهندي . كما أن بإمكانها إرسال قوات عسكرية في أوقات الأزمات ،فقد تجذرت المشاركات اليابانية في الأزمات في جوارنا الإقليمي وكانت البداية بإرسال آليات أثناء عاصفة الصحراء ١٩٩١م ،ثم تطورت إلى إرسال فرق طبية أثناء حرب تحرير العراق ٢٠٠٣م. حيث نشرت اليابان حوالي ٦٠٠ جندي في مهمة غير قتالية ، دامت بضع سنوات، وكانت تلك المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي ترسل فيها اليابان جنوداً إلى منطقة لا تزال في حالة حرب. ومما سبق حيث نرى أن هذا التدرج سيقود اليابان إلى الارتقاء من المشاركة في مهام غير قتالية إلى المشاركة في القتال.

- من خلال الأمن السيبراني "Cybersecurity" لمنع الاستخدام غير المصرح به للأنترنت، وسوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الإلكترونية، ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها للمؤسسات العسكرية والاقتصادية الحيوية؛ حيث يمكن أن يتم التعاون بين اليابان ودول الخليج عبر المؤسسات العسكرية في مجال خلق وإدارة مجموع الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لضمان توفر واستمرارية عمل نظم المعلومات، والقيادة والسيطرة العسكرية وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات فالأمن السيبراني سلاح استراتيجي و الحرب السيبرانية أصبحت جزءًا من التكتيكات الحديثة في الحروب بين الدول.

خاتمة

إن قيام «مجلس التعاون الاستراتيجي» بين اليابن ودول الخليج يمثل خطوة في تصاعد وتيرة التعاون والتوافق بين الطرفين، لاسيما أن اليابان والخليج قد قطعا شوطًا طويلًا من التنسيق والتعاون في توحيد المواقف على مستويات عدة تشمل السياسات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية. و اليابان حليف اقتصادي ودفاعي يمكن الاعتماد على حرفيته ومهارته. ولعل خير دليل على جدوى الثقة بهم كيف تعاملت اليابان مع أزمة المحطات النووية فلو كانت الكارثة في غيرها لأصاب العالم دمار مروع .كما أنّ الدور الياباني في معادلة «مجلس التعاون الاستراتيجي» قد يكون مكمّلاً وليس بديلاً عن أيّ أحد بما فيه الحلفاء الغربيين، على اعتبار أنّ طوكيو لا يمكنها أن تكون بديلاً لواشنطن ولندن وباريس من حيث القدرات.

المراجع

١ نغم نذير شكر. الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية. موقع الانباء.العدد٧٦ في أبريل ٢٠٠٥م - http://annabaa.org/nbahome/nba76/japan.htm

٢ هل تستعيد اليابان مجدها العسكري ؟ ميزانية "قياسية" لوزارة الدفاع اليابانية بموافقة أمريكية .سكاي نيوز.١٩ اغسطس ٢٠١٦م - http://tinyurl.com/z2gjm4q

٣ آبي: اليابان بحاجة لإصلاح أدوارها العسكرية. جريدة اليوم ٢٩ مايو ٢٠١٤ - http://www.alyaum.com/article/3142299

٤ بعد نصف قرن من السلام .. اليابان تصنع وتصدر السلاح. نون سبوت.٣٠ مايو ٢٠١٤ - http://www.noonpost.net/content/2860

٥ http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=japan

٦ عبد الجليل مرهون. الخليج والدور الياباني الجديد. الجزيرة نت .٢٠سبتمبر ٢٠١١م - http://tinyurl.com/jxr4xvq

٧ راشد أبانمي. التحول الكبير في الاستراتيجية الأمنية والسياسة الخارجية والعسكرية اليابانية وانعكاسات على دول مجلس التعاون. جريدة اليوم السعودية. ٣ يونيو ٢٠١٥ م
http://www.alyaum.com/article/4071148

٨ اتفاق سعودي ياباني على "شراكة شاملة" وتبادل عسكري. صحيفة الوطن السعودية.٢٢ فبراير ٢٠١٤م
http://www.alwatan.com.sa/local/News_Detail.aspx?ArticleID=179467&CategoryID=5

٩ د العجمي: المجمع الصناعي العسكري الخليجي ،موقع كل الوطن.٣ اغسطس٢٠١٦م - http://www.kolalwatn.net/news242015

*المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

تعزيز العلاقات اليابانية - الإيرانية بعد توقيع اتفاقية الاستثمار لا يعتبر حتميًا

تجربة اليابان في استخراج نفط المنطقة المقسومة: النتائج والرؤية

عبر البوابة الدينية، سجل التاريخ الحديث أول تداخل للعلاقات بين اليابان ومنطقة الخليج العربي. حيث قام السيد كوتارو ياماوكا من اليابان بأداء فريضة الحج في عام ١٩٠٩م، ليؤلف كتابًا عن المتاعب التي واجهها أثناء أدائه الحج وليتبعه بعدد من مرات الحج للأعوام ١٩٢٤م و ١٩٣٣م. إن السيد ياماوكا لم يكن وحده في أداء فريضة الحج، بل حج معه عدد من المسلمين اليابانيين قبل الحرب العالمية الثانية (تاريخ العلاقات اليابانية السعودية، الصفحة الرسمية لسفارة اليابان في الرياض).

د. هيثم بن حسن لنجاوي

إن تداخل بعض المسلمين من الشعب الياباني في منطقة الحجاز ، قد أدى بشكل أو بآخر إلى تداخل اقتصادي فيما بعد بين اليابان وبين دولة يقع بعض من أجزائها الغنية بالنفط على ضفاف الخليج العربي ألا وهي المملكة العربية السعودية بعد توحيدها عام ١٩٣٢م. فقد كان توثيق أول اتصال رسمي بين السعودية واليابان، بزيارة المبعوث السعودي لدى بريطانيا آنذاك السيد حافظ وهبة عام ١٩٣٨م، لليابان لحضور حفل افتتاح مسجد طوكيو(تاريخ العلاقات اليابانية السعودية، الصفحة الرسمية لسفارة اليابان في الرياض).

ولم يمض إلا عام واحد فقط، ليقوم المبعوث الياباني لدى مصر السيد ماسايوكي يوكوياما كأول مسؤول ياباني بزيارة الرياض ليلتقي بالملك عبد العزيز. وبعد تطورات الحرب العالمية الثانية، سجل التاريخ أيضًا أول زيارة لوفد اقتصادي ياباني للسعودية عام ١٩٥٣م، ليتوج ذلك التداخل بعد تلك الزيارات المتبادلة بين الجانبين بإقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين في عام ١٩٥٥م. (تاريخ العلاقات اليابانية السعودية، الصفحة الرسمية لسفارة اليابان في الرياض).

والمتتبع لتاريخ العلاقات الخليجية – اليابانية منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا الحاضر، لابد أنه سيدرك أن المنفعة الاقتصادية المتبادلة نسبيًا بين الجانبين هي من جلبت علاقات التعاون الاقتصادي المثمر دون سواها من العلاقات بل هي من أسست لعلاقات سياسية ومعرفية وتجارية يحترمها ويرعاها كلا الطرفين.

ولعل الحدث الأبرز لتلك المنفعة الاقتصادية، يكمن في منح السعودية حق امتياز التنقيب واستخراج النفط لليابان بعد توقيع حق الامتياز بين كلا الطرفين في ديسمبر عام ١٩٥٧م، في منطقة الخفجي الذي تلاه توقيع الكويت حق الامتياز النفطي مع اليابان في عام ١٩٥٨م. امتيازان لدولة واحدة من قبل دولتين، لاشك أن الحق يقع في منطقة مشتركة بينهما. نعم، هو كذلك.

حيث أنه في عام ١٩٢٢م، تأسست المنطقة المحايدة بين السعودية ودولة الكويت تلك المنطقة التي كانت تعتبر محمية بريطانية. وكان الهدف من إقامة المنطقة المقسومة بين دولتين من دول الخليج العربي، السماح للقبائل العربية الرحل من الانتقال والتجوال بكل أريحية ويسر بين الدولتين. وفي عام ١٩٥٣م، أعلنت الدولتان واحدة تلو الأخرى « حقوقهما في منطقة الأرخبيل القاري وخليج رأس الخفجي في المنطقة المغمورة المواجهة للمنطقة المحايدة واحتفظتا باقتسام العوائد من موارد قاع البحر وتحت التربة بالتساوي» (صحيفة اليوم، عدد ١٣٤٠٣، ٢٠١٠).

وفي عام ١٩٦٥م، تم توقيع اتفاقية بين السعودية ودولة الكويت مفادها « أن المنطقة المحايدة تقسم إلى منطقتين تفرض كل دولة منها سيطرتها على أحداهما بينما تظل الحقوق

تجربة استخراج النفط في المنطقة المقسومة أكدت أهمية العلاقات اليابانية في تقليل هاجس القضايا الحدودية

المشتركة لموارد تحت التربة مقتسمة بالتساوي، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من شهر يونيو عام ١٩٧٠م» (صحيفة اليوم، عدد ١٣٤٠٣، ٢٠١٠).

ما بين: ١٩٢٢ و ١٩٧٠م، هناك بعض التطورات والأحداث و الأعوام جدير بتوضيحها لأهميتها وليكن عام ١٩٥٦م أولهم. حيث يعتبر ذلك العام مصيريًا في عمر العلاقات الاقتصادية: الخليجية و اليابانية بل والمؤسس الحقيقي لصناعة النفط في المنطقة المقسومة بين السعودية والكويت. الكثير من المراقبين والمعنيين بصناعة النفط في منطقة الخليج العربي، يرجعون صناعة النفط في منطقة الخفجي إلى السيد ياماشيتا تارو ومجموعة من رجال الأعمال والمقاولين اليابانيين وزيارتهم للسعودية في ذلك العام. تلك الزيارة التي هدفت الحصول على حق الامتياز النفطي في منطقة الخفجي.

وبعد مفاوضات إيجابية لتحقيق هدفه مع الحكومة السعودية من زيارته لها، قام السيد ياماشيتا بتأسيس شركة التشغيل «الزيت العربية المحدودة». وقد تم تكليف السيد ياماشيتا فيما بعد، «لإجراء مفاوضات نيابة عن المالك، المملكة العربية السعودية، وتم إرسال وفد إلى الكويت ... بشأن اتفاقية الامتياز في المنطقة الحيادية المقسومة بين الدولتين... وفي ديسمبر ١٩٥٨م، تم اختتام المفاوضات بتوقيع اتفاقية امتياز الحكومة السعودية والشركة اليابانية لتجارة البترول المحدودة». (الصفحة الرسمية لعمليات الخفجي، KJO.COM.SA).

إن تأسيس شركة الزيت العربية المحدودة في عام ١٩٥٨م وما صاحبه من ظهور كيان تجاري- صناعي نفطي جديد، أدى إلى تحويل جميع الامتيازات من الشركة اليابانية الأم لتجارة البترول المحدودة إلى الشركة الوليدة التي لعبت دور صانع النفط في المنطقة منذ ذلك التاريخ و إلى عام ٢٠٠٠م.

شركة الزيت العربية المحدودة ، قد حصلت على رخصة حق التنقيب لمدة عامين والاستكشاف لمدة أربعين عامًا من قبل الحكومة السعودية اعتبارًا من تاريخ تأسيسها و على أربعة

وأربعين عاما من قبل الحكومة الكويتية وتشمل أعوام التنقيب والاستكشاف. ليس هذا فحسب، بل وبموجب حق الامتياز فإن للشركة نسبة ٨٠٪ من الإنتاج و١٠٪ لكل من السعودية والكويت مقسمة بالتساوي. (صحيفة الحياة، عدد ١٣٤٩٥، ٢٠٠٠).

وفي عام ١٩٦٠م، تم اكتشاف الزيت بكميات كبيرة في منطقة الخفجي التي أصبحت «القاعدة الدائمة للعمليات في الخفجي وعلى اللسان المائي الكائن بها لتقام بها كل المرافق البرية المساعدة في الإنتاج والشحن والسكن وغيرها من المنشآت التي تستدعيها عمليات الشركة المتطورة». (صحيفة اليوم، عدد ١٣٤٠٣، ٢٠١٠).

وبحلول عام ٢٠٠٠م، بدأت مرحلة جديدة لصناعة النفط في المنطقة المقسومة ما بين الكويت والسعودية. حيث انتهى حق الامتياز لشركة الزيت العربية المحدودة بالنسبة للجانب السعودي بالرغم من وجود بعض المحاولات الجادة لتجديد حق الامتياز للشركة قبل انتهائه وأجريت في سبيل ذلك عدة جلسات بين الجانبين، ولكن لم يكتب لتلك المحاولات النجاح.

يعني عدم النجاح سدل الستار على حقبة حق الامتياز لليابان (شركة الزيت العربية المحدودة) من الجانب السعودي، ليستمر لعام ٢٠٠٣م من قبل الجانب الكويتي وليسدل بعد ذلك أيضًا. إن سدل الستار، قد قابله ظهور شركتين خليجيتين في صناعة نفط الخفجي: أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج. ولكن، كانت هناك ثلاثة أعوام قبل تأسيس الشركة الكويتية لنفط الخليج مهمة، و تعد بحق أنموذج تعاون اقتصادي مثمر بين دول الخليج العربي.

استطاعت شركة أرامكو لأعمال الخليج بعد تكوينها في الأول من أبريل عام ٢٠٠٠م، خلق بيئة ثقة العمل الإداري للموظفين المحولين لها من قبل شركة الزيت العربية المحدودة. حيث أبقت على جميع الامتيازات السابقة التي كانوا يحصلون عليها. وفور قيام الشركة، قامت بإبرام اتفاقية «إنتاج الزيت المشتركة» مع شركة الزيت العربية المحدودة الممثلة للجانب الكويتي آنذاك.

لاشك أن إدارة إنتاج الزيت في المنطقة المقسومة، كانت تحتاج إلى آلية عمل مشتركة تم تفعيلها من خلال تكوين لجنتين مشتركتين هما « اللجنة التنفيذية المشتركة كجهاز أعلى صانع للقرار حول سياسة العمليات المشتركة وبرامج التشغيل والميزانية ولجنة العمليات المشتركة التي تتولى مهمة الإشراف على العمليات والنشاطات اليومية وتضم ستة أعضاء من الطرفين» (صحيفة اليوم، عدد ١٣٤٠٣، ٢٠١٠).

تميز الأداء الإداري التعاوني بين الشركتين في تلك الفترة، بتحقيق الإدارة الفعالة لمنطقة مقسومة نفطية بين الدولتين. حيث عمل الموظف السعودي بجانب الموظف الكويتي وعملا سويًا مع الموظفين الأجانب وتلاشت الخصوصية لتحل مكانها روح الفريق والهدف الواحد وكيمياء التناغم والانسجام الإداري. وقد استمر الأداء الإداري الفعال حتى بعد إنشاء الشركة الكويتية لنفط الخليج عام ٢٠٠٢م. ومن الجدير بالذكر هنا، أن إنتاج منطقة الخفجي من النفط يبلغ اليوم و بشكل يومي ٧٠٠ ألف برميل مقسمة بالتساوي بين الكويت والسعودية (قناة العربية، ٢٠١٦).

وفي عام ٢٠٠٧م، ظهر خلاف تقني بين السعودية والكويت حول إنتاج النفط في منطقة الخفجي بل توقف إنتاج النفط فيه مؤقتًا. كان جوهر الخلاف يدور حول تمديد امتياز لشركة شيفرون من قبل الجانب السعودي ذلك التمديد الذي سينتهي في عام ٢٠٣٩م التي حاججت الكويت بعدم أخذ مشورتها فيه. وفي الجانب الآخر، كانت الحجة السعودية تتمثل في القضايا البيئية.

البيئة الخليجية المستقبلة للاستثمار وليست المنفرة يجب أن تكون عنوان المرحلة القادمة

بغض النظر عن عدم التشاور أو عامل البيئة، فإن النفعية الاقتصادية المشتركة التي تم بناؤها من قبل شركة الزيت العربية المحدودة على مدار عقود من الزمان و القائمة على أسس متينة من التعاون والتفاهم والانسجام التي تم ترسيخها بين الدولتين، هي من لعبت دورًا أساسيًا في حل المشكلة. حيث تم حل تلك المشكلة بشكل أخوي- مهني من جانب الدولتين. ويوجد الآن تنسيق مستمر من قبل الشركتين لمواجهة أي تطورات قد تحدث في المستقبل من جديد.

نتائج التجربة اليابانية في استخراج النفط من المنطقة المقسومة ما بين السعودية والكويت

أثبتت العلاقات الخليجية-اليابانية عبر تاريخ استخراج النفط من المنطقة المقسومة، بعض النتائج والحقائق التي يجب أن تكون متغيرات وعوامل توثيق للعلاقات المستقبلية بينهما حيث تأتي الجغرافيا على قائمة تلك النتائج. إن البعد الجغرافي لم يكن يومًا من الأيام سببًا في عدم قيام تعاون اقتصادي مثمر بين الجانبين بل أن متانة تلك العلاقات اليوم أكدت العكس.

حيث أن التباعد الجغرافي قد كان سببًا في تنمية العلاقات الاقتصادية بين منطقة الخليج العربي واليابان ليس هذا فحسب، بل ومتغيرًا مستقلًا في تعزيز التعاون الاقتصادي البيني بين الكويت والسعودية المشتركتان في حدود جغرافية. ولعل تحليل الوقائع والحقائق الإمبيرقية لتجربة استخراج النفط في المنطقة المقسومة وتأثيرها على العلاقات الخليجية-اليابانية، قد يوضح صحة ذلك الافتراض.

تجربة اليابان في استخراج النفط من منطقة الخفجي منفعة اقتصادية لليابان والخليج العربي لابد من توثيقها وتوسيع دوائرها

فلكثير من أساتذة العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، أن التقارب والتداخل الجغرافي قد يؤدي إلى بروز قضايا للصراع أكثر منها للتعاون . فالدول المتجاورة جغرافيًا، قد يؤثر على علاقاتها قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وتغييرًا ديموجرافيًا بحكم الجغرافيا. فالعلاقات الدولية تخبرنا الكثير عن الملفات الغير سارة بالنسبة لقضايا الحدود بين الدول .

وحين مقارنة علاقة: الحدود السعودية – الكويتية باليمنية على سبيل المثال، سندرك كيف أثر وجود شركة الزيت العربية المحدودة كمتغير وسطي مستقل في إزالة بؤر الصراع الحدودي الذي كان من الممكن في حالة عدم وجوده أن ينشأ صراعًا في أي وقت من الأوقات بينهما لاسيما أن المنطقة الحدودية المشتركة غنية بالنفط.

في المقابل نجد أن غياب المتغير المستقل الخارجي، قد أثر سلبًا على العلاقات الحدودية بين السعودية واليمن. فمنذ اتفاقية الطائف ١٩٣٤م وإلى اتفاقية جدة عام ٢٠٠٠م والصراع الحدودي يستمر، ليحل ذلك الملف الحدودي الشائك بمنطق أخوي عقلاني بعيدًا عن مبادئ وأسس نظريات العلاقات الدولية بالتحديد منها: الواقعية (المصلحة) والليبرالية (التعاون). صحيح أن قضية الحدود السعودية – اليمنية قد حلت في نهاية الأمر، ولكنها حرمت الدولتين لفترات زمنية طويلة من بناء مشاريع تعاونية اقتصادية مشتركة تعود على مجتمعاتهما بالنفع وتقلل فرص قيام صراع بينهما كما حصل بين الكويت والسعودية.

إن قضايا الحدود ليست مقتصرة على دول الخليج العربي. فكثير من الدول مازالت وربما تنتظر وجود المتغير المستقل الخارجي لكي يخف معه وطأة الصراع الحدودي ، وطابور القضايا هذا طويل. فهناك الكثير من القضايا الحدودية العالقة التي لم تحل بعد بل وتراوح مكانها وكأنها قنابل تنتظر حدثًا ما ليشعل فتيلها فكشمير الحدودية بين الهند وباكستان مثالاً ملتهبًا على تلك القضايا الحدودية ناهيك عن فتيل قضايا الحدود بين المغرب والجزائر.

ولهذا، فإن المتفحص لتجربة استخراج النفط في المنطقة المقسومة سيدرك أهمية التجربة التي ساعدت في تنمية العلاقات اليابانية و الخليجية- الخليجية لتقلل من هاجس القضايا الحدودية وما كان سيترتب عليها من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية وسكانية لكلا الدولتين و في نفس الوقت رفعت سقف التعاون البيني وعززت ثقافة حسن الجوار.

لقد أوجدت الجغرافيا اليوم أيضًا فرصًا استثمارية للعلاقات السعودية – اليابانية بناءً على التجربة اليابانية. حيث بسبب التباعد الجغرافي بين السعودية واليابان، فإن السعودية قد لجأت لتخزين النفط في جزيرة أوكيناوا اليابانية «وتحصل مقابل ذلك أفضلية للحصول على النفط عند الطوارئ، كما تساعد المملكة على زيادة إنتاجها اليومي من النفط إلى ١٢,٥ برميل... مع هامش احتياطي يقدر بمليون ونصف المليون إلى مليوني برميل يوميًا» (آراء الخليج عدد ١١٠، ٢٠١٦). وكذلك فعلت أبو ظبي من تخزين لنفطها في اليابان.

إن اللجوء إلى تخزين النفط في اليابان، سيفتح فرصًا خليجية نفطية في سوق آسيا. حيث ستكون اليابان مركزًا لتلك الفرص. والمتغير الجغرافي المستقل إذا ما تم توظيفه بالشكل الأمثل، يعتبر موثقًا جيدًا للعلاقات الاقتصادية بين اليابان والخليج العربي في المستقبل المنظور. وليس بعيدًا عن متغير الجغرافيا، فإن المبادرات تصنع المعجزات.

سيظل التاريخ يكرر اسم السيد ياماشيتا ومجموعته مع كل بحث ومقال وكتاب يكتب عن صناعة النفط في منطقة الخفجي ليس حبًا في اسم الرجل بقدر احترامًا وتقديرًا لمبادرته التي غيرت مسار المنطقة من منطقة حدودية ربما كان سيتم الصراع عليها إلى منطقة فتحت معها أفاق للتعاون بين اليابان ومنطقة الخليج العربي.

وبسبب مبادرته وما ترتب عليها عبر الزمن من توسع اقتصادي مشترك، تعتبر اليابان اليوم من أهم الأسواق الرئيسية للصادرات الخليجية وتأتي في المرتبة الأولى في سلم الأسواق بنسبة ١٥,٧٪ وبمبلغ ١٣٩,٧ مليار دولار وتأتي في المرتبة الخامسة للأسواق الرئيسية للواردات الخليجية بنسبة ٤,٩٪ وبمبلغ ٢٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.(مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥). إن مبادرة السيد ياماشيتا، يجب أن تكون توثيقًا ونبراسًا للمبادرات القادمة وأساس تلك المبادرات: التكنولوجيا اليابانية في مقابل الفرص الاستثمارية الخليجية. ولكن نجاح المبادرات ، تحتاج بيئة مشجعة ناجعة لتحقق أهدافها وليست بيئة مضطربة السياسات.

حيث تبرز نتيجة من التجربة اليابانية مفادها أن الشراكات والامتيازات الدولية تنجح وتزدهر حين تتوفر لها بيئة: سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وتشريعية مستقرة واضحة الأولويات و مشجعة وعادلة وشفافة ويلتزم بها جميع الأطراف. هذا ما حصل مع شركة الزيت العربية المحدودة حينما منحت فرصة البيئة الناجعة للامتياز حيث حققت أهدافها.

في المقابل، لم تبخل الشركة في تعليم وتدريب أبناء منطقة الخفجي بل وأيضًا في إرسالهم لبعثات دولية لإتمام تعليمهم. إن البيئة الناجعة المستقطبة للاستثمار وليست المنفرة منه، يجب أن تكون عنوان المرحلة القادمة للعلاقات اليابانية – الخليجية. وإذا توفرت البيئة الناجعة، فإن النفعية الاقتصادية التي أتى بها دافيد ميتراني يجب أن تتحقق. إن تجربة اليابان في استخراج النفط من منطقة الخفجي في حد ذاتها، منفعة اقتصادية لليابان والخليج العربي لابد من توثيقها وتوسيع دوائرها.

حيث يرى دافيد ميتراني أستاذ النفعية، أن قيام مشروع اقتصادي بين دولتين لابد أن يتولد عنه مشاريع اقتصادية أخرى الأمر الذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تشابك المصالح بين الدولتين. إن المصالح الخليجية – اليابانية اليوم، متشابكة فعلا وتحقق النفعية. ولكن، بحاجة ماسة لرفع مستواها إلى أن تصبح تلك المنافع متشابكة استراتيجيا. وإذا أصبحت النفعية بينهما منفعة استراتيجية، فهذا في حد ذاته يعتبر أهم توثيق للعلاقات بين اليابان ودول الخليج العربي في المستقبل.

ولكن، كيف يمكن توثيق العلاقات بينهما استراتيجيًا والنفط الذي كان ومازال أساس النفعية الاقتصادية أسعاره تترنح و يتنازعه مع دول الخليج العربي أطرافًا إقليمية منها إيران والعراق ودول أخرى وتوجه عالمي نحو التحول إلى الطاقة المتجددة؟ الإجابة على هذه الأسئلة، يعني ضرورة صياغة الخطوط العريضة لرؤية مستقبلية للعلاقات اليابانية – الخليجية في ضوء متغيري: الطاقة والتكنولوجيا.

رؤية مستقبلية للعلاقات اليابانية – الخليجية في ضوء متغيري: الطاقة والتكنولوجيا

صياغة رؤية مستقبلية لتوثيق العلاقات اليابانية – الخليجية ودفعها نحو التشابك الاستراتيجي، يتطلب تحليل للمتغيرات التي تؤثر في بنائها. فنتائج التجربة عبارة عن متغيرات أساسية للرؤية المستقبلية تتوازى معها متغيرات أخرى: سياسة اليابان الخارجية بالتحديد الطاقة منها وأمن الإمدادات النفطية، وعودة إيران والعراق لأسواق النفط ومنافسة بعض الدول على سوق الطاقة الياباني، ومتغير الطاقة المتجددة، وأخيرًا وليس آخر متغير التكنولوجيا.

حيث تتميز السياسة الخارجية لليابان تجاه الخليج العربي بعاملين أساسيين: «المصالح الاقتصادية. والتي تستند أساسًا على تأمين إمدادات النفط: وثانيًا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتأمين خطوط الملاحة البحرية من مضيق هرمز مرورًا بمضيق ملقة، حتى تصل إلى وجهتها في الموانئ اليابانية» (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥).

والحلف الياباني النسبي مع أمريكا بالنسبة لأمن إمدادات النفط لسياسة اليابان الخارجية، يمكن معه تلمس اتجاه سياسة اليابان الخارجية تجاه الخليج العربي وإيران ويدخل ضمن ذلك إرسال قوات لمنطقة الخليج العربي كأول عمل عسكري خارجي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الحظر التجاري على إيران بقرارات أمنية في عام ١٩٩٥م، وما صحبه من تشديد العقبات بلغ أوجه في عام ٢٠٠٦م، تعتبر أمريكا هي المحرك الأساسي له بل و ضغطت على اليابان لكي تشدد العقبات على إيران. فنصيب اليابان من النفط الإيراني قدر في عام ٢٠٠٥م بـ ١١٪ (آراء الخليج عدد١١٠، ٢٠١٦) لتتحدر تلك النسبة إلى ٥٪ بـ ١٦٦ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٤م . (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥).

ولهذا، يمكن أن نتفهم أسباب تقليص اليابان من استيرادها واستثمارها في حقول النفط وخاصة حقل آزادغان النفطي الإيراني خلال فترة العقوبات. فقبل ذلك بعدة أعوام ، كانت شركة إنيبيكس اليابانية تستحوذ على قرابة ٧٥٪ فيه عام ١٩٩٦م من ذلك الحقل ومن ثم تقلصت تلك النسبة لتصل إلى ١٠٪ في عام ٢٠١١م. (مركز الروابط للبحوث والاستشارات، ٢٠١٦).

وفي نفس السياق، فإن مصلحة اليابان في النفط الإيراني قد عادت بقوة عقب توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الست في ٢ أبريل ٢٠١٥م. حيث أن اليابان لم تكن من الدول الست الموقعة مع إيران على ذلك الاتفاق بينما كانت روسيا والصين من ضمن الدول الست. الصين المنافس التقليدي لليابان، كانت فعلًا بدأت في منافسة اليابان حول حقل آزادغان النفطي الإيراني حيث حصلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) في عام ٢٠١٠م، على حصة من ذلك الحقل إلا أنها كانت قصيرة الأمد. حيث غلبت إيران اليابان في نهاية الأمر بسبب التقنية والخبرة اليابانية على المؤسسة الصينية. (مركز الروابط للبحوث والاستشارات، ٢٠١٦).

ولكن إن تعزيز العلاقات اليابانية – الإيرانية بعد توقيع اتفاقية الاستثمار في ٥ فبراير ٢٠١٥م، لا يعتبر حتمي لأسباب ثلاث على الأقل. **أولهم**، سياسة أمريكا تجاه إيران في الأيام القادمة هي من ستحدد سياسة تعاون اليابان النفطي من عدمه مع إيران. **ثانيًا**، أن معاودة التعاون النفطي بين اليابان وإيران يحدده أيضًا مدى الالتزام الكامل من قبل إيران بتنفيذ بنود الاتفاق النووي وأن أي إخلال بالاتفاق يعني تقليص التعاون. **ثالثًا**، مبادئ اليابان الثلاث الخاصة باستخدام الأسلحة النووية التي عبارة عن «حظر امتلاكها، أو إنتاجها أو السماح بإنتاجها» (مركز الروابط للبحوث والاستشارات، ٢٠١٦). ولهذا، فإن استمرار التعاون النفطي بين الجانبين يعتبر غير مضمون في الأيام القادمة ويحدده فقط

الأسباب المشروحة والأحداث العالمية السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد والكوارث الطبيعية.

وليس بعيدًا عن تعاون اليابان مع إيران النفطية فإن تعاون اليابان مع العراق النفطية، كان قد بدأ فعلًا منذ عام ٢٠٠٥م حينما ألغت اليابان ديون العراق بستة بلايين دولار . وقد زاد التعاون بينهما بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نور المالكي لليابان في ٢٠١١م. تلك الزيارة التي تمخض عنها التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون النفطي والصحة والتعليم بين الدولتين.

ومعروف أن نسبة العراق من إنتاج النفط العالمي بلغت في عام ٢٠١٤م ٣,٨٪ بـ ٢,٣٩٠ مليون برميل يومي (انهيار أسعار النفط وتداعياته، الجزيرة نت). هذه النسبة مرشحة للزيادة لسببين. **أولًا**، التعاون النفطي مع اليابان بعد زيارة المالكي و أيضًا بسبب تواجد تحالف بريطاني - صيني لتطوير حقولها النفطية والاستثمار فيها. **ثانيًا**، فرص النجاح في القضاء على داعش من التحالف الدولي اليوم، أصبحت مواتية وخاصة بعد التحرك الكبير من قبله ومساندته للعراق بعد تفجيرات أوروبا في أوقات مختلفة من هذا العام مما سيؤدي إلى زيادة حصة العراق في سوق النفط العالمي.

وبغض النظر عن الزيادة المحتملة - المرتقبة لإنتاج إيران والعراق من النفط وعملية التفضيل التي لابد لليابان من أن تقوم بها في مرحلة مقبلة بين نفط دول الخليج العربي وعلاقتها معه من جهة ونفط إيران والعراق من جهة أخرى، فإن اليابان لديها حساباتها وتوجهاتها لرسم سياسة جديدة للطاقة.

حيث كانت الطاقة النووية اليابانية، تشكل ثلث احتياجها من الطاقة بينما تمثل الطاقة النظيفة ٢٢٪ من ذلك الاحتياج والباقي يكتمل باستيرادها: النفط والغاز والفحم. إلا أن حادثة فوكوشيما النووية في عام ٢٠١١م وما ترتب عليها من أثار سلبية على اقتصادها، جعلت اليابان تستورد «الفحم، والغاز الطبيعي المسال، والنفط، بما يقارب من ٩٠٪ من احتجاجاتها من الطاقة» (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥).

وبالرغم من أن العودة المرتقبة للطاقة النووية أصبحت وشيكة مع حلول عام ٢٠١٧م بعد إجراء الإصلاحات الضرورية على مفاعلاتها النووية المتضررة، إلا أن سياسة الطاقة اليابانية اليوم تتجه أكثر نحو الطاقة النظيفة الشمسية ولديها برنامج لطاقة الرياح طموح يعد الأفضل بعد أوروبا. ليس هذا فحسب، بل لديها برنامج ترشيد للطاقة ناهيك عن انخفاض عدد سكانها. وبجانب ذلك، فإن أستراليا وبابوا غينيا الجديدة أصبحا من مزودي اليابان بالغاز (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥). إن دخول دول جديدة على خط إمدادات اليابان بالطاقة، يعني تقليص دور بعض دول الخليج وزيادة فرص دول أخرى في نصيب وارداتها من الطاقة.

إذا، هناك توجه ياباني نحو تقليص استخدامها من الوقود الأحفوري وبخاصة النفط منه وبتنويع مصادر الدول المصدرة للطاقة خلال العقدين المقبلين. يقابله، منافسة النفط الصخري الأمريكي في سوق النفط العالمي ، وبزوغ أنموذج عالمي نحو التوجه للطاقة البديلة - النظيفة التي تبدو اليوم مرتفعة التكاليف في إنتاجها. ولكن، إن متغير التكنولوجيا هو من سيقلل من تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة النظيفة في السنوات المقبلة ويجعلها أكثر قبولًا بل ومسيطرًا على أسواق الطاقة العالمية.

ومتغير التكنولوجيا هذا، يجب أن يكون لدول الخليج العربي بمثابة حجر زاوية الرؤية المستقبلية لعلاقتها مع اليابان خاصة لمرحلة ما بعد النفط. حيث أن التصالح مع التكنولوجيا هو من سيجلب معه توثيق استراتيجي للعلاقات الخليجية – اليابانية وربما سيؤدي إلى تعزيز تواجد اليابان في الخليج العربي بشكل أكبر خاصة مع تقليص الوجود الأمريكي فيه.

فاليابان تمتلك التكنولوجيا ودول الخليج العربي لديها فرص استثمارية بحاجة ماسة لتكنولوجيا اليابان. فهناك فرص تدريب، وتعليم، وبنية تحتية، وطاقة شمسية، ومناطق طاقة - معادن، وتنمية حضرية... إلخ تحتاجها دول الخليج العربي. تستطيع اليابان من خلال شركاتها التكنولوجية العملاقة المساهمة بشكل فعال الاستثمار في تلك الفرص الأمر الذي سيؤدي إلى بناء شراكة استراتيجية بين اليابان والخليج العربي بعيد عن متغير النفط ومبني على متغير التكنولوجيا لمرحلة العلاقات الاستراتيجية لما بعد مرحلة النفط.

ولتوسيع آفاق الرؤية وربط الخليج العربي بإيران والعراق لمرحلة ما بعد النفط، نجد أن اليابان كمتغير مستقل خارجي مهيئ للقيام بدور تاريخي في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران. فهل تستطيع مبادرة السيد ياماشيتا مثلًا أن تتجدد بأسماء ومشاريع وامتيازات مختلفة لتجمع هذه الدول في إطار التعاون الجغرافي المشترك؟ وهل يمكن لشركات التكنولوجيا اليابانية من أن تقوم بدور في تحويل منطقة الخليج العربي من منطقة صراع دولي عليها إلى منطقة تعاون - استثماري إقليمي مشترك؟ الإجابة المنطقية، تقول نعم أو ربما لو توفرت الإرادة السياسية لليابان والأطراف الأخرى في المنطقة وتبقى الأيام القادمة هي من ستحدد متى وكيف ومن سيقوم بهذه المبادرة؟.

***أستاذ العلوم السياسية المساعد كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز بجدة**

اليابان تتغير ببطء لتصبح فاعلاً سياسيًا وذلك يستغرق وقتًا طويلاً

الخليج واليابان: طوكيو تجد مصالحها في الاقتصاد قبل ما سواه

في أغسطس ٢٠١٥م، وبمناسبة مرور سبعين عامًا على نهاية الحرب العالمية الثانية، ألقى رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي خطابًا قويًا مفعمًا بالمعاني المؤثرة والأفكار الموحية، وكان من أهم الأفكار التي تناولها أن على العالم أن يطوي صفحة تذكير اليابان واليابانيين بالتجاوزات والأخطاء التي ارتكبتها الحكومة اليابانية، وخصوصًا الجيش الياباني أثناء الحرب وخلال الحكم الاستعماري الياباني لأقاليم من الدول الآسيوية. وأشار آبي إلى أنه على مر السنين، فقد قدمت اليابان مجموعة من الاعتذارات المؤكدة والثابتة، وأنه لا يجوز أن تعيش الأجيال القادمة محكومة بتراث الماضي أو أسرى ذكرياته، وأن تشعر بالندم لما قام به أجدادهم من عقود مضت. وسعى آبي من خلال هذا الخطاب إلى تحرير الشباب الياباني من عقدة الذنب والشعور به على أمور ليس لهم شأن بها أو مسؤولية عنها، وأن من حقهم العيش في سلام مع أنفسهم والغير خصوصًا في ضوء الثمن السياسي والعسكري والنفسي الذي دفعته اليابان بعد هزيمتها في الحرب.

د. علي الدين هلال

ولعل هذا الخطاب يمثل نقطة مهمة في تطور اليابان في السنوات القادمة، ولعله أيضًا تتويج للتطورات التي شهدتها الدولة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ٢٠١١-٢٠١٦م، والتي اتسمت بأمرين: أولهما، تعافي الاقتصاد من مرحلة الركود وتباطؤ النمو وابتداء مرحلة جديدة من التحديث الصناعي والتجديد التكنولوجي والتنافسية على الصعيد الدولي. وثانيهما، تنامي الشعور السياسي بضرورة استكمال اليابان لعناصر قوتها الشاملة، وبالذات في المجال العسكري، فتم إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور والتي كان فهمها السائد أنها تمنع اليابان الحق في امتلاك جيش، ونصت على أن الشعب الياباني قد «تخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للدولة، وعن القيام بأية أعمال عدوانية أو تهديد بواسطة العنف كوسيلة لحل النزاعات الدولية»، وأن مهمة قوات الدفاع الذاتي، وهذا هو الاسم القانوني للجيش الياباني هي الدفاع عن البلاد ولا يجوز له العمل أو الوجود خارجها.

وتدريجيًا حدث التغير، فوافق البرلمان على المشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فكانت المشاركة في كمبوديا في تسعينيات القرن الماضي، وظهرت القوات اليابانية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها عام ٢٠٠٣م، وتبنت الحكومة سياسة دفاعية ووثيقة جديدة للأمن القومي في ٢٠١٣م، تعكس المفهوم المتطور لهذه المادة.

وباختصار، فإن البيئة السياسية والاستراتيجية للسياسة اليابانية تتغير وتتطور بفعل مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك لكي تصبح اليابان دولة طبيعية أو دولة عادية شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى الأخرى، فتتعاون وتتنافس وتتحالف حسب مصالحها، وأن تتجاوز القيود السياسية والنفسية التي فرضت عليها عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

ويشير الباحثون اليابانيون بشكل أوضح عن المعاني التي عبر عنها رئيس الوزراء آبي، فيشير بعضهم إلى أنه من الضروري وضع نهاية للابتزاز الأخلاقي لليابان، وأنه ليس على شعبها أن يظل يدفع الثمن إلى ما لا نهاية، ويقارن بعضهم الآخر بين وضع كل من اليابان وألمانيا، وأنه رغم الفظائع التي ارتكبها النظام النازي في أوروبا فأنه تم تجاوزها.

محطات في تاريخ العلاقات العربية – اليابانية

يتردد كثيرًا في الكتابات الصحفية والإعلامية أن العلاقات بين العرب واليابانيين ترتبط أساسًا بظهور النفط والمصالح

الاقتصادية المتعلقة به. والحقيقة غير ذلك، فإن هناك جذور تاريخية أبعد لهذه العلاقات تعود إلى ستينيات القرن التاسع عشر. وأشير بإيجاز إلى ثلاث محطات.

المحطة الأولى كانت في عام ١٨٦٢م، عندما وصلت إلى ميناء السويس سفينة حملت مجموعة من اليابانيين، وكانت مصر وقتها تحت حكم الخديوي محمد سعيد باشا، وعُرفت هذه المجموعة فيما بعد باسم «بعثة الساموراى». ويشير تعبير الساموراى إلى أفراد النخبة المحاربة، والتي كانت أيضًا الأكثر تعليمًا وقتذاك. وكانت هذه البعثة مكلفة من الأمبراطور بالسفر إلى مصر وعدد من الدول الأوربية للنظر في أمورها وبحث أسباب تقدمها لكي تستفيد اليابان من دروسها. وضمت البعثة يوكواتشى فوكورازا أحد رواد الإصلاح في بلاده والذي دون مشاهداته في مصر في كتابه الذي أصدره عن أعمال البعثة، وسجل انبهاره بالقطار الذي حمل البعثة من السويس إلى القاهرة، وذكر أنه كان سريعًا ونظيفًا. ويرجع هذا الانبهار إلى أن القطار كوسيلة للمواصلات لم تكن معروفة في اليابان وقتذاك. وفي القاهرة زارت البعثة منطقة الأهرامات الأثرية، ووصف فوكورازا شوارع القاهرة وميادينها وأسواقها والازدهار التجاري بها، وسجل إعجابه بنظافة الحمامات العامة وحسن إدارتها وارتفاع تكلفة استخدامها مما يشير إلى تحسن مستوى معيشة وأحوال المصريين، وكذلك أبدى إعجابه بخدمة التلغراف التي لم تكن قد دخلت اليابان بعد.

وبعد بدء عملية التحديث الكبرى في اليابان في ١٨٦٦م، والتي تعرف باسم «استعادة الميجي The Maji restoration» في عصر الامبراطور موتسوهيتو (١٨٦٧- ١٩١٢م)، تعددت البعثات اليابانية إلى مصر لدراسة أوضاعها المختلفة وخصوصًا النظام القانوني والقضائي.

والمحطة الثانية في بداية القرن العشرين عندما انتصرت اليابان على روسيا ١٩٠٥م، وكان لانتصار اليابان الآسيوية على روسيا الأوربية صداه الواسع بين المثقفين والسياسيين العرب. من أمثلة ذلك قيام مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية في مصر بتحية اليابان في كتاب له باسم «الشمس المشرقة» في نفس العام، أورد فيه مظاهر التقدم في اليابان، وعرض لدستورها ونظامها السياسي، وأشار إلى أن ركائز هذه النهضة تتمثل في الوحدة الوطنية والثقة بالذات والإيمان بالقدرة على التقدم. ومن أمثلته أيضًا قصيدتي أحمد شوقي أمير الشعراء وحافظ إبراهيم شاعر النيل بهذه المناسبة.

أما المحطة الثالثة فتشير إلى زيارات مسلمي اليابان إلى الأماكن المقدسة لأداء فريضة الحج وقيام بعضهم بتسجيل مشاهداته في كتب باللغة اليابانية، والتي عرض لها الباحث السعودي عبد الله بن حمد الحقيل في دراسة له. كان من أوائل ذلك زيارة تاكشي سوزوكي الذي عُرف باسم نور صالح، ومؤلفه بعنوان «رحلة ياباني في مكة» الذي أشار فيه إلى لقائه الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وسجل المؤلف أن الملك رحب به ترحيبًا خاصًا، وطلب منه الوقوف بجواره وهو يصافح رؤساء بعثات الحج من البلاد الأخرى، وانبهر سوزوكي بشخص الملك، ووصفه بأنه «رجل لا يُقهر»، وأن «النصر حليفه على جميع المسارات».

وهناك رحلة عمر ميتسو ياماوكا -من مدينة هيروشيما- والذي زار مكة عام ١٩٠٩م، وأصدر كتابًا في ١٩١٢م، بعنوان «رحلة عبر الجزيرة العربية»، ثم رحلة الحاج عمر تاكا عام ١٩٢٤م، والذي كان محاضرًا في معهد الثقافات الشرقية بطوكيو، والذي أكد على ضرورة تنمية العلاقات بين اليابان والعرب، وخصوصًا بين اليابان وجزيرة العرب، ووضع تاكا أمله في شخص الملك عبد العزيز لأنه نجح في توحيد شبه الجزيرة العربية، ووضع الأساس لدولة قوية، وتلى ذلك رحلة أيبجور تاكون في ١٩٣٩م.

ولا شك أن ما تقدم هو قليل من كثير، وهناك العديد من التفاعلات العربية اليابانية قبل ظهور النفط.

مصالح متبادلة وعلاقات متنامية:

مما لا شك فيه أن النفط يمثل عصب العلاقات بين الدول الخليجية واليابان، فهو موتور التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ومحور المصالح المشتركة بينهما، فهناك علاقات متنامية بين الطرفين في مجال التجارة أساسًا، وكذلك في مجالي الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وإدراك متبادل بأهمية كل طرف للآخر مما دفع بعض المسؤولين إلى طرح اقتراح إنشاء منطقة تجارة حرة بين اليابان ودول الخليج.

وتعبر الزيارات المتبادلة بين الطرفين على مستوى الوزراء والقيادات الأعلى عن هذه الأهمية. كان من أولها زيارة الشيخ جابر الأحمد وزير المالية الكويتي لليابان في ١٩٦٥م، وزيارة ولي عهد اليابان إلى الكويت في ١٩٩٥م، وزيارة أمير الكويت لليابان في العام نفسه. وربما يعتبر الشيخ صباح الجابر أمير الكويت أكثر من قام بزيارات لليابان، فقد زارها في أعوام ١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧١ و١٩٨٤ و١٩٩٨م. وبالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة، فقد زار ولي العهد السعودي آنذاك خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز طوكيو في ٢٠١٤م، بمناسبة مرور نصف قرن على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبعدها بعامين، زار رئيس وزراء الكويت اليابان.

ومن الجانب الياباني، زار رئيس الوزراء الياباني السعودية في ٢٠١٣م، التي وقع خلالها عددًا من الاتفاقيات لدعم العلاقات

الاقتصادية والتجارية بين البلدين. كما زار الكويت بمناسبة مرور ٥٥ سنة على بدء التبادل التجاري بينهما. وفي ٢٠١٥م، شهدت طوكيو احتفالية باسم «أيام مجلس التعاون الخليجي في اليابان».

ولا يحتاج المرء إلى توضيح أهمية العلاقات والمصالح المتبادلة مع اليابان، فاليابان التي يربو عدد سكانها على ١٢٧ مليون نسمة هي الدولة الدائنة الأولى في العالم، والدولة الثانية في امتلاك الأصول المالية، والدولة الثالثة عالميًا من حيث إجمالي الناتج المحلي وحجم التجارة الدولية. وتحتل اليابان المرتبة السادسة في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦م، وتشغل إحدى شركاتها لصناعة السيارات وهي شركة تويوتا المرتبة الأولى في العالم، ومن أصل ٥٠٠ شركة كبرى سجلها Fortune Global في ٢٠١٦م، فأنه يوجد ٥٢ شركة مقرها في اليابان.

ونظرًا لأن اليابان ليست دولة منتجة للنفط، فإنها تعتمد اعتمادًا كاملًا على استيراده من الخارج بحيث لا يكون من المبالغة القول بأنها تدين بالفضل للنفط في نهضتها الصناعية والاقتصادية الراهنة، وخصوصًا نفط الخليج. فاليابان تستورد حوالي ٨٠٪ من وارداتها النفطية من الدول الخليجية العربية، وزاد هذا الاعتماد بعد كارثة مفاعل فوكوشيما، وتتوزع هذه النسبة بدرجات مختلفة، فتشارك فيها السعودية بنسبة ٣٤٪ تليها الإمارات بنسبة ٢٤٪ فقطر بنسبة ١١٪ والكويت بنسبة ٧٪. وإضافة إلى ذلك تستورد اليابان النفط أيضًا من روسيا بنسبة ٨٪ وماليزيا بنسبة ٥٪ ومن عدد من الدول الأخرى.

وبالنسبة للغاز الطبيعي المُسال، تمثل قطر الدولة الثانية في سد احتياجات اليابان بنسبة ١٨٪، والإمارات الدولة الرابعة بنسبة ٦٪، وسلطنة عمان المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، وذلك إضافة إلى استراليا التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٢١٪، وماليزيا التي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة ١٧٪.

وترتب على ذلك ازدياد التجارة بين الطرفين، فبلغت الصادرات اليابانية إلى دول مجلس التعاون في ٢٠١٤م، قيمة ٢٤,٩ مليار دولار بينما بلغت وارداتها ١٣٩,٨ مليار دولار، وذلك وفقًا لاحصاءات وزارة التجارة الخارجية اليابانية «جيترو»، مما يوضح اختلال الميزان التجاري لصالح الدول الخليجية بسبب الاعتماد الياباني على نفط الخليج. وتعتبر السيارات هي المكون الرئيسي في صادرات اليابان إلى دول مجلس التعاون بنسبة ٦٠٪، يعقبها الآلات بنسبة ١٤٪ والحديد والصلب بنسبة ٦,٥٪. وتتمثل الواردات اليابانية أساسًا في النفط الخام والغاز الطبيعي المُسال والنفط الخفيف، وهي ما تقارب ٩٠٪ من الواردات.

وبصفة عامة، تحتل السعودية المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لليابان إذ تمثل صادراتها نسبة ٦,٧٪ من إجمالي الواردات اليابانية بعد الصين بنسبة ١٨,٨٪ والولايات المتحدة بنسبة ١٠,٨٪، بينما تمثل الصادرات السعودية إلى اليابان نسبة ١٥٪ من إجمالي صادراتها. كما تمثل نسبة وارداتها من اليابان نسبة ٨٪ إلى إجمالي وارداتها.

أما دولة الإمارات، فقد احتلت مرتبة الشريك التجاري السابع مع اليابان عام ٢٠١٢م، ووقع البلدان اتفاقيات لتنمية الاستثمار والتجارة أعطت للمستثمرين اليابانيين حق التملك الكامل في المناطق الحرة مما أدى إلى زيادة الاستثمار الياباني في صناعات إعادة تصدير السيارات.

مفارقة كبيرة بين الدعوة لتطوير العلاقات الخليجية - اليابانية تجارية إلى شراكة أعمق وطوكيو غير جاهزة

من التجارة إلى السياسة:

العلاقة بين التجارة والسياسة هي علاقة وثيقة ولا يمكن الفصل بينهما، فمع أن التجارة هي نشاط اقتصادي في جوهره يقوم على تبادل المنافع بين طرفين أو أكثر، فإن هذه الأطراف عادة ما تسعى لحماية مصالحها بغطاء سياسي ودبلوماسي. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كثير ما قامت الدول الأوربية ببسط نفوذها العسكري والسياسي لحماية مصالح تجارية قائمة، وتاريخ شركة الهند الشرقية هو أكبر دليل على ذلك.

وبالنسبة للعلاقات الخليجية اليابانية، فإن لدى الطرفين مصلحة «سياسية» في استمرار وتطوير العلاقات الاقتصادية. فمن جانب اليابان فأنها حريصة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الخليجية المصدرة للنفط ومواجهة التهديدات الموجهة لها. كما أن لها مصلحة في سلامة الممرات البحرية لضمان استمرار تدفق النفط. ومن الواضح أن اليابان قد تركت مهمة أمن الخليج وسلامة الممرات البحرية للولايات المتحدة التي تعتبر الفاعل الرئيسي في هذا المجال. ومع ذلك، فقد قامت اليابان ببعض الإجراءات مثل القرار بحظر شراء النفط من الكويت في فترة الغزو العراقي لها، ومشاركتها الرمزية بقوات في العراق إضافة إلى مساعداتها الإغاثية في سوريا وفلسطين مع الحرص على عدم التورط في الخلافات السياسية المتعلقة بنزاعات المنطقة. ومن الناحية الأخرى، فإن الدول الخليجية تدرك أن اليابان لا تمتلك القدرة على ممارسة دور في تحقيق أمن الخليج. لذلك، مازال الاهتمام الخليجي باليابان له طابع اقتصادي وتكنولوجي في المقام الأول.

تاكشي سوزوكي انبهر بشخص الملك عبد العزيز ووصفه بأنه "رجل لا يُقهر" وأن "النصر حليفه على جميع المسارات"

لكن هناك قضية تتعلق بالسياسة اليابانية تجاه إيران، فتاريخيًا نشأت علاقات تعاون تجاري واقتصادي بين البلدين، وبلغت نسبة الواردات اليابانية من نفط إيران ١٦٪ من إجمالي احتياجاتها في٢٠٠٣م، كما كان للشركات اليابانية وجود محسوس في الأسواق الإيرانية. ونتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران تراجعت العلاقات بين البلدين بحيث لم تتعد واردات النفط الإيراني نسبة ٥٪ من احتياجات اليابان في ٢٠١٥م.

وأوجد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في ٢٠١٥م، فرصة لتطوير العلاقات بين البلدين، فتم عقد اجتماع بين رئيس الوزراء الياباني والرئيس الإيراني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م. وفي فبراير ٢٠١٦م، قام وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني على طيب نيا بزيارة طوكيو، وتم توقيع اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين البلدين. ومن الأرجح أن الشركات اليابانية تتطلع للحصول على نصيب من السوق الإيرانية في مجال إعادة تأهيل صناعة النفط والمجالات الأخرى.

تصبح المشكلة كيف توفق اليابان بين هدف تحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج وضمان إمدادات النفط، وهدف تقاربها مع إيران التي تتبع سياسات تحريضية من شأنها إيجاد عناصر لعدم الاستقرار في المنطقة؟ وإلى مدى يمكن إقناع اليابان باستخدام نفوذها الاقتصادي لوقف هذه السياسات التحريضية؟ ثم أن اليابان، وهي تستعيد عافيتها التجارية والتصديرية على المستوى العالمي، تدخل في علاقات تنافسية مع الصين، والتي تتسم بالاضطراب بسبب النزاع على عدد من الجزر ورفض الصين لزيادة القدرات العسكرية اليابانية في الوقت الذي تنمو فيه العلاقات الاقتصادية بينهما. وجدير بالذكر أن الصين كانت أول دولة قامت بشجب خطاب رئيس الوزراء الياباني آبي الذي ألقاه في ٢٠١٥م، والذي أشرت إليه في مقدمة المقال.

كما أن علاقات اليابان مع روسيا يختلط فيها التعاون والتنافس، فهي تستورد الغاز الطبيعي منها، في نفس الوقت الذي يستمر فيه الخلاف بين البلدين بشأن الجزر المتنازع عليها. وفي هذا السياق، اجتمع بوتين مع رئيس الوزراء الياباني في نوفمبر ٢٠١٤م، لبحث هذه القضايا، واستمر الحوار بين البلدين حتى عام ٢٠١٦م.

أما بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، فهي أيضًا في طور التغير الهادئ والتدريجي، فالولايات المتحدة كانت الطرف الأكبر في التحالف الدولي الذي ألحق الهزيمة باليابان في الحرب العالمية الثانية، وألقت طائراتها عليها قنبلتين ذريتين في هيروشيما وناجازاكي عام ١٩٤٥م، أعلنت الحكومة اليابانية بعدها الاستسلام . واستمر الاحتلال الأمريكي الكامل لها، وتولى الجنرال ماك أرثر حكم الدولة وإعادة تنظيمها بما يتناسب مع الواقع الجديد، وقامت الإدارة الأمريكية بإعداد مسودة الدستور الياباني في ١٩٤٦م، ومراجعة مضمون الكتب المدرسية وتعديل القوانين المتعلقة بالأحزاب والنقابات، وكل ذلك بما يحول دون عودة النزعات الامبراطورية التوسعية. ومازال يوجد في اليابان ما يزيد على مائة قاعدة عسكرية أمريكية أبرزها تلك الموجودة في أوكيناوا.

وبينما استمرت اليابان في موقع التابع من الناحية العسكرية والأمنية خلال العقود السبعة الأخيرة نمت قدراتها الاقتصادية بشكل متسارع ومنافس للاقتصاد الأمريكي على مستوى العالم، وأهلها لشغل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة حتى سنين قليلة مضت حين أزاحتها الصين إلى المرتبة الثالثة، وزادت المصالح التجارية اليابانية عبر أنحاء المعمورة، وتكوّنت نخبة سياسية وثقافية جديدة تؤمن بالنظام الديمقراطي وبالحقوق والحريات العامة أسوة بالدول الغربية.

ومع اضطراد هذه التغيرات نمى الشعور في اليابان بضرورة أن تتحول -كما ذكرنا سلفًا- إلى دولة عادية أو طبيعية. ومع أن هذا التوجه يمتلك قدرًا كبيرًا من الشرعية، إلا أنه توجد عقبات ومشاكل مثل المشاعر الشعبية المعادية لليابان في الدول التي خضعت لاستعمارها، ومنها اعتبارات التوازن الاستراتيجي بين الصين واليابان، ومنها مدى استعداد الرأي العام الياباني لتخصيص نسب أكبر من الموازنة العامة للإنفاق العسكري أو مدى قبوله لفكرة مشاركة قواته في معارك خارج حدوده يكون فيها قتلى وجرحى.

والخلاصة أن هناك مفارقة كبيرة بين الدعوات لتطوير العلاقات الخليجية اليابانية من مجرد علاقات تجارية إلى شراكة أعمق، وبين حقيقة الموقف الياباني الذي يجد مصالحه في هذه المرحلة في استمرار غلبة الاعتبارات الاقتصادية على ما سواها. ومن الأرجح أن اليابان تمر بمرحلة تغير بطيئ صوب أن تكون فاعلاً سياسيًا ولكن ذلك سوف يستغرق وقتًا طويلاً.

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

العلاقات الثنائية تعيش فصلاً جديدًا وتشهد تطورًا ملموسًا في كل المجالات

السعودية واليابان
أبرز ركائز مجموعة العشرين

السعودية في مجموعة العشرين تتجه نحو حراك استراتيجي وتوازن بين الشرق والغرب في ظل مسيرة التحولات الاستراتيجية للسعودية من أجل تنفيذ استراتيجية رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتنمية الاقتصاد السعودي وتنويعه من أجل الوصول إلى اقتصاد غير نفطي في أقل من ٢٠ عامًا.

د. عبدالحفيظ عبد الرحيم محبوب

ما يبعث على الطمأنينة أن نظرة استراتيجية رؤية المملكة ٢٠٣٠ المشتركة للتطوير المأمول يتم من القمة كقرار نزولا إلى المستويات التنفيذية تتولاها كافة القطاعات المسؤولة وفق رؤية دقيقة وقابلة للتنفيذ بمعايير دولية.

تهدف الرؤية من تحويل الاقتصاد المعتمد على واردات النفط إلى اقتصاد إنتاجي استثماري حديث، والتحول من العلاقة القديمة مع الأسواق الاستهلاكية التي عاشت السعودية على التبادل التجاري القائم على مبيعات النفط، ولا يزال العامل الأساسي في تعاملاتنا مع دول العالم، واليوم المأمول أن تكون سلة العلاقات متنوعة نظرًا لمتانة الاقتصاد السعودي ووفرة مداخيله واستقرار أوضاعه.

هذا التحول نحو الشرق الأقصى مثل الصين والهند وخصوصًا اليابان لا يعني إدارة الظهر للدول الغربية الكبرى، بل يعد ضرورة وإعادة تصويب على ضوء التحولات الكبرى التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، بل حتى أمريكا الذي يرى أوباما أن آسيا الاستراتيجية تنمو بمعدل ثلاثة أضعاف الآخرين ويقطنها نصف سكان العالم، لذلك نجد أن أوباما منذ دخوله البيت الأبيض يحاول وضع بصمته صوب المحيط الهادي الاستراتيجية، وزارها نحو تسع مرات باعتبار أنها منطقة سريعة النمو.

ولما لا تتواجد السعودية في هذا الجزء المهم من العالم، وفي هذا العصر، عصر ظهور أسواق عالمية جديدة، وأن تتواجد بصفة لاعبة أساسية هناك، وذلك عن طريق توقيع شراكات جديدة ، حيث تحتل السعودية المركز الثالث بين دول الـ ٢٠ من حيث الاحتياطيات والتي تبلغ نحو ٦٢٦,٩٩ مليار دولار في ٢٠١٥م، حيث قفزت ٣٤ ضعفًا منذ عام ١٩٩٩م، وتمثل ٦ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية البالغة ١١,٢٥ تريليون دولار، بينما احتياطيات دول ال٢٠ تبلغ ٨,٢٦ تريليون دولار سجلت نموًا بنسبة ٥٩٨ في المائة منذ تأسيس المجموعة في ١٩٩٩م.

جدول رقم (١) يوضح احتياطيات دول الأعضاء بمجموعة العشرين (مليار دولار)

الدولة	1999	2015	التغير	التغير٪
الصين	161	405.3	3.244	2010
اليابان	294	1.233	939	319
السعودية	18	627	609	3320
الولايات المتحدة	136	384	247	181
روسيا	12	368	356	2886
كوريا	74	367	293	395
البرازيل	36	356	320	881
الهند	36	353	317	881
المكسيك	32	178	146	458
ألمانيا	93	174	80	86
فرنسا	68	138	70	103
إيطاليا	45	131	85	188
المملكة المتحدة	39	130	90	230
تركيا	24	110	86	352
إندونيسيا	27	106	79	287

أدركت السعودية أن قلب العالم تحول شرقًا ولها رؤية استشرافية تدرك مآلات العالم الجديد وتوازناته القادمة

كندا	29	80	51	178
استراليا	22	49	27	124
جنوب أفريقيا	7	46	38	512
الأرجنتين	26	26	1-	3-
الإجمالي	1.183	8.260	7.077	598

المصدر: الاقتصادية، ٢٠١٦/٩/٤، ص١٠

وحسب وحدة التقارير الاقتصادية في جريدة الاقتصادية تحتل السعودية المركز الثاني في مجموعة ال٢٠ من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي حيث يبلغ ٥٤,٧٣ ألف دولار في ٢٠١٥ بعد الولايات المتحدة الذي يبلغ ٥٦,٤ ألف دولار أي أن نصيب الفرد يمثل أكثر من الضعف من إجمالي نصيب الفرد لدول مجموعة العشرين البالغ ٢٠,٥ ألف دولار.

جدول (٢) يوضح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (ألف دولار) لعام ٢٠١٥

الولايات المتحدة	56.4
المملكة العربية السعودية	54.7
ألمانيا	48.3
استراليا	44.6
كندا	44.0
المملكة المتحدة	40.6
فرنسا	40.5
اليابان	38.9
الاتحاد الأوربي	37.6
إيطاليا	35.9
كوريا الجنوبية	34.7
روسيا	24.2
تركيا	19.4
المكسيك	17.1
البرازيل	15.0
الصين	14.2
جنوب أفريقيا	12.8
إندونيسيا	10.7
الهند	6.0
المجموعة	20.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على إحصاءات البنك الدولي

انخفضت الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية خلال ٨ سنوات بنحو ٤٤ في المائة نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها، ونتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٨م، وفق تقرير ضمان الاستثمار، حيث يبلغ عدد المشاريع الأجنبية في العالم نحو ٢١٤ ألفا، ٥,٤ في المائة منها نصيب الدول العربية حتى أبريل ٢٠١٦م، بنحو ١١,٦ ألف شركة تستثمر في المنطقة العربية، تستحوذ دولة الإمارات على المركز الأول عربيا بنحو ٤٢٣٣ مشروعا بنسبة ٣٦,٦ في المائة من الإجمالي العربي، بينما تستحوذ السعودية فقط على ٩٥٦ مشروعا بنسبة ١٠,٢ في المائة.

أدركت السعودية أن قلب العالم النابض تحول شرقًا، وبدأت السعودية تمتلك رؤية استشرافية تدرك مآلات العالم الجديد وتوازناته القادمة، وهي تتقن ضبط المسافات بين الحلفاء بدلا من اللعب على المتناقضات من أجل اكتساب احترام العالم وثقته لها من أجل استدامة تلك الشراكات.

ورغم إدراك السعودية لوقائع التغيرات الجيوسياسية حول العالم، وإدراكها التحول الاستراتيجي للصين، وتخليها عن سياسة الابتعاد عن الأنظار، خصوصًا بعدما افتتحت الصين قاعدة لها في جيبوتي في ٢٠١٦، وهي أول قاعدة خارجية منذ سحب قواتها من كوريا الشمالية عام ١٩٥٨، واتجهت نحو قانون جديد لمكافحة الإرهاب يشرع إرسال القوات الصينية في مهمات قتالية في الخارج بدون تفويض من الأمم المتحدة.

لكن في نفس الوقت لن تغفل السعودية الاقتصاد الياباني خصوصًا وأنها تبحث عن الاقتصاد النوعي، حيث أن الاقتصاد الياباني يعاني من الركود وانخفض من ٥,٨ تريليون دولار عام ٢٠١١ إلى ٤,١١ تريليون دولار عام ٢٠١٥، بينما الاقتصاد الأمريكي ارتفع من ١٥ تريليون دولار عام ٢٠١١ إلى ١٧,٩٦ تريليون دولار عام ٢٠١٥، وكذلك ارتفع الاقتصاد الصيني من ٧,٢ تريليون دولار عام ٢٠١١ إلى ١١,٣٨ تريليون دولار.

جدول (٣) يوضح إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين لعام ٢٠١٥ (تريليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة	17.95
الاتحاد الأوربي	16.23
الصين	10.87

اليابان	4.12
ألمانيا	3.36
بريطانيا	2.85
فرنسا	2.42
الهند	2.07
إيطاليا	1.82
البرازيل	1.78
كندا	1.55
كوريا الجنوبية	1.38
استراليا	1.34
روسيا	1.33
المكسيك	1.14
إندونيسيا	0.86
تركيا	0.72
السعودية	0.65
الأرجنتين	0.55
جنوب أفريقيا	0.31

المصدران: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي

لذلك اتجهت اليابان نحو طفرة عمليات الاندماج والاستحواذ المتجهة للخارج مؤخرًا حيث أنتجت قيمة قياسية من الصفقات الخارجية في عام ٢٠١٥م، وهي تراهن على توليد النمو على المدى الطويل خارج اليابان، حيث تستمد الشركات التي توسعت في ذروة الاقتصاد الياباني تستمد الآن ٢٨ في المائة من الأرباح الناتجة عن العمليات الخارجية.

لذلك نجد أن رئيس (جيترو إن) قال بأن رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي استراتيجية وطنية للتحول في القرن ال٢١ وهي تتناسب وتتناغم مع تطلعات اليابان في تمويل الصناعات وتطوير المنشآت حيث إن الشركات اليابانية لها إمكانات كبيرة للإسهام في هذه الرؤية.

والسعودية شريك قديم لليابان وهي من أكبر مستوردي النفط السعودي، كما أن اليابان من أكبر المصدرين للمنتجات المختلفة للسعودية، وستتحول تلك الشركة من التقليدية إلى الشراكة النوعية، حيث شهدت العلاقة توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين في مجال تطوير مياه البحر، ومذكرة تفاهم لاستخدام الطاقة بأكثر فاعلية، ومذكرة لاستخدام النفايات لتوليد الطاقة، ومذكرة لتنمية الطاقة البشرية في الصناعة، ومذكرة في صناعة البلاستيك، ومذكرة للاستفادة من الغاز المسال عند الكوارث الطبيعية والطوارئ، ومذكرة لإنتاج الأنابيب.

أي أن العلاقات السعودية اليابانية تعيش فصلاً جديدًا وتشهد تطورًا ملموسًا في كل المجالات، ومن بينها المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري، حيث يوجد في السعودية حاليا ٨٧ مشروعاً تشارك فيها شركات يابانية برؤوس أموال وإجمالي تمويل يتجاوز ١٤,٦٦ مليار دولار، ويبلغ حجم التبادل التجاري عام ٢٠١٥م، نحو ٣٢ مليار دولار.

وفي ظل تطبيق السعودية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في سياق الرؤية الاستراتيجية الشاملة ٢٠٣٠، وأحد أعمدة هذه الرؤية تحفيز الشركات العالمية الرائدة، ومن بينها الشركات اليابانية من أجل ضخ مزيد من الاستثمارات في السعودية في القطاعات الرئيسية كالطاقة والبتروكيماويات، وأيضا في القطاعات الواعدة والمستهدفة، سبقها تحسين البيئة الاستثمارية ورفع تنافسيتها دولياً، وتطوير الفرص الاستثمارية في عدد من القطاعات الواعدة ذات المقومات غير المستغلة لتمكين الاستثمارات الرائدة والنوعية التي بدورها تخلق فرصًا وظيفية ملائمة للمواطنين والمواطنات وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث تهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من ٤٠ في المائة إلى ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك هي تطمح لبناء نظام متين وأكثر قوة للشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة إسهاماتها السنوية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة مع زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٨ في المائة إلى ٥,٧ في المائة خصوصًا بعدما فتحت الدولة الاستثمار الأجنبي بملكية ١٠٠ في المائة في القطاع التجاري كإحدى الخطوات الجادة نحو تمكين مزيد من الاستثمارات.

السعودية واليابان عمق الاقتصاد العالمي وأبرز ركائز مجموعة العشرين، حيث تشكل اليابان أبرز قوى العالم على الصعيد الصناعي، مستخدمة أبرز التقنيات الحديثة، مما يجعلها إحدى أكبر الدول الصناعية العالمية التي تحظى بثقة الأسواق، كما أن السعودية تمثل أبرز قوى الطاقة العالمية .

تعتبر الدولتان من أهم أعضاء مجموعة دول العشرين التي ترتكز عليها مهام إنقاذ الاقتصاد العالمي في حالة دخول أي مرحلة من التباطؤ، حيث أن مجموعة العشرين في لحظة تاريخية فارقة لتتويج الصين بقيادة الاقتصاد العالمي التي استضافت قمة العشرين وهي تسعى إلى انتهاز حالة الوهن الأمريكي في دعم قاطرة النمو، حيث يعاني الاقتصاد العالمي التباطؤ في معدلات النمو وتراجع التجارة وسوق العمل الدولية ومطالبة باستحداث ٤٢ مليون فرصة عمل سنويا.

لذلك استبقت الصين القمة بإجراءات اقتصادية تتجاوب مع الضغوط الدولية عبر فتح أسواق المال أمام الاستثمارات الأجنبية والحد من إنتاج الحديد، حيث تعهدت المجموعة

قبل انطلاقها بالجمع بين تدابير السياسة النقدية والإصلاح الهيكلي، حيث تراهن مجموعة العشرين على الابتكار في إنعاش الاقتصاد العالمي، وتهدف خطة هانغتشو لمواجهة تباطؤ النمو والحمائيه التي تلت الأزمة المالية العالمية، والتي لا تزال تؤثر على وضع الاقتصاد العالمي بمحركيه الاقتصادين الكبيرين، الصيني والأمريكي، في حين حددت منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٥٠٠ قانون وإجراء من التدابير المقيدة للتجارة التي وضعتها اقتصادات مجموعة ال٢٠ منذ عام ٢٠٠٨م، بينما وجدت منظمة التجارة العالمية أن هناك ٢١ حاجزًا حمائيًا لا تزال الاقتصادات الكبرى تعتمد بعضًا منها في العالم بمعدل شهري، ويمكن للقمة أن تكسب التأييد لعكس هذا الاتجاه، وتكون عندها قد لعبت دورًا رئيسيًا في وضع الاقتصاد العالمي على المسار الصحيح.

الاستفادة القصوى من أكبر ٢٠ اقتصادًا مصدرًا للاستثمارات في العالم، والدخول في شراكات قوية وحقيقية، سيكون العنوان الأبرز للسعودية خلال مشاركتها في قمة مجموعة العشرين الحادية عشرة التي عقدت في الصين تماشيا مع الرؤية الجديدة ٢٠٣٠.

فإن عرض السعودية رؤية ٢٠٣٠ على دول مجموعة العشرين بدأ منذ وقت مبكر عبر اجتماعات مكثفة مع وزراء مالية ومديري البنوك المركزية ومسؤولي التجارة والاستثمار في هذه الدول، متوقعين أن تتمخض قمة العشرين عن شراكات فعالة تصب في تحقيق رؤية السعودية الطموحة لتنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على النفط فقط. تكتسب اليابان والصين أهمية كبيرة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حيث أن اليابان كانت منذ البداية من أكبر المستثمرين في جهود التنويع التي قادتها السعودية في السبعينات والثمانينات ودخلت كبريات الشركات اليابانية في ذلك الوقت وهم مستمرون حتى الآن، وهي الضلع الثالث من أضلاع الرأسمالية العالمية، مع أوربا والولايات المتحدة، كما أن اليابان تمتلك تجربة علمية وصناعية تعد نبراسا للأمم والشعوب الطموحة.

والتعاون مع اليابان لا يستجلب فقط رؤوس الأموال بل يستجلب الخبرات العقلية التي تبني أمجادًا خصوصًا وأن السعودية تمتلك عدد كبير جدا من المبتعثين الذين عادوا إلى وطنهم وهم متحفزون لقيادة المرحلة بروح وثابة قادرة على المبادرة والمبادأة وخوض غمار عالم جديد يتشكل في الآفاق من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالشراكة مع دول مهمة مثل اليابان، لتحقيق تنمية مستدامة غير معتمدة على النفط حماية للأجيال القادمة من أخطار التهميش والإقصاء التي عرفها العرب في الفترة الماضية.

لذلك اتجهت أرامكو إلى توقيع مذكرة تفاهم من شأنها تعزيز التعاون طويل الأجل بين الطرفين السعودي والياباني بما يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبحث إمكانية التعاون في مجالات شتى مثل التصنيع، والكيمائيات، والصناعات التقنية الجديدة، فيما يخص تطوير مصنع ألواح كهروضوئية من النحاس والأنديوم والسلينيوم من أجل إيجاد بيئات أعمال تنافسية لتحقيق الريادة العالمية في مجال تحسين تكلفة الكهرباء المولدة من محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية العاملة بألواح

النحاس والإنديوم والسيليكون محلية الصنع، وإعداد مخطط تعاوني لإجراء أعمال البحث والتطوير المشتركة لتعزيز وتعجيل التطورات التقنية مع شركات مثل (وشواشل سيكيو) و (سولار فرنتير) لما تملكه من الخبرات والمعلومات الفنية.

كما وقعت شركة أرامكو مع شركة (إيواتاني) برنامج الإغاثة بغاز البترول المسال في حالات الطوارئ الذي أطلق أول مرة عام ٢٠٠٩، كما وقعت مع شركة (كيم تشاينا) على مذكرة تفاهم من شانها تشجيع جميع الأطراف على بحث الفرص الاستثمارية في قطاعي الطاقة والمواد الكيماوية في السعودية لاستكشاف الفرص الاستثمارية بالسعودية في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك تطوير مرافق التصنيع الخاصة بالسليكون العضوي وسلسلة القيمة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، والمواد المتخصصة وإطارات السيارات، باستخدام المواد الخام المتوفرة محليا.

وتتضمن الاتفاقية بحث إمكانية تطوير قطاعات صناعية أخرى منها الألياف عالية الأداء الخاصة بالتطبيقات في مجال الطيران والصناعات المطاطية غير إطارات السيارات ومضافات الأعلاف الحيوانية والمواد البلاستيكية الهندسية.

كما جرى استعراض فرص التعاون بين البلدين خاصة في الجانب الدفاعي والعسكري، وتم توقيع مذكرة تفاهم في المجال الدفاعي، وتستفيد السعودية من تجربة اليابان بعد صدمة أسعار النفط عام ١٩٧٣م، التي دفعت اليابان إلى الابتكار وتطوير السيارات الهجينة التي تقلل من استهلاك الوقود، وتقنيات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وهو ما يجعل السعودية تتجه نحو تنمية مصادر الطاقة البديلة بشكل تدريجي إلى جانب النفط.

كما بحثت وزارة التجارة في السعودية مع الرئيس التنفيذي لشركة (نيبون) للشحن البحري تطوير موانئ السعودية في البحر الأحمر التي تعتبر النافذة لأفريقيا و أوربا، حيث أن السعودية استثمرت بشكل كبير في مدينة جازان الاقتصادية وموقعها متميز، فهي قريبة جدا من القرن الأفريقي، وهي مدينة اقتصادية متكاملة البنية التحتية الصناعية، وفيها محطة توليد كهرباء ضخمة وكذلك مصفاة كبيرة لأرامكو إلى جانب ميناء حديث وعميق قادر على استقبال الناقلات والسفن مما تؤهل هذه المدينة إلى إقامة شراكة حقيقية وقوية مع كل من الصين واليابان حيث لهما مصالح في أفريقيا.

كما وقّع وزيرا التجارة والطاقة مع الرئيس التنفيذي لشركة (تويوتا) حول فرص توطين صناعة السيارات وقطع الغيار، باعتبار أن السعودية تمتلك موقعًا استراتيجيًا يختصر نقل السيارات من اليابان إلى دول الشرق الأوسط وإفريقيا وحتى إلى أوربا وأمريكا، فهي جسر يربط بين القارات، حيث أنها توفر اللقيم الجاهز، وتقدم الموقع اللوجستي المثالي، ومراكز التدريب الفنية اللازمة لدعم عملية توسع كبرى في التصنيع المحلي للمكونات المطلوبة في قطاعات التصنيع العالمية المعقدة.

السعودية وجدت نفسها بعد استغلال إيران لأحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق من قبل أمريكا واستغلال ما يسمى موجة الربيع العربي والاتفاق النووي الذي وقعته مع الغرب شعرت إيران بأنها حرة في استباحة الأمن العربي، ومدت يدها إلى العديد من الدول العربية من العراق إلى سوريا فلبنان ثم إلى اليمن بعدما فشلت في السيطرة على البحرين وزعزعة أمن دول الخليج من خلال خلاياها النائمة نتيجة يقظة دول الخليج بقيادة السعودية.

اتجهت السعودية بقرار صائب، خصوصًا بعدما تزامنت تلك الأحداث مع انخفاض أسعار النفط إلى اقل من النصف، الأمر الذي عجل في وضع وتنفيذ التحول الوطني التي هي جزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية، خصوصًا وأن الانفتاح على العالم بات واقعًا، على أنها باتت في مواقع المدافع الأول عن عروبة المنطقة بل وعن الإسلام.

والسعودية في طليعة الدول التي تحملت مسؤولية حل القضايا القومية المشتركة خصوصًا في ظل انشغال دول عربية محورية كمصر وسوريا والعراق بما فجره الربيع العربي فيها، ولا يتطلب ذلك منها عسكريًا فحسب بل واقتصاديًا، أي أن لدى السعودية أوراق قوة خشنة ، وأخرى ناعمة ، والعالم لا يحترم ولا يتعامل إلا مع الأقوياء بل والأذكياء على السواء، ولا تزال ورقة النفط إحدى أهم الأوراق التي تحتفظ بها السعودية، وتلعب بها للدفاع عن مكتسباتها المحلية والعربية والإسلامية، خصوصًا وأن السعودية قلب العالم الإسلامي النابض الذي يكن لها العالم كل التقدير والاحترام نتيجة قيامها بدور الجسر الذي يربطها بالعالم الإسلامي وببقية دول العالم.

ستظل علاقة السعودية مع الغرب الأقوى لأنها الأكثر تأثيرًا سياسيًا على المنطقة، لكن العلاقة المميزة مع كل من الصين واليابان وحتى الهند سيعزز النفوذ السعودي بسبب أن السعودية تدرك أن العالم أصبح متعدد القوى ويزيد من أهميتها الاستراتيجية إقليميًا ودوليًا، ومع الغرب تحديدًا، بسبب أن السعودية تقوم بهجمة إيجابية وبإمكانيات دبلوماسية واقتصادية كبيرة، وتمارس أدوارًا متعددة ومتكاملة على عكس الهجمات السلبية التي تقوم بها إيران، ما جعل النظام الإيراني لا يزال يمر بمرحلة انفصام سياسي وعقائدي لا يلتزم بأي اعتبارات أخلاقية أو سياسية من أجل الوصول إلى غايته.

*أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

شركائكم في الأمن الغذائي

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ – جدة ٢١٤٩١ – المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٠٠٩٦٦ البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com

فاكس: ٢٩٢٩ ٦٩٣ /٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٠٠٩٦٦ الموقع: www.sharbatlyfruit.com

نمط من التوازن متعدد القوى غير المتماثل مع الاستقطاب المرن

الدور الروسي في التحولات وتغير موازين القوة في جنوب شرق آسيا

ألقت الحرب الباردة بظلال واضحة على علاقة موسكو بدول جنوب شرق آسيا، التي كانت منطقة نفوذ أمريكية، باستثناء فيتنام، بل إن تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في أغسطس ١٩٦٧م، جاء بهدف أساسي هو مواجهة التهديدات الشيوعية التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي آنذاك وبدرجة أقل الصين، من وجهة نظر دول المنطقة. وبحلول التسعينات أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى تغير جذري في علاقة موسكو بدول جنوب شرق آسيا بعد زوال التناقضات الأيديولوجية التي باعدت بين الجانبين، ساعد على ذلك التغير في توجهات الآسيان وتحولها إلى أبرز تجمع اقتصادي في آسيا، الأمر الذي ساعد على إطلاق العلاقات بين موسكو ودول المنطقة. ورغم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كان يعصف بموسكو خلال التسعينات، وانكفائها النسبي على الشأن الداخلي، فإن منطقة جنوب شرق آسيا حظيت باهتمام واضح من الجانب الروسي، وتم في عام ١٩٩٦م، تدشين «حوار الشراكة الاستراتيجية بين روسيا ودول آسيان»، كمظلة لتطوير التعاون في مختلف المجالات بين الجانبين.

د. نورهان الشيخ

وفي إطار رؤية الرئيس الروسى فلاديمير بوتين حول «إعادة التوازن» بالتوجه شرقًا نحو آسيا حيث أكثر من ثلثي مساحة روسيا، والذي عمق منها التوتر في العلاقات الروسية ـ الغربية على خلفية الأزمة الأوكرانية، اكتسب التعاون بين روسيا ودول جنوب شرق آسيا أهمية واضحة في الأولويات الروسية، وقد بدا ذلك واضحًا خلال قمة «روسيا – الآسيان» الأخيرة التى عُقدت في مايو من العام الجاري بمدينة سوتشي، تحت شعار «روسيا – آسيان نحو شراكة استراتيجية متبادلة المنفعة»، وتزامنت القمة مع الاحتفال بالذكرى العشرين لاطلاق شراكة روسيا –آسيان. وكانت القمة الأولى التى تعقد بروسيا حيث عُقدت القمتين السابقتين في كوالالمبور عام ٢٠٠٥م، وفي هانوي عاصمة فيتنام عام ٢٠١٠م. وقد تم خلال القمة المصادقة على خطة عمل شاملة لتطوير التعاون بين روسيا وآسيان على مدى السنوات الأربع القادمة ، فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم حول الرؤية الاستراتيجية لمستقبل العلاقات بين روسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وبحث سبل ومجالات دفع التعاون بين الجانبين، وآفاق توطيد الشراكة بين منظمة آسيان والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذى تقوده روسيا ويضم كازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرجيزستان، وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، وكذلك تعزيز التعاون بين آسيان ومنظمة شنجهاي للتعاون.

ويتركز التعاون بين روسيا والآسيان في مجالين أساسيين هما الطاقة وصادرات السلاح الروسية لدول المنطقة. فمن ناحية، تضم المنطقة عشرة اقتصادات سريعة النمو وذات احتياجات متزايدة من الطاقة، ومن ثم فهي تمثل سوق واعدة لصادرات الطاقة الروسية. وهناك مشروعات هامة للطرفين في هذا الإطار منها مشروع مشترك لبناء مصفاة لتكرير النفط بتكلفة ١٤ مليار دولار في إندونيسيا، وتأمل شركة «روسنفط» الروسية أن يخلق المشروع سوقا جديدة للنفط الخام الروسي في منطقة جنوب شرق آسيا. وهناك مشروع آخر لإنشاء منصات بحرية للنفط في سنغافورة، ومشروع لبناء خط أنابيب لنقل النفط من لاوس إلى فيتنام، كما قامت روسيا بشراء حصة في شركة النفط والغاز الماليزية بتروناس. وعلى صعيد التعاون في مجال الطاقة النووية، تقوم شركة روس آتوم الروسية بإنشاء أول محطة للطاقة الكهروذرية في فيتنام، وتبحث الشركة مشروعات مماثلة مع خمس دول أخرى هي كمبوديا وتايلاند وميانمار ولاوس وإندونيسيا.

رؤية بوتين حول "إعادة التوازن" بالتوجه نحو آسيا أكسبت التعاون مع دول جنوب شرق آسيا أهمية في الأولويات الروسية

من ناحية أخرى، تضاعفت مبيعات السلاح الروسية إلى دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٥م، لتصل إلى ٥ بليون دولار، ولتستحوذ المنطقة على ١٥٪ من إجمالي الصادرات الروسية من الأسلحة مقارنة بحوالى ٦٪ قبل خمس سنوات. ولا يقتصر الأمر على مبيعات الأسلحة الروسية حيث يتخذ التعاون العسكري بين الجانبين صور عدة منها التدريب والمناورات المشتركة، وقد شاركت روسيا في التدريبات العسكرية التي أجرتها إندونيسيا «كومودو» عام ٢٠١٤م، وفي أبريل ٢٠١٦م. وخلال العامين الماضيين، عادت روسيا إلى المنشأة العسكرية «كام رانه» في فيتنام، ومن المعروف أن الأخيرة كانت موطئ قدم هامة للنفوذ السوفيتي في المنطقة، وكان بها أكبر قاعدة عسكرية سوفيتية خارج الاتحاد السوفيتي. كما حصلت موسكو على تسهيلات تتعلق بامتيازات لرسو السفن، واستخدام قاعدة جوية بفيتنام لتزويد الناقلات الروسية في المحيط الهادئ بالوقود، كما اتفق الجانبان على قيام روسيا بتقديم المساعدات اللازمة لبناء قاعدة غواصات بفيتنام.

وفي ٢٦ أبريل ٢٠١٦م، تم عقد أول اجتماع من نوعه بين وزراء دفاع روسيا ورابطة آسيان، وأعلن وزير الدفاع الروسي، سيرجي شويجو، أن روسيا تعتزم توسيع تعاونها مع رابطة "آسيان" لدول جنوب شرق آسيا و "إنها تتطلع إلى توسيع الاتصالات مع جميع دول آسيان في أطر ثنائية، وأنه سيتم في هذا الإطار عقد عدد من اللقاءات مع وزراء دفاع دول الرابطة لبحث التعاون العسكري والتقني بشكل تفصيلي"، وأكد على أن "تكثيف الاتصالات العسكرية بين روسيا ودول آسيان يتوافق مع مصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ برمتها". وأن روسيا ودول رابطة آسيان لديهما تقييمات مماثلة فيما يتعلق بالأزمات الدولية ومكافحة التهديدات الجديدة وفي مقدمتها الإرهاب». وكانت إندونيسيا قد تعرضت لهجمات إرهابية يعتقد أن وراءها خلايا تابعة لتنظيم «داعش»، الأمر الذي يدعم التعاون بين الجانبين للقضاء على الإرهاب.

ويطرح التعاون المتنامى بين موسكو ودول جنوب شرق آسيا، على النحو السابق بيانه، واتجاهه إلى مجالات استراتيجية هامة، التساؤل حول تداعيات التوجه الروسي القوي نحو المنطقة على توازنات القوى والاستقرار الإقليمي بها. ومن المعروف أن منطقة شرق آسيا تمتعت تقليدياً بتوازن بين القوى الفاعلة والمؤثرة بها، إلا إنه خلال السنوات القليلة الماضية برزت عدة متغيرات، منها الحراك الروسي نحو المنطقة، أثارت التساؤل حول مدى القدرة على الحفاظ على هذا التوازن ومستقبل الأخير في ضوء هذه المتغيرات.

أولها، اتجاه الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها بجناحيه الاقتصادي والعسكري في آسيا، وتدشين ما عُرف بسياسة «الارتكاز على آسيا»، التي أعلنها الرئيس الأمريكى أوباما لأول مرة في نوفمبر ٢٠١١م، وتتضمن تركيز السياسة الأمريكية على توطيد العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الآسيوية وخاصة شرق آسيا. وفي إطارها قامت الولايات المتحدة بإعادة توزيع أساطيلها وقوتها البحرية ما بين المحيطين الهادي والأطلسي، وذلك بزيادة تواجدها في المحيط الهادي من ٤٠ إلى ٦٠٪ على حساب وجودها البحري في المحيط الأطلسي الذي تراجع من ٦٠ إلى ٤٠٪ فقط. تزامن ذلك مع سعي الولايات المتحدة لإقامة منطقة تبادل تجاري حر تحت قيادتها تضم ١٢ دولة من دول منظمة آسيا والباسفيك، وتستبعد كلًا من روسيا والصين منها رغم كون الأخيرة ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وكون الدولتان أعضاء في المنظمة، وهو ما أثار حفيظة بكين وموسكو ودفعهما للتنسيق من أجل مواجهة الحرب الاقتصادية التي تحاول واشنطن شنها ضدهما، من وجهة نظرهما.

فقد أدركت واشنطن أهمية آسيا وأن ميزان القوى الاقتصادية بات يميل بوضوح لصالح القارة الآسيوية، وذلك في ضوء الأجيال المتتابعة من النمور الآسيوية. ففي آسيا ثاني وثالث أكبر اقتصاد عالمي ممثلاً في الصين واليابان على التوالي، وعشرة من أكبر عشرين اقتصاد في العالم، حيث حققت دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا طفرات اقتصادية. وإذا كان عدد من هذه الدول يعزف عن ترجمة قوته الاقتصادية إلى قدرات عسكرية، فإن دول أخرى أصبحت قوة عسكرية كبرى ليس فقط في محيطها الإقليمى ولكن على الصعيد الدولي أيضاً. وإلى جانب روسيا التي تعد قوة عسكرية عالمية تكافئ نظيرتها الأمريكية، شهدت الصين قفزات ملموسة في قدراتها العسكرية وتطوير ملحوظ في صناعاتها العسكرية وبعد أن كانت أكبر مستورد للسلاح الروسي تراجع حجم وارداتها في ضوء انتاجها واكتفائها الذاتي المتزايد، كما إن ميزانيتها العسكرية تمثل ثاني أكبر إنفاق عسكري في العالم، وإن كان بفارق كبير بعد الولايات المتحدة، وبها أكبر جيوش العالم (٣,٢ مليون جندي). وإلى جانب الصين هناك ثلاث دول آسيوية ذات قدرات نووية عسكرية وهي كوريا الشمالية والهند وباكستان، والعديد من الدول الأخرى لديها قدرات نووية للاستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية.

وإلى جانب هذه القوى البارزة والكبرى، هناك دول هامة صاعدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، تمثل قلب آسيا الذي يربط القارتين الآسيوية والأوربية في إطار ما بات يعرف بالكتلة الأوراسية التي تقع جنوب روسيا، وغرب الصين، وشمال أفغانستان حيث النفوذ الأمريكي وقوات حلف شمال الأطلسي، وشمال شرق إيران، وشرق تركيا، ومن ثم فهي محط اهتمام وتنافس عدد من القوى الدولية والإقليمية الكبرى، خاص في ضوء الاحتياطات الضخمة بها من النفط والغاز. فمن المعروف أن بحر قزوين، الذي تمتلك كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان حوالي ثلثي شواطئه، يمثل ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد منطقة الخليج العربي. ورغم أن هذه الاحتياطات الضخمة لم تستغل بالكامل بعد، فإنها تؤهل دول المنطقة للمنافسة عالميًا في المستقبل القريب، خاصة في ضوء ما شهدته السنوات الماضية من توسع واضح في الاستثمارات بهذا المجال مقارنة بحقبة التسعينات.

ثانيها، اتجاه الصين لتعزيز نفوذها في شرق آسيا وخاصة بحر الصين الجنوبي الذي تتزايد أهميته ويتصاعد الصراع حوله نظراً لتأكيد وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي في قاعه، في وقت تتعطش فيه الصين للنفط والغاز بالنظر لكونها ثاني أكبر مستوردي الطاقة في العالم، وللبحر أهميته أيضًا كشريان وممر تجاري هام حيث تمر بمياهه ثلث الشحنات البحرية العالمية، وتقدر كمية النفط القادم من الشرق الأوسط عبره باتجاه شرق آسيا بنحو ثلاثة أضعاف الكمية التي تعبر من خلال قناة السويس، ونحو ١٥ مرة مقارنة بالكمية التي تعبر قناة بنما، ويمثل هذا نحو ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية و٦٠٪ لليابان وتايوان و٨٠٪ للصين.

وتؤكد الصين وجود «أدلة تاريخية» على مدى ألفي سنة تدعم أحقيتها في السيادة على بحر الصين الجنوبي كله، في الوقت الذي تدعي فيه فيتنام وسلطنة بروناي وماليزيا والفلبين وتايوان أحقيتها في أجزاء من البحر وجزره. وقد احتدمت هذه النزاعات مع تنقيب الدول المتنازعة عن النفط والغاز في مياهه وحشد قواتها البحرية وتعزيز تحالفاتها العسكرية حيث أقامت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (كنوك)، المملوكة للدولة الصينية، في مايو ٢٠١٤م، منصة للتنقيب عن النفط في المنطقة المتنازع عليها مع فيتنام، سبق ذلك قيام الصين عام ٢٠١٢م، بوضع حكومة محلية في مدينة سانشا سيتي لإدارة منطقة بحر الصين الجنوبي بكاملها.

وقد اتهم تشاك هيجل، وزير الدفاع الأمريكي السابق، الصين بأنها تتبع أسلوب «الترويع والإكراه»، وتبادر إلى الاستفزاز وزرع الاضطرابات في بحر الصين الجنوبي، وردت بكين على ذلك باتهام واشنطن بتشجيع فيتنام والفلبين على اتخاذ مواقف حادة ضدها. ففي إطار استراتيجية أوباما «للارتكاز على آسيا»، قامت فيتنام بإبرام اتفاق مع واشنطن في ديسمبر ٢٠١٣م، لدعم مهمة قوات خفر السواحل الفيتنامية في حماية السيادة على بحر الصين الجنوبي. كما توصلت الفلبين، التي طردت الأمريكيين من قاعدة سوبيك باي عام ١٩٩٢م، إلى اتفاقية عسكرية جديدة مع واشنطن عام ٢٠١٤م، تمنح الأخيرة تسهيلات واسعة في القواعد العسكرية ومطارات الفلبين ولتخزين المعدات والعتاد العسكري بأراضي الأخيرة لمدة عشر سنوات قادمة، في محاولة من مانيلا لتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة في مواجهة «التهديد الصيني». وردا على مناورات الأسطولين الأمريكي والفلبيني، أجرت الأساطيل البحرية الروسية والصينية مناورات مشتركة في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يعكس استقطابات محتملة في المنطقة.

يتركز التعاون بين روسيا والآسيان في مجالين أساسيين هما الطاقة وصادرات السلاح الروسية لدول المنطقة

ثالثها، يتعلق بالعلاقات الروسية اليابانية، والتي لم تنجح القمم واللقاءات المتكررة بين زعيمي البلدين في الدفع بتسوية ما لقضية جزر الكوريل العالقة بينهما، والتي تقف حجر عثرة لدفع التفاهم الكامل والتعاون فيما بينهم، وتوقيع معاهدة سلام تمهد الطريق لتطبيع العلاقات وإنهاء حالة الحرب التي لازالت قائمة، نظريًا، بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية. فقد كانت زيارة رئيس وزراء اليابان شينزو آبي في مايو الماضي لروسيا ولقاءه بالرئيس بوتين في سوتشي اللقاء الثالث عشر بين الزعيمين خلال ثلاثة أعوام منذ زيارة آبي الأولى لروسيا عام ٢٠١٣م، والتي كانت أول زيارة على هذا المستوى منذ عقد من الزمان. ومن المعروف أن اليابان تفتقر إلى موارد الطاقة وتسعى إلى تنويع وارداتها من النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر روسيا مصدر أكثر استقرارًا وأقل تكلفة للطاقة، يتزامن هذا مع رغبة روسيا في الانفتاح على اليابان كسوق كبيرة وهامة للطاقة، وكمصدر للاستثمارات خاصة في وقت يشهد فيه الاقتصاد الروسي تراجعًا واضحًا بعد التقلص الحاد في أسعار النفط، وهناك استثمارات يابانية محدودة في بعض مشاريع الطاقة في جزيرة ساخالين الروسية.

وكانت اليابان قد انضمت إلى الدول التي فرضت عقوبات على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وترى اليابان في ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا «سابقة مشؤومة»، وتستحضر في ذلك النزاع مع روسيا بشأن جزر الكوريل، ومع الصين حول جزر سينكاكو. وأعلنت وزارة الدفاع اليابانية أنها تعتبر ضم

القرم إلى روسيا محاولة لتغيير الوضع القائم بالقوة، وأن ذلك يمثل «قضية عالمية تمس المجتمع الدولي كله بما في ذلك آسيا»، وأكدت على أهمية الوجود العسكري الأمريكي للحفاظ على «الاستقرار في المنطقة» على خلفية تدهور الظروف الأمنية، حيث تعتبر اليابان أن التحركات الروسة وكذلك تنامي قوة بكين تهديدًا لأمنها القومي، مؤكدة أن طوكيو تعتبر جزر الكوريل الجنوبية المتنازع عليها مع روسيا، وجزر سينكاكو المتنازع عليها مع الصين أراضٍ يابانية. هذا في حين أعتبرت موسكو تشديد العقوبات اليابانية عليها «خطوة غير ودية وقصيرة النظر وتضر بالعلاقات الثنائية بين الطرفين وتعيدها إلى الوراء.»

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن هناك نمط ما من التوازن متعدد القوى، غير المتماثل، في منطقة شرق آسيا، مع قدر من الاستقطاب المرن، وتعد الصين والولايات المتحدة هي القوى الأكثر تأثيراً في المنطقة خاصة بالنظر إلى الهيمنة الأمريكية على توجهات السياستين اليابانية والكورية الجنوبية حيث ترتبط طوكيو وسيول بتحالف استراتيجي وثيق مع واشنطن يقيد الحركة المستقلة للبلدين ويضع سقفًا لتطلعاتها ودورها الإقليمي. يتزامن هذا مع حضور صيني متزايد ودور إقليمي واسع النطاق للصين في المنطقة، في حين تبقى فعالية ونشاط روسيا في منطقة شرق آسيا محدودة نسبيا بالمقارنة مع أقاليم أخرى كأوروبا والشرق الأوسط. وتعد الصين شريك رئيسي وأساسي لروسيا في المنطقة وهناك شراكة استراتيجية وطيدة وتنسيق وتفاهمات متنامية بين موسكو وبكين، واحترام متبادل لمصالح كل طرف وتفهم روسي لحيوية المنطقة بالنسبة للصين وكونها منطقة نفوذ رئيسي للأخيرة يمكن التعاون في إطارها وليس مزاحمة بكين بها.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الدور الأوروبي في العلاقات بين طوكيو ومجلس التعاون

اليابان تتولى القيادة في الخليج والاتحاد الأوروبي يتراجع

لا تزال قضايا الطاقة تسيطر في المقام الأول على العلاقات بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي وتحدد شكل العلاقة بينهما بشكل كبير. واستنادًا إلى حقيقة أن اليابان تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات لتلبيه متطلبات الطاقة- وربما بصورة أكبر بعد حادث محطة فوكوشيما النووية، والذي أدى إلى خروج جميع مفاعلاتها النووية خارج نطاق شبكات الطاقة لديها— فإن العلاقات التجارية الثنائية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي تتقدم وتتراجع وفقًا لمستوى الطاقة التي يتم تصديرها من دول الخليج إلى اليابان، إذ شكلت الطاقة حوالي ٩٨,٥٪ من واردات اليابان القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٤م. وبالإضافة إلى ذلك، أمدت دول مجلس التعاون الخليجي اليابان بأكثر من ثلاثة أرباع وارداتها من النفط الخام في العام نفسه. وساهمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالنصيب الأكبر في تلك الواردات. ومع تراجع أسعار النفط بدءًا من أواخر عام ٢٠١٤م، انخفض إجمالي التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان انخفاضًا حادًا. ومن المتوقع أن تبلغ قيمه إجمالي التجارة بين دول مجلس التعاون واليابان في عام ٢٠١٥م، نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي في مقابل ٩,١٦٤ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤م، أي بإجمالي نسبة انخفاض تبلغ ٤٠٪ تقريبًا مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انهيار أسعار النفط نظرًا لأن صادرات الطاقة تمثل حوالي ٨٠٪ من إجمالي التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان.

د. كريستيان كوخ

وترجع أهمية قضايا الطاقة إلى أن العلاقات بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي تظل من القضايا الاستراتيجية بطبيعتها برغم انخفاض التبادل التجاري بين الطرفين. وهناك أمران يجب أخذهما بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالنظر الى مسارتلك العلاقات على المدى القصير. **أولهما**: شعور اليابان بالقلق لفترة ليست بالقصيرة بسبب الوضع الأمني المتدهور في منطقة الشرق الأوسط نظرًا لأن عدم الاستقرار السائد في المنطقة يؤثر بشكل مباشر على تأمين صادرات الطاقة الى اليابان. وعليه، ففي حال اتساع هوة عدم الاستقرارإلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن واردات الطاقة الأساسية في اليابان ستكون عرضة للتهديد. ولمواجهة هذا الخطر المحتمل، انتهج رئيس الوزراء الياباني «شينزو آبي» سياسة يُطلق عليها «السلمية الاستباقية»؛ حيث تسعى إلى توسيع الدور الأمني لليابان في الشرق الأوسط من خلال تعزيز علاقاتها في مختلف أنحاء المنطقة. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أحد أهداف هذه السياسة.

أما **الأمر الثاني** فهو قيام دول مجلس التعاون الخليجي ببذل جهود متضافرة من أجل تنويع علاقاتهم الدولية والتأكيد على احتلال مصالحهم دورًا بارزًا في صياغة هذه العلاقات الجديدة. وجاءت قارة آسيا في مقدمة هذه الجهود، وبخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية، واليابان. وقد أكدت زيارة كل من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في فبراير ٢٠١٦م، وولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود إلى طوكيو في سبتمبر ٢٠١٦م، على أهمية ضمان أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان ستبقى على طابعها الاستراتيجي. وتتطلع المملكة العربية السعودية بصفة خاصة إلى الاتجاه نحو اليابان من أجل الاستثمار لمساعدة المملكة لتلبيه بعض اهداف رؤيتها الاقتصادية لعام ٢٠٣٠. ويمكن اعتبار بنك «ميزوهو فاينانشال جروب» الياباني، والذي يمتلك فرعًا في الرياض، بوابة هامة لتأمين المستثمرين الآسيويين من أجل ما هو مُخطط له من طرح جزئي لأسهم شركة أرامكو السعودية

للاكتتاب العام. وقد تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم أثناء زيارة ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، بما في ذلك مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار وأخرى في مجال الأمن البحري. وعلاوة على ذلك، فقد يكون هناك مشاركة يابانية عندما تقوم المملكة العربية السعودية بإصدار أول سنداتها السيادية في الأسواق العالمية في أكتوبر ٢٠١٦م.

غير أنه وعلى ضوء ما سبق، فثمة العديد من المحاذير التي يجب أخذها في الاعتبار، **أولها**: ألا ينبغي اعتبار عزم اليابان على لعب دور أكبر في شؤون الشرق الأوسط، وتعزيز الشراكات القائمة حاليًا، على أنه أمرًا يصب في صالح دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، إذ ينبع كثير من الزخم المتعلق بالاتجاه السياسي لليابان من حالة عدم اليقين المتعلقة بدور الولايات المتحدة المستقبلي في الخليج، والذي تعتمد عليه اليابان حتى الآن في تأمين طرقها الملاحية، حيث تمر من خلاله معظم امدادات الطاقة. وبالنسبة لليابان، فإن تلك الحالة من عدم اليقين أبرزت الحاجة إلى الحفاظ على العلاقات مع بعض الدول، مثل روسيا وإيران، وخاصةً عقب انضمام روسيا للصراع السوري، واتفاق إيران مع المجتمع الدولي بشأن خطه العمل المشتركة الشاملة حول برنامجها النووي. وبدلاً من تقديم دعم قوي لموقف الولايات المتحدة بشأن قضايا الشرق الأوسط المصيرية، فمن المحتمل أن تلعب اليابان دورًا أكثر توازنًا فيما يتعلق بالدور الاستراتيجي، الذى يمكن أن تقوم به كل من روسيا وإيران في المنطقة. وقد أشارت اليابان، بالفعل، إلى أنها مستعدة لاستثمار حوالي ١٠ مليارددولار أمريكي في إيران لتعزيز مصالحها الاقتصادية هناك، في الوقت الذي ارتفعت فيه واردات النفط القادمة من إيران إلى اليابان بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة من مايو ٢٠١٥-مايو ٢٠١٦م. ومع ذلك، فسوف تسعى اليابان لتجنب اتخاذ أي إجراءات قد تضر بمصالحها على صعيد الطاقة، وهو ما يعني أنها سوف تُعمق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في نفس الوقت. ويعتبر الاستقرار هو العامل الأساسي الذي يدير المنهج السياسي لليابان، فلم تعد طوكيو ترى في ظل البيئة الاستراتيجية الجديدة، أن الاعتماد على الولايات المتحدة أمرًا كافيًا في حد ذاته.

ويتمثل **التحذير الثاني** في المنافسة المتزايدة بين الدول الآسيوية على الأسواق الخليجية التي لا تزال مربحة. وفي الوقت الذي استمرت فيه دول مجلس التعاون الخليجي في زيادة تأكيدها على العلاقات القوية التي تربط بينها وبين اليابان، انخفضت صادرات دول الخليج إلى اليابان، والواردات اليابانيةإلى دول الخليج انخفاضًا نسبيًا بالمقارنة مع غيرها من الدول الآسيوية مثل الصين وكوريا الجنوبية، والهند. وتباشر هذه الدول الثلاث حاليًا إجراءات لتوسيع نطاق علاقاتها مع جميع دول الخليج،وهو ما يشير إلى وجود اتجاه لزيادة التنافس على المشاريع والفرص الموجودة في منطقة الخليج. وفي خضم هذه المعادلة، سيكون من الصعب على اليابان الحفاظ على وضعها المتوازن، وخاصة في ظل الصراع المتبادل بينها وبين الصين بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. ولا يمكن لليابان، في ظل هذه الأجواء، أن تفترض أن تمضي علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأمام بشكل تلقائي.

اليابان تفرض نفسها لاعب رئيسي على مسار المفاوضات داخل الاتحاد الأوروبي لضخامة اقتصادها

ويتمثل التحذير الأخير في احتياج اليابان نفسها إلى الطاقة في المستقبل. فقد انخفض الطلب على النفط في اليابان في ظل ارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة، حيث سعت إلى تقليل فاتورة استيراد الطاقة، وبادرت الحكومة اليابانية إلى الدخول في مزيد من مشاريع الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، ثمة مؤشر على أن اليابان ستبدأ ببطء في إعادة تشغيل بعض مفاعلاتها النووية، لتنويع موارد الطاقة لديها مرة أخرى. وفي الظروف الحالية، قد يتم إعادة تنشيط من خمسة إلى سبعة مفاعلات نووية خلال عام ٢٠١٧م، ورغم أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط قد يؤجل من هذه الخطوة قليلاً، إلا أنها قد تكون هدفًا طويل المدى تضعه اليابان نصب أعينها من أجل تقليل الاعتماد على إمدادات النفط الخليجية، وزيادة تنويع إمدادات الطاقة لديها. وهذا بدوره، سيكون له تأثيره على العلاقات الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

العلاقات بين اليابان ودول الخليج والدور الأوروبي

وفي ضوء العوامل المذكورة سلفًا، يجب وضع أي وجهة نظر أوروبية بخصوص العلاقات الحالية بين دول الخليج واليابان في سياقها الصحيح. وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلن يكون صحيحًا أن نزعم وجود قلق أوروبي حيال التعاون السياسي والأمني المتزايد بين طوكيو ودول الخليج, حتى في ضوء الانخفاض المُحتمل لتواجد الولايات المتحدة في منطقة الخليج. وبدلاً من ذلك، فينبغي افتراض أن اليابان ودول أوروبا سوف تستخدمان نفس الامتيازات السياسية بشأن محاولة إيجاد طرق يمكن من خلالها تهدئة أوضاع الصراع الحالية في الشرق الأوسط واحتوائها. وتتشابه اهتمامات الدول الأوروبية مع اليابان، إذ تتمثل أول اهتمامات الدول الأوروبية في

أهمية الطاقة تجعل العلاقات اليابانية ـ الخليجية استراتيجية بطبيعتها رغم انخفاض التبادل التجاري بين الطرفين

إعادة الاستقرار إلى المنطقة المضطربة القابعة جنوبها، وتحديدًا في ضوء أزمة اللاجئين التي برزت عام ٢٠١٥م، والتي ألقت الضوء على التأثير المباشر الذي يلحق بالدول الأوروبية جراء التدهور الأمني في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، لن تتوقع أوروبا من اليابان أن يكون لها في منطقة الخليج دورًا عسكريًا وأمنيًا أكثر مباشرة في المستقبل، نظرًا إلى المخاطر التي ترتبط بمثل تلك الخطوة، بالإضافة إلى القدرة المحدودة التي تمتلكها أوروبا واليابان للتعامل مع المسائل الأمنية الصعبة. وعوضًا عن ذلك، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الافتراضي الذي تسعى من خلاله اليابان وأوروبا لحماية مصالحها في المنطقة. وينطبق ذلك أيضًا على الوضع في سوريا والتحالف الذي يحارب تنظيم داعش. أما فيما يتعلق بالشأن السوري، فترى اليابان وأوروبا أن مفتاح الحل يكمن بشكل أساسي لدى موسكو وواشنطن، ويتعلق بقدرتهما على الوصول إلى اتفاقية سياسية كافية وقوية تجعل من الممكّن البدء في عملية الانتقال السياسي بعيدًا عن حكومة بشار الأسد. ونفس الشيء ينطبق على الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، فيمكن لكل من اليابان وأوروبا أن تشرعا في تنسيق برامجهما السياسية والدبلوماسية بما يتيح خلق مساحة، يمكن أن تظهر من خلالها حوارات إضافية بين الدول الإقليمية وممثليها. وعلاوة على ذلك، قد تُعتبر التوترات الحالية بين المملكة العربية السعودية وإيران إحدى الجبهات التي يمكن أن ترى فيها كل من اليابان وأوروبا مجالا لبذل الجهد في سبيل عقد محادثات ثنائية من أجل تهدئة تلك الأجواء المتوترة. كما يمكن بذل جهد مماثل على صعيد الشأن الليبي.

وبرغم ذلك، فهناك مشكلتان في التحليلات المذكورة سلفًا: **أولهما** يتعلق بالحالة الراهنة في أوروبا، حيث لا تزال معاناة أوروبا مستمرة لكي تُحدد لنفسها دورًا أمنيًا وخارجيًا في ظل الفوضى الشاملة التي تعمها في الوقت الحالي. وبوجود قضايا مثل أزمة اللاجئين والمشكلات الموجودة داخل منطقة اليورو، وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وهي المشاكل التي تُهيمن على جدول أعمال القادة الأوربيين، لا يوجد مؤشر يُذكر على استعداد أوروبا لبذل مزيد من الجهود واسعة الانتشار، ومتعددة الأطراف للتعامل مع أزمات الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فمن المقرر أن تُعقد الانتخابات العامة في ألمانيا وفرنسا خلال عام ٢٠١٧م. وبالتالي، قد تتضاءل سريعًا الجهود المحتملة التي قد تبذلها أوروبا، نظرًا لبدء المشاكل المحلية في كلتا الدولتين الرئيسيتين في الاتحاد الأوروبي، واحتلالها لموقع الصدارة في اهتمامات الدولتين. ونتيجة لذلك, فقد تجد اليابان نفسها وحيدة في مساعيها الدبلوماسية لتفعيل سياسة «السلمية الاستباقية».

وتتمثل **المشكلة الثانية** في خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ففي حين أن عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف تمتد بلا شك لعدة سنوات مع شروع كلا الجانبين في المباحثات الشاقة حول شروط الخروج، فسوف يجد الاتحاد الأوروبي نفسه دون لاعبا من أكثر اللاعبين البارزين في السياسة الأمنية والخارجية، وتحديدًا فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وسيعني ذلك بالنسبة لليابان التعاون مع شريك أقل تماسكًا. وبرغم ذلك، ومن جهة أخرى، فيمكن لليابان أن تفرض نفسها كلاعب رئيسي عندما يتعلق الأمر بمسار المفاوضات داخل الاتحاد الأوروبي، نظرًا لأن ضخامة حصتها الاقتصادية تدفعها إلى طرح رؤية «انفصال» سلس وودي بين الطرفين. وفي ورقة أعدتها الحكومة اليابانية، توضح موقفها بشأن الجدل حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، أوضحت طوكيو بشكل قاطع احتمال مواجهة المملكة المتحدة لعواقب اقتصادية وخيمة في حال انسحابها من الاتحاد الجمركي الأوروبي والسوق الأوروبية الموحدة،إذ لن يقتصر الأمر على قيام البنوك اليابانية بنقل مقراتها الرئيسية خارج لندن للعمل في دول الاتحاد الأوروبي، في حال فشل المفاوضات في حماية «جواز سفر خدماتهم المالية»، بل قد تقوم الشركات اليابانية أيضًا بنقل مقراتها الرئيسية من المملكة المتحدة إلى أوروبا، في حالة عدم سريان قوانين الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة بعد انسحابها من منطقة اليورو.» (صحيفة الجارديان، ٤ سبتمبر، ٢٠١٦)

ونخلص من ذلك بأن اليابان سوف تُولي الشؤون الأوروبية نفس القدر من الاهتمام الذي توليه للأوضاع في الشرق الأوسط. وفي كلتا الحالتين، سيكون الاقتصاد هو العامل المحرك في تحديد وجهة السياسات اليابانية. أما دول الخليج، فسوف تستمر في مواجهة بيئة دولية وإقليمية سريعة التغير يسودها التقلب وعدم اليقين. وسوف ترغب كل من أوروبا واليابان في لعب دور أكبر في شؤون دول الخليج والشرق الأوسط، ولكنهما على الأرجح سوف يجدون أنفسهم مكبلين بالقيود في هذا الصدد. وإن حدث شيء، فسوف تتولى اليابان قيادة هذا الدور أكثر من الاتحاد الأوروبي.

*مدير مركز الخليج للأبحاث. جنيف. سويسرا

دور طوكيو في المنطقة بين المصالح والضغوط الأمريكية

رؤية اليابان لحل القضية الفلسطينية تعتمد على ثلاثة مبادئ

يبدو للوهلة الأولى لكل من يتابع بشكل دقيق الموقف الياباني من القضية الفلسطينية أن اليابان لا تلعب دورًا سياسيًا بارزًا في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة نظرًا لتركيزها على الجانب الاقتصادي فقط باعتباره الأولوية الأولى لها وللدول التي تتعامل معها، إلا أن الواقع يؤكد أن هذه المقولة يجانبها الصواب تمامًا حيث أن الدور الياباني في المنطقة وفي الموضوع الفلسطيني يعد دورًا مميزًا ويتسم بالفاعلية الواضحة والنشاط المتواصل.

اللواء محمد إبراهيم

ولعل المرحلة الأولى من السياسة اليابانية تجاه المنطقة وهي المرحلة التي بدأت في أوائل الخمسينات لم تشهد تبلور أية أدوار يابانية محددة تجاه هذه المنطقة، بل شهدت علاقات يابانية مقننة مع الجانب الإسرائيلي وهذا الأمر يجد تفسيره في أن إسرائيل كانت حريصة بعد إعلان قيامها عام ١٩٤٨م، أن تتجه إلى القارة الآسيوية وكانت اليابان من أهم هذه الدول (وكذلك الهند) طبقًا للمخططات الإسرائيلية حيث أسرعت إسرائيل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اليابان منذ عام ١٩٥٢م، وأدى ذلك إلى بدء تعاون واضح بين الدولتين في مجالات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد أدى تنامي العلاقات اليابانية/الإسرائيلية إلى اتخاذ اليابان مواقف مختلفة تراوحت بين تأييد إسرائيل في مراحل معينة على حساب الجانب العربي وانتهاج سياسة الحياد في مراحل أخرى، واستمر الأمر على هذا النحو حتى بدأ نوع من التغيير في السياسة اليابانية في بداية الستينات بعد حدوث تطور إيجابي إلى حد ما في العلاقات اليابانية/العربية في المجال الاقتصادي، وقد بدأت آثار هذا التغيير المبدئي في أعقاب حرب ١٩٦٧م، حيث طالبت اليابان بضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو وعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، إلا أننا نلاحظ هنا أن اليابان طالبت بأن تكون إسرائيل في حدود آمنة معترف بها وهو ما عكس حرصها على استمرار علاقاتها الجيدة مع إسرائيل.

جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، لتدشن مرحلة التغيير الحقيقي في السياسة اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك في أعقاب تفاقم أزمة الطاقة في العالم في أعقاب القرار السعودي التاريخي بخفض ثم حظر تصدير البترول إلى بعض الدول التي دعمت إسرائيل في الحرب، وهنا أدركت اليابان أن عليها إدخال تعديلات جوهرية على سياساتها في المنطقة وتحديداً تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي بل عليها أن تكون أكثر انخراطًا في قضايا المنطقة وألا تنتهج أية سياسات منحازة لإسرائيل خاصة مع وضوح مشروعية الحقوق العربية والفلسطينية ووجود تأييد من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه الحقوق.

وارتباطًا بهذه المواقف السابقة من المهم أن نتعرض إلى بعض المحددات المحيطة بمواقف اليابان تجاه قضايا المنطقة وأهمها ما يلي:

- التجربة القاسية التي تعرضت لها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية (إلقاء القنبلة النووية على هيروشيما ونجازاكي في نهاية الحرب وإلحاق هزيمة بدول المحور التي كانت اليابان إحداها) وإدراكها أنه يجب أن تعيد بلورة سياستها في إطار النظام العالمي الجديد الذي أفرزته الحرب حتى لا تتعرض اليابان إلى أية تجارب أخرى تؤثر على مستقبل وكيان الدولة.
- ظهور الولايات المتحدة كأحد قطبي السياسة الدولية لفترة طويلة ثم انفرادها بأن تكون وحدها هي القوة الأعظم في المجتمع الدولي وبالتالي حرصت كافة دول العالم على التقرب منها من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل باعتبار أن ذلك كان يعد الشرط الغير معلن لدعم علاقات أية دولة مع واشنطن.

– تميز اليابان كإحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في العالم وما يقتضيه ذلك من إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية ولاسيما دول الخليج مما يضمن لليابان استمرار تدفق البترول إليها من ناحية وما يوفره لها المجتمع العربي من سوق استهلاكية كبيرة لتصدير منتجاتها المختلفة إليه بالإضافة إلى فتح مجالات للاستثمار مع هذه الدول.

– قناعة اليابان بأن القوة الاقتصادية وحدها لا تكفي لإعطاء الثقل المطلوب لدولة بحجمها الاقتصادي مما استلزم الأمر أن يكون لها دور سياسي حتى يعطي تحركها في المنطقة الثقل المطلوب الذي تهدف إليه.

وقد حرصت اليابان على أن تحدد رؤيتها لتسوية الصراع العربي/الإسرائيلي من خلال التأكيد على المبادئ التالية:

– ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧م، مع ضرورة تطبيق مقررات الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة وتنفيذ كافة القرارات التي أصدرتها لتسوية هذه الأزمة.

– حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

– تأييد مبدأ حل الدولتين والذي يطالب بإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن واستقرار بجوار دولة إسرائيل.

وقد أدى انخراط اليابان في العملية السياسية في الشرق الأوسط إلى قيامها بتعيين مبعوث خاص لها للسلام في المنطقة حيث يقوم هذا المبعوث بجهود واضحة وينفذ العديد من اللقاءات والزيارات لكافة الدول المباشرة والمعنية بما فيها مناطق السلطة الفلسطينية (رام الله تحديدًا) ويلتقي مع كبار مسؤولي هذه الدول، كما يقوم بنقل مواقف الأطراف إلى دولته حتى يكون تحركها مستندًا على أسس واضحة وواقعية، وفي الجانب المقابل يقوم المبعوث الياباني بنقل توجهات حكومته إلى مختلف الأطراف التي يلتقيها، ومن الواضح أن دور هذا المبعوث يتسم بالنشاط والتحرك المقبول والمرحب به من ومع الجميع.

وبالتوازي مع التحركات السياسية اليابانية التي هدفت إلى دعم وضعيتها تجاه القوى الإقليمية والدولية كان لليابان مواقف وأدوار ذات أهمية كبيرة وقد تمثل ذلك في الدعم الاقتصادي الهادف لدعم انطلاق العملية السياسية والحفاظ عليها، وقد بدا هذا الدور واضحًا جليًا منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١م، واتفاقات أوسلو التي تم توقيعها بين إسرائيل والفلسطينيين وهنا نؤكد على الدور الذي قامت به اليابان في دعم السلطة الفلسطينية ماديًا منذ نشأتها عام ١٩٩٣م، وحتى الآن وتقديمها المساعدات والمنح المختلفة وإقامة المشروعات الاقتصادية التي من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن اليابان قدمت للسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن مساعدات بلغت أكثر من مليار دولار.

وفي نفس الإطار اتخذت السياسة اليابانية مسارًا إيجابيًا في المشاركة في التطورات المختلفة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين وهو ما يمكن إيضاحه على النحو التالي:

– إحجام اليابان عن استيراد البترول من الكويت بعد الاحتلال العراقي لها عام ١٩٩٠م، رغم احتياج اليابان الشديد له.

– تقديم الدعم الكامل للحكومة العراقية الحالية في كافة المجالات الممكنة بما يساعد على تحقيق الاستقرار في العراق.

– المشاركة في مؤتمري إعادة إعمار قطاع غزة الذين عقدا في مصر عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤م، والموافقة على تقديم منح مالية كبيرة بالمشاركة مع مجموعة الدول الأخرى في هذا الشأن.

– دعم اليابان للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وكذا دعم كافة الاتفاقات التي تم الوصول إليها لتحقيق هذا الهدف وعلى سبيل المثال اتفاق جنيف / ١ واتفاق جنيف / ٢ وأية اتفاقات من شأنها إنهاء هذه القضية سلميًا.

– الدعم الياباني الكامل للموقف السعودي من أجل استعادة الشرعية في اليمن وإعلان دعم كل من عاصفة الحزم واستعادة الأمل.

– التوافق مع كافة التوجهات التي ترى أهمية تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة استراتيجية تؤثر الأحداث الجارية فيها على المصالح الدولية.

كما لم تكن اليابان بتاريخها وخبراتها الكبيرة بعيدة عن المشاركة في أخطر القضايا التي تواجه ليس منطقة الشرق الأوسط فقط ولكن العالم كله وأقصد بها قضية الإرهاب فأسرعت تمد جسور التعاون والتنسيق مع كافة الدول التي تعاني من الإرهاب أو تلك الدول المستهدفة من الإرهابيين وشاركت في معظم المؤتمرات التي خصصت لبحث هذا الموضوع وتحديد الوسائل الكفيلة بالقضاء على ظاهرة الإرهاب أو تحجيمها على الأقل، خاصة وأن اليابان هي إحدى تلك الدول التي عانت من هذه الظاهرة في فترات مختلفة بغض النظر عن طبيعة الأسباب المرتبطة بظهورها في دولة مثل اليابان.

ومن الضروري ونحن نعالج السياسة اليابانية في المنطقة أن نتعرض إلى العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة حيث أن هذا الجانب يعد أحد العوامل الرئيسية التي يجب استثمارها لدعم العلاقات اليابانية/العربية من ناحية ودعم الموقف الياباني لصالح القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، وفي هذا المجال من المهم أن نشير إلى بعض الإحصائيات المرتبطة بهذا الأمر:

– توفر منطقة الخليج لليابان حوالي ٨٦٪ من احتياجاتها من مصادر

الطاقة بمختلف أنواعها وهي بذلك تمثل نسبة مرتفعة للغاية .

– بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠١ ٤٦ مليار دولار، ثم وصل عام ٢٠١٢م، إلى حوالي ١٥٠ مليار دولار منها ٥٥ مليار دولار مع المملكة العربية السعودية و٤٨ مليار دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة ثم ارتفع هذا الحجم إلى حوالي ١٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٥م.

– هناك اتفاق بين اليابان وكل من دولتي السعودية والإمارات على تنمية الموارد البشرية في هاتين الدولتين لتدريب أكثر من عشرين ألف متدرب على أيدي خبراء من هيأة التعاون الدولي اليابانية (الجايكا).

– إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد أكبر شريك تجاري مع اليابان بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تليها المملكة العربية السعودية ثم قطر ثم الكويت.

– تستورد اليابان حوالي ٣٠٪ من مجموع احتياجاتها من الغاز المسال من دول الخليج.

وارتباطًا بنفس هذا الموضوع من المهم أيضًا أن نحدد جانبًا من طبيعة العلاقات الاقتصادية بين اليابان والمملكة العربية السعودية، وفي هذا الشأن نشير إلى ما يلي:

– أن اليابان تستورد حوالي ثلث احتياجاتها من النفط الخام من السعودية وبالتالي تعتبر السعودية هي أهم مورد في العالم لليابان في هذا المجال.

– بلغت إجمالي قيمة الصادرات اليابانية إلى السعودية عام ٢٠١٤م، حوالي ١٠ مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى اليابان في نفس العام حوالي ٤٢ مليار دولار.

– أن اليابان تعتبر هي الدولة الرابعة في العالم من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية بعد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

كما يبدو من الأهمية الإشارة إلى جانب جديد في العلاقة العسكرية بين الجانبين الياباني والخليجي للتأكيد على مدى التطور الإيجابي في العلاقات اليابانية/العربية، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مؤخرًا (٢٠١٦م) في المجال الدفاعي بين وزارتي الدفاع في كل من اليابان والسعودية (يقصد به التعاون في مجال المعدات الدفاعية) وكان قد سبقها توقيع اتفاق مماثل مع مملكة البحرين عام ٢٠١٢م، ومن الممكن أن يكون هذا التعاون فاتحة جديدة نحو تعاون أكبر في المراحل القادمة مع دول عربية أخرى.

وبالرغم من العلاقات الجيدة بين كل من الجانبين الياباني والإسرائيلي في مراحل سابقة (الخمسينيات والستينيات) إلا أن الجانب العربي نجح في تطوير علاقاته مع اليابان بصورة مضطردة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حتى وصلت العلاقات الاقتصادية إلى مرحلة مميزة للغاية تؤكدها الأرقام والإحصائيات لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن الواضح أن هذه العلاقة سوف تأخذ منحى أكثر تطورًا في المراحل القادمة، هذا في مقابل التوجه الياباني الواضح لعدم اقتصار العلاقة على الجانب الاقتصادي بل العمل على أن يكون لليابان دور سياسي مؤثر يتفاعل ويتعامل مع كافة القضايا التي تشهدها المنطقة سواء التطورات الأخيرة في كل من العراق وسوريا وليبيا واليمن أو القضية المحورية في المنطقة والمقصود بها القضية الفلسطينية.

ومن المهم أن نؤكد هنا أن تطور العلاقات/اليابانية العربية لا يعني أنها ستكون على حساب العلاقات اليابانية/الإسرائيلية وهو الأمر الذي يجب أخذه في الاعتبار في ضوء العوامل التالية:

– أن اليابان حريصة على أن تكون سياساتها متوازنة وأن تكون قنوات اتصالها مفتوحة مع جميع الأطراف حتى تستطيع التحرك مع كل القوى الإقليمية والدولية دون قيود على هذا التحرك.

– أن إسرائيل سوف تحرص من جانبها على أن تطور علاقاتها مع اليابان خاصة في المجالات التي تبتعد إلى حد كبير عن طبيعة أولويات العلاقات العربية/اليابانية ولاسيما بالنسبة للجانبين العسكري والأمني (معدات دفاعية وأمنية لمواجهة أية عمليات إرهابية متوقعة).

– حرص اليابان على ألا تثير حفيظة أو اعتراض الولايات المتحدة في إطار علاقاتها (أي اليابان) مع إسرائيل وبالتالي فهي حريصة على ألا تلجأ إلى اتخاذ أية إجراءات مؤثرة ضد إسرائيل قد لا ترضى عنها الولايات المتحدة وبالتالي تتأثر العلاقات اليابانية/الأمريكية سلبًا.

– سوف تظل اليابان متمسكة بمواقفها التي تعكس رؤيتها بالنسبة لعملية السلام في الشرق الوسط دون تطوير ملموس عن وضعيتها الحالية إدراكًا منها أن الولايات المتحدة هي التي تمتلك مفاتيح تحريك عملية السلام في ضوء علاقاتها المميزة مع إسرائيل وباعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن لها أن تضغط على إسرائيل إذا ما توافرت لها الإرادة اللازمة لممارسة هذا الضغط.

وفي ضوء ما سبق فمما لا شك فيه أن اليابان تتحرك بشكل قوى لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في ضوء ما تمتلكه من قوة سياسية (نسبية) عززتها قوتها الاقتصادية ولكن يظل هذا الدور مرهونا بالموقف الإسرائيلي المتشدد ومدى رغبته في تقديم التنازلات المطلوبة من أجل تحريك العملية السلمية وهو الأمر الذي لا توجد له أية ملامح أو مقدمات حتى الآن، ومن المهم أن تستمر الدول العربية والدول الخليجية بصفة خاصة في دعم علاقاتها الاقتصادية مع اليابان وهو الأمر الذي يسير بخطوات ناجحة ومثمرة أملاً في أن يتم ترجمة الدور الاقتصادي ليتناسب مع الدور السياسي عندما تكون الظروف الإقليمية والدولية مناسبة وتتيح لليابان أن تلعب الدور الحيوي الذي يتمشى مع قوتها الاقتصادية .

*رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للعلاقات الخارجية

النموذج الياباني: التحديث لخدمة المجتمع لا التوسع وبناء التاريخ الحافز

القوة الناعمة والعلاقات السعودية اليابانية: نحو استراتيجية للتفعيل

تظل الثقافة الرابط الأكثر قوة وجاذبية في العلاقات الدولية بعيدًا عن الصراع السياسي والتنافس الاقتصادي، بما يجعل من هذه العلاقات أكثر تسامحًا وتعاونًا وتقاربًا، وهو ما ينطبق بجلاء على العلاقات السعودية اليابانية. إذ ليست مصادفة أن ترتبط بدايات الاتصالات الرسمية بين البلدين عام ١٩٣٨م، بحادث ثقافي وديني مهم، تمثل في زيارة «حافظ وهبه» مبعوث الملك المؤسس «عبد العزيز بن آل سعود» إلى اليابان لحضور افتتاح مسجد طوكيو، بل ربما سبق ذلك أيضًا اتصال غير رسمي حينما زار أول حاج ياباني المملكة واسمه (عمر ياماوكاتارو) عام ١٩٠٩م، ووثق زيارته في كتابه (ياباني في مكة) التقى خلالها بالملك الراحل «عبد العزيز آل سعود».

أحمد طاهر

وقد تطورت علاقات البلدين في المجالات كافة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ استقبلت المملكة أول وفد اقتصادي ياباني عام ١٩٥٣م، تمهيدًا لتدشين العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما عام ١٩٥٥م، وإبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بينهما عام ١٩٥٧م، والتي شكلت حجر الأساس في علاقاتهما الثنائية. ورغم اتجاه علاقات البلدين نحو مزيد من التعمق في المجالات السياسية والاقتصادية وخاصة في مجال النفط سواء عبر الاتفاقات الموقعة أو الزيارات المتبادلة، إلا أن ذلك لم يكن على حساب التعاون الثقافي، إذ ظلت الثقافة بمفهومها الواسع محورًا مهمًا في علاقات البلدين، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إدراك البلدين بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها وضمان نجاحها.

ومن هذا المنطلق، شهدت علاقاتهما مزيدًا من التقارب في المجال الثقافي، بل لعبت الثقافة دورًا مهمًا في تعزيز التقارب بين الشعبين وهو ما انعكس إيجابيًا في تعميق التعاون بينهما على المستويات الرسمية في المجالات كافة، إذ ساهم التقارب الثقافي في توافق رؤية البلدين حيال الكثير من القضايا الراهنة عالميًا وفي المنطقة، وعلى وجه الخصوص التأييد الياباني لعملية عاصفة الحزم التي جاءت تلبية لنداء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لاستعادة الشرعية وحماية الشعب اليمني، كذلك الاتفاق على إنقاذ الوضع المأسوي في سوريا، مع ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وفقًا لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هذا فضلاً عن تعزيز الحوار الأمني بمفهومه الشامل: الأمن البحري وأمن خطوط الملاحة البحرية خاصة في ظل التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية اليابانية في مجال مكافحة القرصنة مع صدور قانونها لمكافحة القرصنة عام ٢٠٠٩م، والذي مكّن قواتها العسكرية من حراسة سفنها وحمايتها من خطر القرصنة، وكذلك قرارها الصادر عام ٢٠١٥م، والذي طور مهام قواتها العسكرية في المشاركة في عمليات خارجية. إضافة إلى ذلك امتد التوافق بينهما إلى المجالات الإنسانية كتقديم المساعدات العاجلة والإغاثية في الكوارث والأزمات.

اتفاقات ثنائية وتعزيز التواصل الثقافي:

في إطار حرص الطرفين على تعزيز تواصلهما الثقافي بمفهومه الشامل، أبرما عدة اتفاقيات، أبرزها ما يلي:

١- مذكرة تعاون بين وزارة التعليم السعودية ووزارة التعليم والعلوم والثقافة والرياضة والتكنولوجيا اليابانية، هدفت إلى دعم العلاقات العلمية والتعليمية وتشجيعها بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي، مع المشاركة في اللقاءات والندوات وورش العمل العلمية والتعليمية.

٢- اتفاقية تعاون مشترك بين الهيأة العامة للسياحة والآثار السعودية وجامعة كانازاوا اليابانية للتنقيب عن الآثار في عدد من المواقع الأثرية التي تعود إلى العصور الحجرية في المملكة.

٣- اتفاقية تعاون بين جامعة الباحة السعودية ومعهد أوساكا للتقنية الياباني، وذلك في مجال الهندسة (تحديدًا في مجالي تخصصات الهندسة المدنية والبيئية)، وتشمل إجراء البحوث والدراسات المشتركة وتبادلها، تبادل أعضاء هيأة التدريس والطلاب، التعاون في تطوير الخطط الدراسية وصولًا إلى الاعتماد الأكاديمي في هذه البرامج.

٤- اتفاقية تعاون بين جامعة الملك فيصل وجامعة كانازاوا اليابانية، تضمنت التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتدريب وتنظيم اللقاءات العلمية وتبادل المعلومات والتبادل الطلابي.

الأنشطة المتبادلة... نتائج رؤية مشتركة:

تطبيقًا لما أبرمه البلدان من اتفاقات ثنائية، وتنفيذًا لرؤيتهما المشتركة، شهد البلدان عديدًا من الأنشطة المتبادلة، من أبرزها:

١- إنشاء المملكة للمعهد العربي الإسلامي في طوكيو عام ١٩٨٢م، وذلك كفرع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والذي يعد نموذجًا مهمًا لما تقوم به المملكة من خدمات ثقافية وتعليمية لنشر اللغة العربية وتحقيق التفاهم والتعاون بين الشعوب.

٢- إنشاء قسم تعليم اللغة اليابانية في جامعة الملك سعود عام ١٩٩٤م، ويُعد هذا القسم هو الأوحد في منطقة الخليج العربي بأسرها، وتستضيف اليابان المتفوقين فيه لاستكمال دراسة اللغة اليابانية.

٣- مبادرة وزير الخارجية الياباني «يوهي كونو» خلال زيارته إلى المملكة عام ٢٠٠١م، والتي شملت ثلاثة مجالات أساسية: أولهما تشجيع الحوار بين الحضارات مع العالم الإسلامي، وثانيهما الحوار السياسي الواسع المتعدد، إضافة إلى محور تطوير مصادر المياه. إذ جاء الحوار بين الحضارات والتفاعل مع الحضارة الإسلامية كمدخل مهم لتطوير علاقات البلدين وتعزيزها.

٤- مبادرة رئيس الوزراء الياباني «هاشتموتو ريوتارو» والتي طرحها خلال زيارته للمملكة عام ٢٠٠٣م، والخاصة بتأسيس «منتدى الحوار العربي الياباني» بين كل من السعودية ومصر واليابان. وقد جرى تفعيلها عبر انعقاد ثلاثة اجتماعات الأول في طوكيو، والثاني في مصر، والثالث في الرياض.

٥- المشاركة المتبادلة من جانب كل طرف في معرض الكتاب الدولي الذي ينظمه الطرف الآخر، إذ تمت دعوة اليابان كضيف شرف في معرض الرياض الدولي عام ٢٠٠٨م، وكانت المرة الأولى التي يتم فيها دعوة دولة لتمثل ضيف الشرف وهو ما يعكس تقدير المملكة لليابان ودورها الثقافي والعلمي. على الجانب الآخر بدأت المشاركة السعودية بشكل سنوي في معرض طوكيو الدولي للكتاب بدءًا من عام ٢٠١٠م، منذ مشاركتها كضيف شرف أيضًا للمعرض في دورته السابع عشرة.

٦- التبادل الطلابي، إذ يدرس في اليابان ما يقرب من ٥٠٠ طالب وطالبة سعوديين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

٧- تنظيم الملحقة الثقافية السعودية باليابان ما يسمى بـ « يوم المهنة»، حيث تشارك فيه الشركات اليابانية بصفة أساسية إلى جانب شركات أخرى، وتستهدف هذه الاحتفالية فتح مجال للشباب السعودي للعمل في فروع الشركات في المملكة. ويذكر أن بعض التقارير الصحفية أشارت إلى نجاح الشركات اليابانية في استقطاب ما يقارب ٥٠٪ من الخريجين السعوديين من الجامعات اليابانية خلال الأعوام الماضية.

المعهد العربي الإسلامي في طوكيو التابع لجامعة الإمام نموذجًا لما تقوم به السعودية لنشر العربية

٨- مشروع تطوير الطائرة الشمسية بدون طيار بين جامعة الملك عبد العزيز وجامعة توكاى.

٩- برنامج تدريبي للطلاب بين جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكل من شركة يوكوجاوا دينكى والمركز الياباني لأبحاث البترول.

١٠- برنامج تدريبي للطلاب بين شركة هيتاتشي وجامعة جازان.

اليابان وتوظيف القوة الناعمة ... تجربة ملهمة:

في خضم تزايد الدور الذي يمكن أن تلعبه ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بمصادر القوة الناعمة، يمكن القول أن البلدان العربية رغم ما تمتلكه من مصادر لهذه القوة إضافة لما تمتلكه من مصادر القوة الخشنة، لم تُحسن الاستفادة مما تمتلكه من مصادر هذه القوة، بما يعني بوجود خلل أو قصور في صوغ وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات القادرة على حسن توظيف هذه القدرات. في حين أن بعض البلدان التي لا تملك إلا القليل من مصادر القوة الخشنة، نجحت في حسن توظيف مصادر قوتها الناعمة وفي مقدمتها اليابان، إذ رغم عدم امتلاكها لأي من مصادر القوة العسكرية أو الموارد الطبيعية، إلا أنها نجحت في توظيف ما لديها من مصادر قوة ناعمة في مقدمتها العنصر البشري وحسن التنظيم والالتزام وإتقان العمل وغيرها من مكونات منظومة قيمة حققت التفوق والتميز في تحقيق ما أُطلق عليه «المعجزة اليابانية» في مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي والنجاح الاقتصادي، بل لم تكتف اليابان بما حققته حديثًا وإنما نجحت أيضًا في توظيف تراثها الحضاري القديم بما تملكه من

مبادرة وزير الخارجية الياباني تجاه المملكة شملت: تشجيع الحوار الحضارات والحوار السياسي المتعدد وتطوير مصادر المياه

مظاهر ثقافية وفنية، في الترويج له وتسويقه إلى العالم أجمع على أسس اقتصادية، وهو ما أدركته القيادة السياسية السعودية حينما أشار إلى ذلك بوضوح الملك سلمان بن عبد العزيز خلال زيارته لليابان عام ٢٠١٤م، حينما كان وليًا للعهد، وذلك بقوله: «إن تجربة اليابان مثيرة للإعجاب ومسيرتها ملهمة للدول في سعيها للتنمية والتقدم».

ومن هذا المنطلق، يصبح من الأهمية بمكان التأكيد على الاستفادة من التجربة اليابانية في حسن توظيف مصادر قوتها الناعمة القديمة والمعاصرة سواء أكانت ثقافية أم فنية (مسرح النوه، أدب المانجا) أم رياضية (رياضة السومو)، بل والأهم في هذا الإطار كيفية الاستفادة من هذه التجربة في تنقية الفكر الياباني من مقولات وسياسات العنف والحض عليه كما كان موجودًا قبل الحرب العالمية الثانية، إذ نجحت اليابان في تجاوز النزعة العسكرية التي كانت تمجد العنف والانتقام والسيطرة عبر وضع استراتيجية لتوظيف قوتها الناعمة في ترسيخ نهضتها على أسس جديدة تمثلت أبرز مقولاتها فيما يلي: التحديث في خدمة المجتمع وليس في خدمة النزعة التوسعية العسكرية، تبني الحلول السلمية للمشكلات الموروثة، بناء التاريخ الحافز بدلا من التاريخ الدافع للانتقام والعنف....الخ، وهو ما أسهم في تحولات مهمة في السياستين الداخلية والخارجية اليابانية لتفرز تجربة ملهمة.

وغني عن القول أن ما أقدمت عليه السعودية من تعميق علاقاتها الثقافية مع اليابان، يمكن أن يمثل الخطوة الأولى نحو الاستفادة الحقيقية من النموذج الياباني ونقله إلى البلدان العربية والخليجية، كما يُمكن لها كذلك أن تصبح الخيط الهادف إلى تعزيز التواصل الثقافي وتعميق أواصره بين الجانبين العربي –الياباني بصفة عامة، والخليجي– الياباني على وجه الخصوص، وذلك كله نظرًا لمّا تمثله المملكة من ثقل عربي وإسلامي وخليجي متميز ،وما تمتلكه من مصادر قوة ناعمة عديدة تؤهلها للقيام بهذا الدور. فضلاً عما لديها من تجربة ناجحة في مواجهة الإرهاب عبر استراتيجية ثنائية الأبعاد- بعد أمني قائم على الحزم والشدة، وبعد إنساني قائم على تبني منهج تربوي إصلاحي يخاطب الفكر.

السعودية واليابان ... نحو مزيد من التقارب الثقافي:

في ضوء كل ما سبق، نخلص إلى القول إن ثمة حاجة لاتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التقارب السعودي الياباني في المجال

يدرس في اليابان ما يقرب من ٥٠٠ طالب وطالبة سعوديين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي

الثقافي على وجه الخصوص، وتعميق دور المملكة وصورتها لدى العالم كنموذج للإسلام الصحيح دون أية انحرافات أو تشوهات، ومن أهم هذه الخطوات ما يلي:

- الإسراع بوضع الاستراتيجية الثقافية المشتركة (السعودية اليابانية) التي تم الاتفاق عليها بين وزيري ثقافة البلدين على هامش زيارة الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد إلى اليابان في أغسطس ٢٠١٦م، والتي تهدف إلى تدعيم الصناعات الثقافية والإعلامية والإبداعية بين البلدين في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. أخذًا في الاعتبار أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تمثل اللبنة الأولى في بناء استراتيجية خليجية يابانية تعزز التبادل الثقافي المشترك الخليجي الياباني.

- الاستفادة من التحولات في سياسة اليابان الخارجية الهادفة إلى إعادة تموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية كفاعل مهم، وهو ما عبرت عنه وثيقة التعاون التنموي الصادرة بقرار مجلس الوزراء الياباني في فبراير ٢٠١٥م، والتي طرحت خلالها فرصة للتنسيق وفتح آفاق تعاونية جديدة بين اليابان ومختلف دول العالم ومن بينهم دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف نقل خبراتها لكافة دول العالم في إطار سياسة التعاون الدولي الياباني.

- زيادة حجم التعاون الإعلامي المشترك بين البلدين عبر عديد من الآليات، منها: تشجيع كتاب الرأي على الكتابة في صحافة كلا البلدين، زيادة حجم التغطية الإعلامية لشؤون كل طرف في وسائل إعلام الآخر وهو ما يتطلب زيادة عدد المراسلين التابعين لكل طرف لدى الآخر.

- تفعيل دور الترجمة المتبادلة بما يُسهم في التعرف على إبداعات كل طرف لدى الآخر وخاصة في مجالات الفكر والأدب.

- تأسيس عدد من مراكز البحوث والدراسات المعنية بالعلاقات الخليجية اليابانية، مع وجود إصدارات متخصصة ترصد بالدراسة والتحليل تاريخ هذه العلاقات وحاضرها ورؤى تطويرها في المستقبل.

- التواصل مع مسلمي اليابان الذين يقارب عددهم من ١٠٠ ألف مسلم، بهدف حمايتهم من الوقوع فريسة للفكر المتطرف، مع دعم المؤسسات الإسلامية في اليابان بالدعاة والكتب التي تنشر صحيح الإسلام، إذ يوجد ما يتراوح ما بين ١٥-٢٠ مسجدًا وأكثر من ٦٠ مُصلي، مع تقديم المساعدات المطلوبة لجمعية المسلمين اليابانية القائمة على شؤون المسلمين هناك. كذلك العمل على تطوير إمكانات المعهد العربي الإسلامي وزيادة حجم خدماته بما يتناسب مع زيادة الدور المنوط القيام به.

- أهمية وجود موضوعات متعلقة بالثقافة الإسلامية في مناهج الدراسة اليابانية بحيث تعطي صورة صحيحة عن مختلف قضايا المسلمين الراهنة. صحيح أن الإسلام يُدرس في المرحلة الثانوية عن طريق إعطاء خلفية تاريخية عن نشوء الدول الإسلامية المتعددة وعن مبادئ الدين الإسلامي العامة، إلا أن التطورات التي يعيشها العالم الإسلامي تحتاج إلى تصحيح كثير من المغالطات والانحرافات التي شابته بسبب ممارسات بعض من ينتمون إليه، شريطة أن يتم كل ذلك في ضوء احترام ثقافة الشعب الياباني وعاداته وتقاليده.

- تفعيل المبادرات الهادفة للتواصل الحضاري والثقافي بين اليابان والعالمين العربي والإسلامي كمبادرة وزير الخارجية الياباني السابق الإشارة إليها عام ٢٠٠١م، الخاصة بحوار الحضارات، وفي هذا الخصوص يبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه مركز الملك عبد الله للحوار بين الأديان والثقافات المؤسس عام ٢٠١٢م، بالعاصمة النمساوية فيينا.

- إحياء مبادرة رئيس الوزراء «هاشتموتو ريوتارو» الخاصة بمنتدى الحوار العربي الياباني واستعادة نشاطها بشكل دوري. وفي هذا الخصوص يمكن أن يكون لمراكز البحوث والدراسات دور مهم في تنظيم هذا الحوار وتسجيل نتائجه. ويقترح في هذا الخصوص أن يأخذ مركز الخليج للأبحاث بزمام المبادرة في هذا الشأن.

- تفعيل الحوار الاستراتيجي الخليجي الياباني المؤسس بمقتضى الاتفاق الموقع بين الطرفين في يناير ٢٠١٢م، والذي من شأنه ترسيخ لشراكة استراتيجية متميزة بين الجانبين في المجالات كافة.

- إنشاء قناة فضائية ناطقة باللغة اليابانية، مع إنتاج صناعة سينمائية أيضًا، وذلك لمخاطبة الشعب الياباني وتعريفه بقيم الإسلام الصحيح والقيم العربية الأصيلة والدور المحوري الذي تقوم به المملكة في خدمة العالم أجمع عبر نشر الثقافة والفكر والقيم التي تدعو إلى التسامح واحترام الآخر بعيدًا عن أية تشوهات أو إساءات أو انحرافات يروج لها البعض.

*مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية

الاستفادة من تجربة مجهود الإنسان ولم تعتمد على تصدير الموارد الاقتصادية

نحو شراكة استراتيجية خليجية ـ يابانية: الاستعداد والتخطيط والرؤية

يمكن لليابان أن تشكل نموذجا للتوجه الخليجي الجماعي المشترك، وذلك بالأساس نابع من تشابه المصالح الخليجية مع اليابان، وتشابه المصالح اليابانية مع دول الخليج، حيث تتركز المصالح والعلاقات على التجارة في مواد النفط تصديرًا من جانب دول الخليج واستيرادًا من جانب اليابان، كما تتشابه على جانب الصادرات اليابانية/ الواردات الخليجية أيضا، والتي تتركز على الصناعات والسيارات والآلات والتجارة في المواد التقنية والاستثمار وتوطين التكنولوجيا، وكما أشار البعض فإن الطاقة هي قلب التجارة النابض بين اليابان ودول الخليج، وهي المحرك الأساسي لعلاقات الجانبين، حيث تفتقر اليابان إلى الموارد الطبيعية اللازمة لتأمين استمرارية إنتاجها الصناعي والتكنولوجي، بينما تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون بشكل كبير على الصادرات من النفط والغاز[1] ضلًا عن ذلك فإن ما تتطلع إليه دول المجلس الست في علاقاتها المستقبلية مع اليابان هو أيضا متقارب، حيث ترغب في الاستفادة من التقدم الياباني في المجالات عالية التكنولوجيا، فضلا عن المجالات الجديدة كالبيئة والزراعة والتكنولوجيات اليابانية المتطورة في مختلف المجالات، والدخول في شراكات استراتيجية كبرى مع اليابان، وفي المساعدة في تطبيق الرؤى الاستراتيجية والخطط الوطنية، وتتعزز تلك التوجهات الخليجية بمعرفة أن اليابان هي أحد أهم الشركاء التجاريين للمجلس، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٧١ مليار دولار في العام ٢٠١٣.

د. معتز سلامة

وعلى الرغم من الطموحات الكبيرة لدول المجلس في العلاقة مع اليابان فلا يبدو أنه من السهل تغيير هذه المعادلة في العلاقات الخليجية اليابانية كثيرًا في العقود المقبلة، فاحتياجات اليابان تتزايد على واردات النفط والغاز، كما أن احتياجات دول شرق آسيا إلى النفط سوف تتعاظم أيضًا، مما يعني أن مكانة دول الخليج سوف تزداد في الفضاء الآسيوي مع ازدياد عمليات الصناعة والتحديث والتنافس بين القوى الصاعدة في آسيا، وفي التنافس بين آسيا والعالم على الحصص من الرأسمال العالمي. ومن ثم فإنه من المهم لدول مجلس التعاون أن تعمل على تعظيم وتنويع أسباب وآليات الطلب الياباني عليها حتى لا يقتصر ذلك على مجالات النفط والغاز وكسوق للصادرات اليابانية. ويتطلب ذلك البحث فيما يمكن لدول المجلس أن تقدمه جماعة إلى اليابان وما يمكن لليابان أن تقدمه إلى دول المجلس جماعة وليس كدول منفردة. فضلا عن ذلك يربط دول الخليج باليابان ظرف دولي متشابه فكلاهما مندمج منذ عقود في علاقة خاصة مع العالم الرأسمالي ومرتبط بأشكال أمنية ودفاعية مختلفة مع الولايات المتحدة، وكلاهما يسعى الآن إلى تحرير علاقاته الخاصة الأمنية والدفاعية تلك أو على الأقل التعامل مع ضرورات البحث عن بدائل لها حاليا وفي المستقبل، سواء بدوافع داخلية خاصة أو بضغط أمريكي فعلي، وهي مرحلة جديدة يتوجه إليها الجانبان معًا.

بدايات التوجه الجماعي نحو اليابان:

بدأ التوجه الخليجي الجماعي نحو اليابان منذ عشرين عامًا وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وكان الإعلان الرسمي عن ذلك مع قرار المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته الثامنة بدخول دول المجلس في مفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وقراره في دورته الحادية عشرة، بإقرار مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول المجلس كمجموعة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، والذي حدد من بينها اليابان. حيث قام أمين عام المجلس بزيارة إلى اليابان

الإطار الخليجي الجماعي مع اليابان يدور في أطر عامة وليس تنفيذية وأغلب الحوارات التي دارت بين الطرفين موضوعات نظرية وفكرية

عام ١٩٨٦م، تلاها عقد سلسلة من جولات المباحثات الخليجية اليابانية، عقدت أولاها في طوكيو ١٩٨٧م، وعقدت الجولة الرابعة في الرياض ١٩٩٥م، وقد ناقشت تلك الجولات مجالات التعاون الاقتصادي على نحو شامل من تجارة واستثمار وتدريب وطاقة ونقل وتكنولوجيا، ولكن لم تكن هناك مجالات محددة للبحث والخروج بنتائج وتقديم اقتراحات[٢]؛ فكان تناول هذه المواضيع يتم بشكل عام دون التوصل إلى اقتراحات محددة، حيث تحاشى الجانب الياباني على الدوام الدخول في أية التزامات معينة، إلاّ أنه في جولة عام ١٩٩٥م، وبإصرار من دول المجلس وافق من حيث المبدأ على تشكيل فريق عمل للتجارة والاستثمار، على أن يتفق لاحقاً على كيفية تشكيله وبرنامج عمله، ولم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا الفريق حتى الآن. وأعقب هذه الجولات جولات وحوارات متعددة، وعقدت العديد من الفعاليات المشتركة، لكن النتائج المتحققة لم تكن بالمستوى المرجو؛ كما جرى عقد مؤتمرين لرجال الأعمال من الطرفين، الأول في طوكيو في نوفمبر ١٩٩٤م، والثاني في البحرين في نوفمبر ١٩٩٧م[٣]، واقترحت قطر تأسيس منتدى للحوار الخليجي الياباني، وعقد المؤتمر الأول لحوار الحضارات الإسلامي - الياباني في مارس ٢٠٠٢.

وبلغ التنسيق الخليجي الياباني مرحلة جديدة مع توقيع مجلس التعاون واليابان في الرياض على مذكرة تعاون للحوار الاستراتيجي في يناير ٢٠١٢، تحدد آلية للحوار والتعاون ضمن ثلاثة مسارات "السياسي - الاقتصادي - الثقافي"، بهدف تعزيز العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة والبيئة والصحة والثقافة والتعليم والبحث العلمي، وفي بداية ٢٠١٣، تم الاتفاق على خطة العمل المشترك "٢٠١٣-٢٠١٦" بصيغتها النهائية، والتي تحدد مجالات التعاون والأهداف الرئيسية والآليات والفعاليات المقترحة خلال فترة هذه الخطة[٤]. وفي يناير ٢٠١٥ عقدت اللجنة المشتركة لكبار المسؤولين والمختصين بين مجلس التعاون واليابان اجتماعها في طوكيو، وتضمنت الاجتماعات أربعة مجالات تم الاتفاق عليها في خطة العمل ٢٠١٣م، ووزعت المجالات على أربع فرق عمل تشمل: الحوار السياسي، والتجارة والاستثمار، ومجال الرعاية الصحية، والزراعة[٥].

وبين هذه الخطوات المتقدمة في مجالات العمل المشترك، شهدت العلاقات بين دول المجلس واليابان العديد من الفعاليات، من ذلك اختيار العاصمة اليابانية طوكيو المحطة العاشرة ضمن برنامج فعاليات أيام مجلس التعاون الخليجي في آسيا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أبريل ٢٠١٥م، والتي أتت بناء على قرار من وزراء إعلام دول المجلس بهدف تعميق العلاقات وزيادة التواصل وتبادل الخبرات وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات وتطوير التفاهم المتبادل والمساهمة في ثقافة السلام وتحقيق الرفاهية والنماء الاقتصادي بين دول وشعوب المجلس وبقية دول القارة الآسيوية وشعوبها. ومن فعاليات وجلسات الندوة المشتركة التي عقدت في طوكيو يتضح أجندة اهتمام الجانبين ومصالح كل منهما مع الآخر، حيث تضمنت الندوة جلسات حول "واقع التعاون الاقتصادي بين دول المجلس واليابان وسبل تطويره"، و"تبادل الخبرات العلمية والعملية الصناعية بين اليابان ودول المجلس"، و"الطاقة البديلة "، و"حوار الحضارات بين دول المجلس واليابان"، و"التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ونقل التقنية" و"تعزيز العلاقات الخليجية اليابانية"، و"دور وسائل الإعلام في تعزيز التفاهم المتبادل بين دول المجلس واليابان بعيدًا عن الصورة النمطية" و"أفضل مجالات التعاون الممكنة بين دول المجلس واليابان في مجال الإعلام"، و"الإعلام ودوره في التعامل مع الأزمات الطبيعية والإنسانية"[٦].

ولكن على الرغم من التقدم في الحوار مع اليابان إلا أنه يلاحظ ملاحظتين أساسيتين:

(١) أن الإطار الخليجي الجماعي مع اليابان (عبر أجهزة مجلس التعاون) يدور في الأغلب حتى الآن في أطر عامة وليس تنفيذية، وهو ما يتضح من طبيعة الفعاليات وموضوعاتها، وأغلبها موضوعات نظرية وفكرية، ومن الصعب معرفة ما يجري تنفيذه من التوافقات الجماعية مع الطرف الياباني، حيث أن أغلب ما يجري في الأوعية الجماعية هي بالأساس حوارات بينية، ولا تتخذ صيغًا تنفيذية. ويعني ذلك أن دول المجلس تدخل في علاقاتها الجماعية مع اليابان من دون رؤية أو استعداد أو تخطيط جماعي مسبق يعتمد على التنسيق في الأهداف والمصالح المشتركة، وأنه على الرغم من تشابه مصالحها مع الجانب الياباني إلا أنها لا تسلم لمنظمتها الجماعية بحق التفاوض باسمها، وإنما تختص بذلك وزاراتها وحكوماتها الوطنية.

(٢) أن العلاقات الخليجية اليابانية لا تزال علاقات ثنائية بين دول، وليس بين المجلس كتكوين جماعي واليابان كقطب اقتصادي كبير في آسيا والعالم؛ فليس هناك إدارة للعلاقات عبر الآلية الجماعية ولم تسفر جولات الحوار عن اتفاقيات أساسية جرى توقيعها في السياق الجماعي، ولم تدخل دول المجلس

كجماعة في تكتل مصلحي تفاوضي مع اليابان، وإنما اقتصرت على علاقاتها الثنائية من خلال الرؤى الخاصة لكل منها، وهذا يعني أن المجلس كمنظمة إقليمية ليس هو الوعاء الذي يجري فيه نهر العلاقات الخليجية اليابانية، وعلى الرغم من أن ذلك هو تفضيل دول المجلس إلا أنه وافق التوجه الياباني الذي فضل أن يدخل في علاقات ثنائية وليس عبر الكيان الجماعي لمجلس التعاون، وهو الأسلوب الأمريكي نفسه الذي حرص على جعل علاقاته مع دول المجلس على المستوى الثنائي.

الحاجة إلى توجه جماعي مخطط:

إدراكًا لحقيقة صعوبة تفعيل الوعاء الجماعي لمجلس التعاون الخليجي في سياق العلاقات الخليجية اليابانية، فإنه من المهم أن يقوم المجلس بدور استكشافي رؤيوي لتعزيز أدوار القوة الناعمة في العلاقات البينية، بهدف إخراج هذه العلاقات من دوائر المصالح الاقتصادية ضيقة الأبعاد؛ فحتى الآن لا تمكن الصيغة التأسيسية القانونية والرسمية لمجلس التعاون وفقًا لنظامه الأساسي من إسناد أمر العلاقات السياسية والاستراتيجية لدوله إلى الهياكل الجماعية، وهو ما يعني أنه لأمد غير معلوم ستظل العلاقات الدولية للدولة منفردة هي الأساس في توجه دول المجلس وسياساتها الخارجية مع اليابان وغير اليابان، وهو ما يعني ضرورة فهم دور المجلس كمؤسسة في ضوء ما يمكن له القيام به في ظل وضعيته القانونية الراهنة، وفي ظل ذلك تبرز أهمية تعزيز المجلس لدوره كبيت خبرة جماعي لدوله.

ومن المهم إخراج العلاقات الخليجية – اليابانية، واليابانية – العربية بوجه عام، من دائرة التسييس، التي تهدر إمكانات الاستفادة الخليجية والعربية من طاقات وقدرات اليابان الأساسية، حين تدفعها إلى الاشتباك في مجالات وساحات وأدوار ليست أدوارها الأساسية. وعلى سبيل المثال فإنه سيكون عديم الفائدة أن تتجه جهود مجلس التعاون الخليجي نحو دفع اليابان إلى تبني مواقف فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أو في المواجهة مع إيران أو في شأن الأزمات السياسية المختلفة التي يمر بها العالم العربي مثل أزمة اليمن أو سوريا أو ليبيا، حيث لن يكون ما تضيفه اليابان في هذا الخصوص من تأييد ودعم للمواقف العربية سوى تصريحات تضامنية باهتة بلا مضمون أو معنى أو فائدة سياسية على أرض الواقع، وليكن الأساس في مستقبل العلاقة الجماعية هو تحديد النمط الأمثل للاستفادة من نموذج اليابان، وهو النمط المرتكز إلى الارتقاء بالشؤون الوطنية الجماعية لدول المجلس والنهوض بتجربتها التحديثية والتنموية.

ضمن هذا السياق المؤسسي الرسمي الواضح يمكن طرح النقاط التالية في سياق تعزيز التوجه الخليجي الجماعي نحو اليابان المرتكز إلى استعداد مسبق وتخطيط ورؤية:

أولاً: تعميق نموذج اليابان النهضوي في دول المجلس: يعني ذلك أهمية تعزيز دور الأنشطة العلمية في المجلس المختصة بالبحث في أسباب وأسرار التجربة اليابانية والنموذج الياباني، والتي تذهب أبعد من التحليلات الشائعة، والاستفادة من جوانب تلك التجربة خليجيًا، فنموذج التنمية المستدامة في اليابان القائم على القدرة البشرية والتصنيعية وقدرات الأدمغة والعقول والمعرفة والتقدم العلمي والبحثي والتعليمي، يختلف كثيرًا عن التجربة التنموية لدول المجلس التي استندت إلى الموارد النفطية والمالية بالأساس. وفي ظل اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض وتراجع المكانة العالمية لعصر النفط سوف تطرح تحديات على دول المجلس من جراء تبني خطوات التحول من مجتمعات الرفاه والوفرة إلى مجتمعات العمل وتوطين الوظائف واستثمار العقول، وفي ظل ذلك تزداد أهمية الاستفادة من النموذج الياباني كنموذج قائم على المجهود العقلي والعلمي للبشر. وفي الحقيقة، فإن هناك جوانب شبه وتقارب في أنماط العمل الاقتصادي بين دول الخليج واليابان يمكن توظيفها مثل التقارب في النموذج الاقتصادي الرأسمالي، ولكن هناك خطوات وحلقات مفقودة بين النموذج الياباني المكتمل ونموذج دول المجلس الذي يتضمن ثقوبًا عديدة ينبغي استكشافها من الآن حتى تكمل دول المجلس استعداداتها لعصر ما بعد النفط.

ثانيًا: الاستفادة بتجربة اليابان في التوفيق بين الحداثة والأصالة: تمكنت اليابان من تقديم تجربة ثقافية توافقية بين الحداثة التي تمثل الغرب، والأصالة الآسيوية التي نجحت في تقديمها للعالم، بينما الإشكالية الكبيرة في العالم الإسلامي (ومنه دول الخليج) تتمثل في غياب المنهج في دمج الحداثة الغربية مع الأصالة والهوية الإسلامية، مما نتج عنه كثير من التناقضات الاجتماعية والثقافية والنفسية بين قطاعات واسعة من المجتمعات الإسلامية[٧]، وهو ما يبرز فيما تشهده الدول العربية والإسلامية من زلازل اجتماعية واضطرابات سياسية مستدامة، وفي هذا الصدد تستطيع اليابان أن تشكل جسرًا بين الحضارة الإسلامية والحضارات الآسيوية، وأن تبني الجسور بين النموذج الحضاري الياباني والإسلامي في ظل استيعاب خاص للثقافة الغربية. وفي ظل الإشكالية الراهنة التي يعاني منها العالم الإسلامي ومنه دول مجلس التعاون الخليجي والخاصة بانتشار العنف والإرهاب والنماذج السلوكية والتأويلات الفقهية غير المؤمنة بحرية الآخر، تستطيع اليابان أن تقدم تجربتها لدول المجلس التي تساعد على تجاوز التعثر في التوفيق بين الهوية الثقافية الإسلامية وقيم الحداثة، كما تستطيع أن تدير حوارًا مع دول الخليج بشأن أسباب السلام والأمان النفسي اللذين تتحلى بهما الشخصية اليابانية وعوامل ترسيخ قيم العمل والأسرة. وهنا يمكن لمجلس التعاون أن يدخل في شراكة كبرى مع اليابان كممثل للعالم الإسلامي، وبهدف الاستفادة بالقيم اليابانية في الارتقاء بثقافة العمل والإعمار والجهاد المدني بدلا

دور المجلس في إدارة العلاقات الجماعية لم يرتق إلى المنظمات الجماعية الكبرى وما زال للدول الكلمة الفصل في الاتفاقيات الجماعية

عن الجهاد المسلح والعنيف، وجهاد الدنيا بدلا من تحول الجهاد إلى ظاهرة مرضية وعدمية في ظل تأويلات خاطئة.

ثالثًا: مشروع خليجي لتوطين الصناعات ونشر ثقافة العمل والتدريب: على الرغم من العلاقات الخليجية اليابانية المتشعبة، فلم تستفد دول المجلس الاستفادة الكاملة من جوانب التميز العالمي لليابان، فلم تعمل على توطين التكنولوجيا اليابانية وتدريب الكوادر البشرية لإقامة صناعة للسيارات أو الأدوات الكهربائية والطبية أو صناعات الكمبيوتر وغيرها من الصناعات اليابانية المتطورة جدًا، والاستثمار في المعرفة والخبرات الفنية[٨]، وهذا النمط هو ما يجب تغييره في الفترة المقبلة، من خلال امتلاك رؤية ومشروع خليجي جماعي، يتجه إلى تكريس جوانب الاستفادة من الخبرات اليابانية، واستنساخ نماذج وبيئات ومصانع حاضنة لآلاف العمال من المدربين والمهنيين، مع تربية الكوادر المؤهلة للقيادة والتدريب والعمل. وهذا هو أهم ما يمكن لليابان أن تقدمه للدول الأخرى. فبشكل عام، من المهم أن تسعى دول المجلس في علاقاتها مع الدول المتقدمة لأن تحصل منها على ما يمكن أن تقدمه من جوانب تميزها وأسرار ازدهارها، لا أن تركز بالأساس على ما ترغب في أن تحصل عليه من مواقف إسناد تضامنية في قضاياها السياسية، في الأغلب ليس لها قيمة فعلية على أرض الواقع ويجري تبنيها من باب المجاملات، وبينما تتكلف دول المجلس أثمانًا اقتصادية كثيرة لأجل الحصول على تلك المواقف التساندية فإن الدول المتقدمة تجني الكثير من المصالح الفعلية.

رابعًا، المساعدة اليابانية في تنفيذ الرؤى الاستراتيجية الخليجية، ففي سياق استعدادها لعصر ما بعد النفط ورؤية قياداتها لعظم التحديات، صدرت عن كل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، عمان، البحرين، قطر، الكويت) رؤى استراتيجية وطنية بمديات زمنية تتضمن ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، ولقد حملت أغلب هذه الرؤى وعودًا كبرى تستهدف بالأساس استدامة معدلات النمو وتجاوز آثار انخفاض المكون النفطي في اقتصادياتها، وطرحت هذه الرؤى أهدافًا وطنية محددة، وبعض هذه الرؤى انطلق من طموحات واعدة وأهداف يرى البعض بصعوبة تحقيقها في آجالها الزمنية القصيرة. وفي ظل هذه التوجهات والأفكار والمشروعات والرؤى الكبرى التي تتحرك نحوها دول الخليج، يمكن لليابان أن تشكل بيت خبرة لدول المجلس، حيث يستطيع الفكر الياباني والعقول اليابانية والأيدي العاملة اليابانية أن تقدم مساعدات فنية وعلمية هائلة لدول المجلس تمكنها من تجاوز الفجوة بين هذه الرؤى والواقع، وتحديد ما يمكن تنفيذه من الآن وما ينبغي تأجيله لفترة أو استبداله.

بهذه الجوانب وغيرها يستطيع مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية أن يعظم دوره، في سياق تكوينه السياسي وفي ظل الحدود الرسمية والقانونية الخاصة بأوضاع صناعة القرار في سياقه الجماعي.

المراجع

١ – د. جمال عبد الله ود. ناصر التميمي، العلاقات الخليجية-اليابانية: ماذا بعد الطاقة؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510258214948618 2.html

٢ د. نصرة البستكي، اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤، ص ١٨٥، ١٨٦

٣ وكالة الأنباء السعودية، مجلس التعاون و٣٥ عاماً من الإنجاز / إضافة أولى، ٢٤/٠٥/٢٠١٦. http://spa.gov.sa/1503613

٤ وكالة أنباء الإمارات (وام)، فعاليات أيام مجلس التعاون تنطلق في محطتها العاشرة من اليابان، ٤/١٧/ ٢٠١٥. http://wam.ae/ar/news/arab/1395279387216.html
أيضا: صحيفة الرياض، "أيام مجلس التعاون" تبدأ في طوكيو.. الأربعاء المقبل، ١٨ أبريل ٢٠١٥. http://www.alriyadh.com/1040253

٥ وكالة الأنباء السعودية، مجلس التعاون و٣٥ عاماً من الإنجاز، مرجع سابق.

٦ وكالة أنباء الإمارات (وام)، فعاليات أيام مجلس التعاون مرجع سابق. أيضا: صحيفة الرياض، "أيام مجلس التعاون"، مرجع سابق.

٧ علي الطراح، الحوار الياباني الإسلامي، صحيفة الاتحاد، ٧ فبراير ٢٠١٥.

٨ حسام كمال الدين، دول الخليج واليابان.. من التبادل التجاري إلي الشراكة الاستراتيجية، صحيفة الأهرام، ١٤ إبريل ٢٠١٣.

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية. مدير برنامج الخليج العربي بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

تأثير التعاون الخليجي - الياباني على دعم القضايا العربية

حان وقت تغيير معادلة "النفط الخليجي مقابل السلع اليابانية"

شكلت التطورات المتتابعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع ما يعرف بانتفاضات الربيع العربي في ٢٠١١م، في عدد من الدول العربية مصدر تهديد لمصالح العديد من القوى الكبرى التي ترتبط بشراكات اقتصادية مع دول المنطقة، لا سيما منطقة الخليج العربي، التي تعتبر مصدرًا مهمًا للنفط، وتعتبر دولة اليابان إحدى هذه القوى التي تعتمد على النفط الخليجي بشكل كبير.

أحمد عسكر

ولما كان الاستقرار في منطقة الخليج العربي يمثل أهمية كبيرة لدى اليابان كونها تعتمد على هذه المنطقة في تأمين مصادر الطاقة، حيث تهتم اليابان بمنطقة الخليج على أساس أنها مصدر أساسي للنفط، كما أنها سوق واعدة للصناعات اليابانية، وفي ظل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وما تمثله من تهديد للمصالح اليابانية في المنطقة، ما فرض عليها ضرورة التواجد العسكري في منطقة الخليج إلى جانب التواجد الاقتصادي.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة الأمريكية صوب آسيا على حساب منطقة الشرق الأوسط، ترى اليابان في دول هذه المنطقة شركاء حيويين بإمكانهم المساهمة في تنامي مستقبل الاقتصاد الياباني، خاصة وأن اليابان بصدد استعادة توازنها الجيوسياسي من خلال بناء تحالفات جديدة، في ظل سعيها نحو استعادة مكانتها على الخريطة العالمية بعد سنوات من الانكماش السياسي.

واستنادًا لما سبق، يتناول المقال طبيعة العلاقات الخليجية اليابانية، ومنطلقاتها، ويتطرق إلى السياسة الخارجية اليابانية، ومن ثم دراسة الموقف الياباني من بعض القضايا العربية.

طبيعة العلاقات الخليجية اليابانية

تمتد العلاقات الخليجية اليابانية إلى عقود مضت، وتمثل المصالح الاقتصادية أساس تلك العلاقات، لا سيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة حيث تعتبر إمدادات النفط والغاز من دول الخليج العربي بمثابة العمود الفقري في العلاقات الخليجية اليابانية، فنجد أن أكثر من ٨٠٪ من واردات اليابان من النفط يأتي من منطقة الخليج، وارتفع حجم تلك الواردات في عام ٢٠١٤م، لتصل إلى ٩٨,٩٪، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر مصدّري النفط إلى اليابان، في حين تعتبر دولة قطر ثاني أكبر مصدّر للغاز الطبيعي لليابان، حيث زودتها بحوالي ١٨٪ من إجمالي احتياجاتها في ٢٠١٤، بينما جاءت دولة الإمارات في المرتبة السادسة بنسبة ٦٪، وسلطنة عمان في المرتبة التاسعة بنسبة ٤٪، هذا إلى جانب العلاقات الدبلوماسية والسياسية والثقافية والتجارية.

ومن ثم، تتحدد السياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي بمبدأين محوريين هما المصالح الاقتصادية والمتمثلة في إمدادات النفط من الخليج، بالإضافة إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين خطوط الملاحة من الخليج حتى الموانئ اليابانية.

ومع تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، أضحت اليابان هي الشريك التجاري الأول مع منطقة الخليج العربي لفترة طويلة من الزمن، إلا أنه على مدار العقد الماضي تراجعت

تتحدد السياسة اليابانية تجاه الخليج بمبدأين هما المصالح الاقتصادية والاعتماد على أمريكا في تأمين الملاحة

اليابان إلى المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي والصين، وسط توقعات بتجاوز قوى اقتصادية صاعدة مثل الهند وكوريا الجنوبية لليابان في المنطقة. وقد بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى الخليج العربي حوالي ٢٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، في حين بلغت حوالي ٢٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، حيث تتمثل أهم الصادرات اليابانية في السيارات والآلات ومعدات النقل، التي تمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الواردات الخليجية من اليابان. في حين أن ١٧٪ من صادرات منطقة الخليج تذهب إلى اليابان، حيث بلغ حجم التجارة البينية بينهما حوالي ١٦٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

وبموازاة الحضور الاقتصادي هذا، يأتي الحضور الأمني والعسكري، حيث تعتبر اليابان أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن الطاقة بالنسبة لها، ومن ثم تجسد الحضور العسكري الياباني في منطقة الخليج من خلال إرسال بوارج حربية إلى غرب المحيط الهندي، وإرسال سفن حربية إلى خليج عدن وبحر العرب من أجل مكافحة القرصنة، فضلاً عن إجراء مناورات عسكرية لإخلاء منطقة الخليج من الألغام، وإجراء تدريبات عسكرية مع بعض دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في العراق، والسعي لامتلاك قاعدة عسكرية في دول جيبوتي لتعزيز التواجد العسكري في تلك المنطقة المهمة.

وتواجه العلاقات الخليجية اليابانية عددًا من التحديات الداخلية والخارجية أمام تطويرها، فلا تزال العلاقات بينهما تنحصر في نطاق ضيق مما لا يؤسس شراكة حقيقية بين الطرفين، فضلاً عن التعامل الياباني وفقًا لمقولة « النفط الخليجي مقابل السلع اليابانية» وانحسار العلاقات في مصادر الطاقة دون التطرق إلى المجالات الأخرى، وربما يعزى ذلك إلى تقارير تعتبر دول الخليج تفتقر إلى عدم وجود بنية اقتصادية حقيقية، والافتقار إلى قوانين استثمارية فاعلة، فضلاً عن عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتأثيرها بالطبع على منطقة الخليج. كما أن دول الخليج تنظر إلى اليابان على أنها لا يمكن أن تصبح قوة عالمية ذات شأن في المحافل الدولية سياسيًا، ومن ثم فقد قل استفادة الخليج من التكنولوجيا اليابانية. هذا بالإضافة إلى تأثر الطرفين بالمظلة الأمريكية، خاصة في ظل تصاعد النجم الصيني في المنطقة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ومنطقة الخليج العربي حوالي ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤م.

وفي تصريح مهم لرئيس الوزراء الياباني تشينزو آبي خلال إحدى زياراته للمملكة العربية السعودية في يونيو ٢٠١٣م، صرح بأن القرن الحادي والعشرين بالنسبة لليابان ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج هو قرن التعايش والازدهار المشترك، الأمر الذي يتطلب تجاوز التعاون الاقتصادي والصناعي إلى تقوية الروابط السياسية والأمنية والتعاون الفني، ومن ثم اتخذت العلاقات الخليجية اليابانية منحى جديدًا خلال الفترة الماضية، حيث تتقدم المصالح المشتركة على الصعيد السياسي والأمني والعسكري والثقافي، بالتوازي مع المصالح الاقتصادية، ويمثل إقامة الحوار الاستراتيجي الخليجي الياباني منذ عام ٢٠١٢ خير دليل على ذلك.

السياسة الخارجية اليابانية في ظل المتغيرات الحالية

قبل وصول رئيس الوزراء الياباني الحالي تشينزو آبي إلى السلطة مجددًا في عام ٢٠١٢م، لم تكن اليابان تسعى لتحقيق مكاسب سياسية في سياستها التي غلب عليها الطابع الحيادي، أو ممارسة دور عسكري أو أمني منافس للدور الأمريكي أو الصيني أو الروسي في بعض المناطق ومنها المنطقة العربية، وإنما تركزت السياسة اليابانية على تحقيق شراكة استراتيجية تنعكس عليها بعوائد اقتصادية مباشرة.

وإبان وصول آبي إلى السلطة، ما لبثت أن تغيرت السياسة اليابانية حيث استطاعت إطلاق دينامية سياسية ودبلوماسية جديدة، بالإضافة إلى إطلاق سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية في إطار السعي نحو إعادة تموقع اليابان على الساحة العالمية والإقليمية كفاعل مهم. فقد أضحت السياسة اليابانية أكثر ديناميكية عبر الانخراط في القضايا الدولية والإقليمية، الأمر الذي يلقي بظلاله بالطبع على علاقاتها مع دول الخليج. كما تسعى اليابان إلى إعادة الأهمية للسيادة الدبلوماسية والدفاعية بنفس القدر الذي توليه للتنمية الاقتصادية ومصادر الطاقة كإحدى أولويات السياسة اليابانية على مر العقود الماضية.

وللانخراط في تلك السياسة الجديدة، شرعت الحكومة اليابانية في إصدار العديد من التشريعات والإجراءات الدستورية والدبلوماسية وكذلك العسكرية من أجل إعادة تشكيل الأمن القومي الياباني، وتعزيز الدور الخارجي لليابان بدلا من الاستراتيجية المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية والمتمثلة في النظرة السلمية للنظام الدولي. كما قامت الحكومة بالعمل على زيادة الميزانية العسكرية تدريجيًا، حيث أقر البرلمان

زيادتها بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠١٦م، ليسجل الإنفاق العسكري السنوي حوالي ٤٢,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى زيادة القوة الجوية والبحرية اليابانية، علاوة على تقليل القيود الدستورية على القوات المسلحة وتمرير قوانين من شأنها السماح للقوات المسلحة اليابانية التعاون مع الشركاء في مهمات محدودة. وقد وافق البرلمان الياباني في عام ٢٠١٣م، على إنشاء مجلس الأمن القومي لتقديم خطط جديدة للأمن القومي الياباني، وفي عام ٢٠١٤م، حصل رئيس الوزراء على موافقة البرلمان بشأن توسيع أنواع الأسلحة التي تستوردها اليابان، فضلاً عن التوسع في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما سارعت اليابان للانخراط في المنظمات الإقليمية مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي واتحاد دول جنوب شرق آسيا.

ومن ثم، تسعى اليابان إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى نفوذ استراتيجي لتتحول إلى قوة كبرى في العالم. وجدير بالإشارة إلى أن السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج العربي ترتكز على محورين أساسيين؛ المحور الأول يتمثل في كون اليابان إحدى أكبر القوى العظمى في العالم اقتصاديًا، ومن ثم فهي تتطلع إلى المساهمة في تسوية النزاعات والصراعات القائمة في بعض مناطق العالم، ويتمثل المحور الثاني في الاعتماد المتبادل بين اليابان ودول الخليج العربي فيما يتعلق بمصادر الطاقة، الأمر الذي يدفع اليابان لتعزيز علاقاتها مع منطقة الخليج العربي.

العلاقات الخليجية اليابانية: تقدم المصالح السياسية والأمنية والعسكرية بالتوازي مع العلاقات الاقتصادية

موقف اليابان من بعض القضايا العربية

في الوقت الذي تكتسب فيه منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة بالنسبة لليابان، كونها سوق مهمة لتصريف المنتجات اليابانية، وأحد المصادر المهمة للطاقة، إضافة إلى خبرات معظم دولها في مجال مكافحة الإرهاب، نجد أن السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط والقضايا العربية قد مرت بثلاث مراحل؛ اتسمت المرحلة الأولى بعد حصول اليابان على الاستقلال في عام ١٩٥٢م، بالحياد التام. أما المرحلة الثانية التي امتدت في الفترة من ١٩٧٣- ١٩٩١م، فاتسمت بمساندة يابانية للحقوق العربية، وكان ذلك بهدف الحصول على النفط العربي. في حين أن المرحلة الثالثة التي بدأت منذ انتهاء الحرب الباردة وتحرير دولة الكويت قد اتسمت بتراجع التأييد الياباني للموقف العربي، واتجهت اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الشراكة الاستراتيجية والعلاقات الثنائية المتميزة بينهما.

وإبان أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، أضحت السياسة الخارجية اليابانية تابعة للسياسة الأمريكية في العالم وفي المنطقة العربية، وهو ما برز في موقفها تجاه عدد من القضايا العربية، التي سيتم تناول عدد منها:

الصراع العربي الإسرائيلي

تعتبر اليابان تحقيق عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط أمرًا حيويًا ومهمًا من أجل الاستقرار في المنطقة، وترى أن السلام لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات الجادة بين الأطراف المعنية، كما طالبت ببذل المزيد من الجهد لبناء الثقة المتبادلة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة، وأعلنت اليابان استمرارها في مطالبة إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية كونها تعارض الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي.

وقد قامت اليابان بتقديم المساعدات والمنح إلى فلسطين، والتي تجاوزت مليار دولار منذ عام ١٩٩٣م، حيث تمثلت في بناء المساجد وعدد من البرامج مثل رعاية الأطفال والمرأة، كما بلغ حجم المساعدات اليابانية لفلسطين خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩م، حوالي ٨% من إجمالي المساعدات المقدمة لفلسطين.

وفيما يخص تطورات القضية الفلسطينية خلال الآونة الأخيرة، تسير المساعي اليابانية وفقًا لـ «خارطة الطريق للسلام بالشرق الأوسط» التي تم وضعها من قبل مبادرة اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل الدولتين، وتحفيز الحوار السياسي، وبناء الثقة بين الأطراف المعنية بغية سلام دائم في المنطقة.

الحرب على العراق

أعلنت اليابان توافقها التام مع السياسة الأمريكية تجاه العراق، وفي نفس الوقت طالبت اليابان ببذل الجهود الدبلوماسية بغية التوصل إلى حل سلمي لنزع أسلحة العراق، كما قامت بالوساطة لدى الحكومة العراقية آنذاك من أجل الوصول إلى اتفاق يتضمن القبول بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، إلا أن تلك المحاولات قد باءت بالفشل بسبب عدم تعاون الحكومة العراقية. وقبيل الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، حاولت اليابان إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يتضمن إذعان العراق لرغبة المجتمع الدولي، غير أنه قد باء بالفشل أيضًا، إلى أن تم الغزو الأمريكي للعراق في أبريل ٢٠٠٣م. وبعد انتهاء الحرب، لم يقتصر الاهتمام الياباني بالمسألة

السياسة الخارجية اليابانية تجاه القضايا العربية مرت بثلاث مراحل الأولى بدأت عام ١٩٥٢ والثالثة مع انتهاء الحرب الباردة

العراقية فيما يخص المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، وتقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تضررت من الحرب على العراق فقط، بل امتدت لتشمل مشاركة اليابان في إعادة إعمار العراق، علاوة على إرسال اليابان لقوات يابانية لمساعدة القوات الأمريكية في تدمير الأسلحة العراقية وقوات حفظ السلام في العراق.

الأزمة السورية

إبان اندلاع الأحداث في سوريا في مارس ٢٠١١م، دعت اليابان إلى نبذ العنف والجلوس إلى طاولة الحوار، واعتماد الحوار السياسي بين الأطراف السياسية السورية، وعدم عسكرة الأزمة. ومع استمرار الأحداث على الساحة السورية قامت الخارجية اليابانية بإغلاق سفارتها في دمشق لاعتبارات أمنية وليست سياسية، كما استضافت في نوفمبر ٢٠١٢م، الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الدولي لأصدقاء الشعب السوري، الذي استضافته قارة آسيا لأول مرة. وفي ديسمبر ٢٠١٢م، اتخذت اليابان قرارًا بسحب جنودها من هضبة الجولان السوري المحتل، وبدأت في سحب الدفعة الأولى من جنودها في فبراير ٢٠١٣م، واستمر موقف اليابان قائمًا حيث طالب وزير الخارجية الياباني فوميو كوشيدا خلال مؤتمر جنيف الثاني في يناير ٢٠١٤م، المجتمع الدولي بممارسة الضغوط على الأطراف المعنية من أجل نبذ العنف بشكل فوري، وأوضح أن سوريا لن تنعم بالاستقرار ما لم ينفذ بيان جنيف، وأشار إلى أن الحوار هو السبيل لاستعادة سوريا وليس الصراع على السلطة.

ومن ثم، تتضح المقاربة السلمية لليابان فيما يخص الأزمة السورية، حيث ترفض اليابان الخيارات الأمنية التي تضر بالموقف، كما ترى ضرورة جلوس السوريين على طاولة المفاوضات لبحث الواقع والمستقبل السوري دون إملاءات أو ضغوط خارجية.

الاتفاق النووي مع إيران

بعد توقيع الاتفاق النووي بين الغرب وإيران في يوليو ٢٠١٥م، والذي يقضي بالتزام إيران بإنهاء الشق العسكري من برنامجها النووي، والاكتفاء بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والموافقة على السماح للمنظمات الدولية المعنية بالتفتيش للحد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، أعربت اليابان عن نيتها تقديم المساعدة لإيران فيما يتعلق بدعمها في صياغة القوانين واللوائح المحلية وتدريب الأفراد في هذا المجال. وكانت اليابان ضمن الدول التي قامت برفع العقوبات عن إيران، واستأنفت العلاقات معها، حيث صرحت اليابان بأنها تنوي الاستفادة من الاتفاق النووي بين إيران والغرب اقتصاديًا، كما أعلنت عن نيتها تشكيل مجلس للتعاون من أجل تعزيز الاتصال بين البلدين. وفي نفس السياق، أعلنت الشركات اليابانية عن نيتها العودة للاستثمار في مجال النفط والغاز في إيران، إضافة إلى شركات التأمين على الصفقات التجارية ، وأعلنت شركات أخرى مثل سوزوكي موتورز عن عودتها للسوق الإيرانية بعد الإعلان عن رفع العقوبات.

عاصفة الحزم

أعلنت اليابان عن تفهمها لأسباب الحملة العسكرية للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد جماعة الحوثي المتمردة في اليمن في ٢٠١٥م، خاصة في ظل عجز الحكومة اليمنية عن وقف أعمال العنف والتصدي لإرهاب الحوثيين، وأكدت على أن الرئيس عبد ربه منصور هو الرئيس الشرعي لليمن. كما أبدت دعمها المستمر للجهود التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الأمم المتحدة من خلال فتح الحوار السياسي الشامل بين الأطراف السياسية اليمنية. وأشارت اليابان إلى أنها تأمل في تحقيق مساعي الدول الإقليمية من أجل وقف تفاقم الأوضاع في اليمن، فضلاً عن تنسيقها مع المجتمع الدولي في سبيل إعادة عملية الانتقال السياسي في البلاد برعاية أممية.

وختامًا، مع تزايد التوقعات بأن القرن الجاري هو قرن آسيوي بامتياز، وفي ظل التوقعات بشأن لعب طوكيو دورًا سياسيًا على الساحة العالمية كونها تمتلك قوة اقتصادية كبيرة إلى جانب التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها، واهتمامها الأمني المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، فضلاً عن التضارب في المصالح بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة بعد توقيع الاتفاق النووي بين الغرب وإيران، يدفع ذلك إلى القول بأن هناك فرصة متميزة من أجل بناء علاقات فاعلة بين دول الخليج العربي واليابان، ستكون لها تداعياتها المستقبلية بالنسبة للطرفين. كما يجب تجاوز معادلة «النفط الخليجي مقابل السلع اليابانية» من أجل تطور العلاقات في المجالات المختلفة، والسعي الخليجي نحو أخذ التجربة الحديثة اليابانية والنمو الاقتصادي والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة اليابانية على الأراضي الخليجية.

*باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة

طهران تسعى إلى التواجد في البحر الأحمر لتطويق المنطقة

العلاقات الإيرانية - الإريترية وتداعياتها على الأمن الخليجي

ترجع اهتمامات سياسة إيران الخارجية بالقارة الأفريقية إلى ستينيات القرن العشرين، أي تزامنًا مع حصول الدول الأفريقية على استقلالها، ولكن مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م، وما أعقبها من اضطرابات، وانشغال إيران بحربها مع العراق ١٩٨٠-١٩٨٨م، أصُيبت العلاقات الأفريقية - الإيرانية بنوع من الوهن والضعف الذي استمر حتى بداية عقد التسعينيات الذي شهد مزيدًا من الانفتاح من قِبل سياسة إيران الخارجية على كافة المستويات الدولية والإقليمية والقارية، وصولًا إلى حقبة التيار الإصلاحي بقيادة محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في إيران «مايو ١٩٩٧م»، حيث اتجه هذا النظام إلى تنشيط السياسة الإيرانية في أفريقيا، وذلك في إطار السياسة البرجماتية المتحررة -إلى حد ما- والتي انتهجها نظام خاتمي.

علي متولي أحمد

وبانتهاء الفترة الرئاسية للرئيس خاتمي شهدت الجمهورية الإيرانية انتخابات رئاسية عام ٢٠٠٥م، استطاع من خلالها محمود أحمدي نجاد الوصول إلى سُدة الحكم في إيران خلال الفترة «٢٠٠٥-٢٠١٣م»، ووضع نجاد القارة الأفريقية على رأس قائمة أولوياته، بل شكّلت مركزا مهما في سياسته الخارجية الطموحة، وحدث هناك نوع من التفاعلات السياسية بين إيران والقارة الأفريقية بشكل عام، وذلك من خلال تبادل الزيارات بينهما، وبذل جهودًا مضنية لترسيخ الوجود الإيراني في هذه القارة؛ لكونها أغنى وأكثر القارات ثراء، ولأهميتها الجيواستراتيجية بالنسبة لإيران وانطلاقًا من هذا كان للاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية ومنطقة القرن الأفريقي – خصوصًا- وفي القلب منها إريتريا خلال عهد أحمدي نجاد تداعيات وانعكاسات على الأمن القومي السعودي. لذا سلّط هذا البحث الضوء على العلاقات الإيرانية - الإريترية ليبرز أهم ملامح هذه العلاقات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثمّ ينتقل ليوضح ماذا تهدف إيران من هذه العلاقات، وانعكاسات ذلك على الأمن القومي السعودي.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني للدراسة، فقد رأى الباحثُ أن تكونَ فترة الدراسة محصورة بين عامي «٢٠٠٥ – ٢٠١٤م»، وهي الفترة التي تبدأ بوصول الرئيس أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في إيران، وتنتهي بالانقلاب الحوثي على السلطة الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

أولًا- العلاقات الإيرانية - الإريترية

أصبحت القارة الأفريقية ميدانًا للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، لعل أبرزها الجمهورية الإيرانية التي تحاول جاهدة تأسيس وتوطيد علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية خصوصًا التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية حتى تتمكن من التحكم في الممرات المائية الدولية، والتمركز في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ومن ثمّ يسهل عليها التحكم في حركة التجارة العالمية، لذا وقع أنظار الإيرانيين على إريتريا[1]. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا متى نشأت العلاقات الإيرانية – الإريترية؟ وما هي ملامح هذه العلاقات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية؟ وهل نجحت طهران في استراتيجيتها تجاه أسمرة؟ وكيف استغلت هذا النجاح؟ وماذا كانت تهدف إيران من علاقاتها مع إريتريا؟

أ- العلاقات السياسية

ترجع نشأت العلاقات السياسية بين إيران وإريتريا منذ عهد الخميني عام ١٩٧٧م، وفي حقيقة الأمر كان محمد عمر يحيى

زيارة أفورقي لإيران في مايو ٢٠٠٨ علامات فارقة في العلاقات الإريترية- الإيرانية وأرست قواعد التفاعل السياسي بين البلدين

ممثل جبهة التحرير الإريترية بالعراق هو مهندس هذه العلاقات حينها، عندما كان الخميني في منفاه بالعراق، وبعد وصول الأخير إلى السلطة فتح مكتبًا لجبهة التحرير الإريترية بإيران، وسمح لها بالتمثيل الدبلوماسي، وكان محمد عمر يحيى أول ممثل لها، ولم يكن للجبهة الشعبية الحاكمة في إريتريا علاقة مع إيران، لذا أبدت تحفظاتها على علاقة جبهة التحرير بإيران التي تُعد خصما لها، سجل الإيرانيون تراجعًا في علاقاتهم مع إريتريا بعد الحرب العراقية - الإيرانية، خاصة بعد أن كشفت تقارير بمشاركة فصائل إريترية معارضة في القتال إلى جانب القوات العراقية، وتطور الأمر إلى إغلاق مكتب جبهة التحرير، وصارت العلاقات معدومة منذ عام ١٩٨٤م. وبعدمًا استقلت إريتريا في عام ١٩٩٣م، اتهمت الأخيرة إيران بتصدير الثورة إليها، وتوترت العلاقات بينهما، ووصلت أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٦م،عندما قامت إريتريا باعتقال دبلوماسيين إيرانيين[٢].

وهكذا ظلت العلاقات متوترة بين البلدين حتى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦م، عندما أرسلت إريتريا مبعوثا لإيران لتأسيس علاقات دبلوماسية معها، بسبب تعكير صفو العلاقات بين إريتريا والدول الغربية التي وقفت بجوار إثيوبيا في النزاع الحدودي بين الأخيرة وإريتريا، وحينذاك صرّح أنديب ميسكل Andeab Meskel مدير مكتب شؤون الأفرو- آسيوية والمحيط الهادئ في وزارة الخارجية الإريترية - أن إيران ردّت بشكل إيجابي في الجهود الأولية لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وانتقدت القوى الغربية لتواطئها مع إثيوبيا في رفضها لقرار ترسيم الحدود المشتركة بينهما عام ٢٠٠٢[٣].

ومن ثمّ نجحت الجهود المبذولة من الطرفين لتأسيس علاقات دبلوماسية بينهما، حيث أرسلت إيران سفيرها رضا العامري إلى إريتريا في يونيه ٢٠٠٧م، والذي قدّم أوراق اعتماده للرئيس الإريتري أسياس أفورقي Isayas Afewerki، واستقبله الأخير بحفاوة بالغة، وشكر أفورقي الشعب الإيراني لدعمه الروحي للدولة الإريترية في نضالها لنيل الاستقلال، وأضاف أن إريتريا تأمل في توسيع العلاقات والتعاون مع حكومة الرئيس السابق أحمدي نجاد، وصرّح بأن إريتريا تدعو لتوطيد العلاقات مع طهران، وترى أن تبادل السفراء المعتمدين يشكّل خطوة مهمة لتجسيد الهدف[٤]، من جانبها اعتمدت إريتريا سفيرها في باكستان سفيرًا غير مقيم في طهران[٥].

وحينذاك بدأ التفاعل السياسي بين البلدين بتبادل الزيارات من كبار المسؤولين، وكان أبرزها الزيارة التي أجراها أسياس أفورقي في ٢١ مايو ٢٠٠٨ م، لطهران، وكانت هذه الزيارة إحدى أهم العلامات الفارقة في العلاقات الإريترية - الإيرانية، نظرًا لما أسفر عنها من نتائج مهمة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفيما يتعلق بالصعيد السياسي اجتمع أفورقي بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد[٦]، الذي صرح بأن إيران وإريتريا عازمتان على توسيع وتعميق العلاقات بينهما، وجاءت الزيارة لتدعم وتعزز هذه العلاقات، وذكر نجاد بأنّ الدولتين بلورتا خطة لمواجهة ومقاومة الهيمنة الغربية[٧]، واستطرد قائلًا: «اليوم فرصة جيدة متاحة لتوسيع العلاقات بين الدولتين، وليس هناك حدّ لتوسيع تلك العلاقات[٨]، وأن إيران مستعدة لتبادل الخبرات مع الدول الأفريقية الأخرى»[٩].

من جانبه صرّح أفورقي للصحافة الإيرانية أنه يزور إيران لأول مرة[١٠] موضحًا أن هذه الزيارة تعتبر نقطة تحول مهمة في توسيع العلاقات بين البلدين، وقال: «نحن على وشك تعاون ديناميكي جديد على المستوى الإقليمي والدولي»[١١]. مؤكدًا على رغبة بلاده لتوسيع العلاقات والتعاون مع إيران[١٢]، خاصة أن العلاقات بين البلدين تعود إلى عشرات السنين[١٣]، ولديهم مواقف متقاربة ومشتركة بشأن القضايا الإقليمية والدولية المختلفة[١٤]، كما وجّه الشكر للقيادة الإيرانية لدعمها للدولة الإريترية، وأعرب عن إعجابه بالثورة الإسلامية، واعتبارها نقطة تحول في تاريخ الأمم الراغبة في الحصول على الحرية[١٥]. وقال المسؤولون من الجانبين إن التوسع في العلاقات المتبادلة والتعاون يخدم مصالح الشعبين الإيراني والإريتري[١٦]. كما صرّح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بأن زيارة أفورقي تحول في العلاقات بين إريتريا وإيران، وعبّر عن الأمل في أن تتمكن إيران من المساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي[١٧].

وممّا سبق يتضح حرص إيران الجادّ على احتضان إريتريا، وعلى الجانب الآخر ترحيب وعزم إريتري على توطيد العلاقات مع إيران، فقد وجدنا في تصريحات الرئيسين التفاعل والانسجام والعزم على التنسيق السياسي بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية والدولية.

ب - العلاقات الاقتصادية

جمعت بين إيران وإريتريا علاقات تعاون في مجالات التجارة والاستثمار، ومجالات الطاقة والصناعة والزراعة[١٨]، ومن شواهد ذلك منح نجاد قرض لإريتريا قيمته ٢٥ مليون يورو في مطلع

٢٠٠٧[١٩]، كما حدّدت زيارة أفورقي لطهران في مايو ٢٠٠٨م، معالم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، فقد ضمّت الزيارة وفدًا من كبار السياسيين والاقتصاديين، الذين أعلنوا أن إيران وإريتريا تتمتعان بإمكانات واسعة تعزز التعاون في مجال الاقتصاد، والطاقة والزراعة والصناعة والاستثمار، وصرّح أفورقي برغبة إريتريا في التعاون مع إيران في كافة المجالات الاقتصادية.[٢٠]

وعلى الصعيد العملي تمّ توقيع أربع اتفاقيات اقتصادية بحضور كلٍ من برهاني أبرهة Berhane Abrehe وزير المالية من الجانب الإريتري، ووزير الخارجية منوشهر متكي ووزير الشؤون الاقتصادية شمس الدين حسيني ووزير الزراعة محمد رضا إسكندري من الجانب الإيراني[٢١] تمحورت الاتفاقية حول المجال التجاري والاستثمارات[٢٢]، لتقوية التعاون بين البلدين في تلك المجالات[٢٣]، من جانبه أجرى أفورقي محادثات مع رئيس غرفة إيران للتجارة والصناعة والمناجم محمد نهاونديان حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وخلال الاجتماع دعا أفورقي لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأشار إلى أن السلع الإيرانية يتم تصديرها إلى إريتريا عبر دول أخرى، داعيًا إلى استيراد البضائع الإيرانية مباشرة من إيران[٢٤]، وعلى الجانب الآخر منح بنك تنمية الصادرات الإيرانية ٣٥ مليون دولار لمساعدة الاقتصاد الإريتري وتعزيز القدرات التجارية للبلدين[٢٥].

كما زود أفورقي المستثمرين الإيرانيين بمعلومات عن الفرص الاستثمارية القائمة، والفرص المتاحة في إريتريا في مجالات الزراعة والتعدين والثروة السمكية والسياحة وغيرها، وأشاد أفورقي بالاستثمار في إريتريا، كما زار أفورقي مركز البحوث البيطرية في كرج Karaj -على بعد ٥٤ كم من مدينة طهران- والتقى بالخبراء الباحثين في المركز، ومن الجدير بالذكر أن هذا المركز ينتج أدوية مختلفة منها التطعيم لعلاج الأمراض الحيوانية، وكذلك التطعيم لمكافحة شلل الأطفال للبشر[٢٦].

كما اهتمت إيران بمجال التعدين في إريتريا، حيث تغلغلت الشركات الإيرانية في إريتريا لاستخراج المعادن وخاصة الذهب الذي يحاول النظام الإريتري الاستفادة منه لسرعة المردود[٢٧]، وفي سبتمبر ٢٠٠٨م، تمّ اتفاق تفاهم بين البلدين في أسمرة[٢٨]، وانطلق هذا الاتفاق من صفقة نفطية تقوم على منح إيران الحق في الإشراف على تطوير وصيانة شركة تكرير النفط الإريترية[٢٩] المعروفة باسم «مصفاة عصب»، على أن تقوم إيران بتكرير النفط في هذه المصفاة، وإعادة تصديره إلى إيران التي تستورد أكثر من ٤٠٪ من نفطها المكرر، وهو ما يساعد إيران على اختراق أي خطر دولي على توريد مشتقات نفطية إلى إيران عندما تشتد العقوبات الدولية عليها[٣٠]، كما قدّمت إيران بترولها بأسعار رمزية لدولة إرتريا، علاوة على منح مالية خاصة لنظام أفورقي[٣١].

وممّا سبق يتضح أن الجمهورية الإيرانية نجحت في استراتيجيتها تجاه إريتريا على الصعيد الاقتصادي، حيث استطاعت أن تدرس جيدًا الوضع الاقتصادي الإريتري المتدهور، وراحت لتقدم لها القروض والمنح، وتوقع معها الاتفاقيات من أجل النهوض بالاقتصاد الإريتري، واستخراج المعادن، وذلك كله من أجل تحقيق هدف أكبر وهو رغبة طهران الجادّة في ضمان موطئ قدم لها في إريتريا واتخاذها كمنصة لتهديد منطقة البحر الأحمر، والتغلغل داخل القارة الأفريقية.

ج - العلاقات العسكرية

كانت العلاقات العسكرية بين البلدين أكثر قوة خصوصًا أن إيران تدرك جيدًا ما تتمتع به إريتريا من موقع جيواستراتيجي مهم يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب[٣٢]، لذا أثناء زيارة أفورقي لإيران عام ٢٠٠٨م، وافقت إريتريا بالسماح لإيران ببناء قاعدة بحرية تطل على باب المندب في ميناء «عصب»[٣٣]، وهذا ما أشارت إليه إحدى التقارير الأمريكية بأن إيران وإريتريا توصلتا إلى اتفاقية أمنية تتضمن عسكرة نقاط التفتيش في مضيق باب المندب، ويؤكد ذلك بأن إيران من الدول القليلة التي لديها تسهيلات عسكرية وبحرية واستخباراتية خاصة في ميناء عصب ومصوع[٣٤]، بل قامت بنصب عشرات من بطاريات الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى والصواريخ المضادة للطائرات والسفن في ميناء عصب[٣٥]، وهذا ما نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية في إحدى تقاريرها في أبريل عام ٢٠٠٩م[٣٦].

وبناء على ما سبق فليس من العجب أن تجد التأييد التام من جانب إريتريا للملف النووي الإيراني، حيث صرّح أفورقي أثناء اعتماده أوراق السفير الإيراني بإريتريا «رضا العامري» بـ«أن قدرة إيران على إنتاج الطاقة النووية هو حق قانوني ولا يمكن إنكاره، وتحقيق إيران لهذا الحلم هو مصدر فخر واعتزاز بالنسبة لإريتريا ونحن نؤيد موقف البلاد في هذا الصدد»[٣٧]، ومن جانبه شكر العامري الرئيس أفورقي على دعمه للبرنامج النووي الإيراني[٣٨]، كما صرّح وزير الخارجية الإريتري عثمان صالح بأن حكومة بلاده تدعم الحقوق القانونية لجميع الدول المتقدمة أو النامية، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية كما هو منصوص عليه في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية NPT) the Nuclear Non-Proliferation Treaty)[٣٩] في إشارة لتأييد ملف إيران النووي.

ويستنتج ممّا سبق بأن تأسيس العلاقات بين إيران وإريتريا على كافة الأصعدة بدأت مع وصول الرئيس السابق أحمدي نجاد إلى سدُة الحكم في إيران، مستغلًا

اتفاق أمني لعسكرة نقاط التفتيش في مضيق باب المندب وطهران لديها تسهيلات عسكرية وبحرية في ميناء عصب ومصوع

توتر العلاقات بين إريتريا والدول الغربية التي تواطأت مع إثيوبيا بشأن مسألة ترسيم الحدود بينهما، ومن ثمّ ولّت إريتريا بوجهها شطر طهران التي استقبلتها بالأذرع المفتوحة، ووطدت علاقاتها معها، وعلى الجانب الآخر رحبت إريتريا بهذا الوجود الإيراني.

ثانيًا- تداعيات العلاقات الإيرانية- الإريترية على الأمن الخليجي

كانت أبرز تداعيات النفوذ الإيراني في إريتريا على الأمن القومي السعودي في ما احتوته إحدى البرقيات التي سربتها ويكليكس بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٠م، والتي كشفت النقاب عن وجود حوثي في إريتريا منذ عام ٢٠٠٩م، وتضمنت قلق السفير السعودي «ناصر علي الحوطي» في إريتريا من النفوذ الإيراني؛ والذي قال بحسب ما جاء في هذه التقارير: «إن إيران زودت البحرية الإريترية بالأسلحة، وأنه رأى مؤخرًا وفدًا إيرانيًا يزور أسمرا»، وقال السفير: «إن المتمردين الحوثيين كانوا متواجدين في إريتريا منذ عام ٢٠٠٩م، لكنه ليس متأكدًا فيما إذا كانوا لا يزالون هنا أم لا»، وقد أخبر السفير السعودي نظيره الأمريكي يوم ١١ فبراير ٢٠١٠م، ـ بحسب المصدر نفسه ـ أنه قلق بخصوص المصالح الإيرانية المتزايدة في إريتريا. وأنه رأى ٥ أو ٦ من الزوار الإيرانيين برفقة مدير البروتوكول في الخارجية الإريترية في أسمرا، وأنه يعتقد أن إيران تريد تطويق المنطقة[٤٠].

وتكشف الوثيقة السابقة عن وجود حلف إيراني - حوثي- إريتري يعمل بجدية ضد المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من ادّعاء بعض التقارير الإيرانية بأن السفن الحربية الإيرانية التي تم إرسالها في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩م، إلى خليج عدن، كانت لحماية السفن التجارية الإيرانية من القراصنة الصوماليين[٤١]، إلا أنها ادعاءات واهية مردود عليها فهناك تقارير أخرى تؤكد بأن هذه السفن جاءت من أجل تهريب الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن عن طريق القوارب اليمنية الصغيرة وقوارب صيد الأسماك[٤٢].

وهناك تقارير تفيد بأن إريتريا تمثل بوابة التسليح الرئيسة لجماعة الحوثي، وهذا ما أشار إليه اللواء أحمد سعيد بن بريك «الملحق العسكري اليمني بالقاهرة» بأن عناصر أمنية يمنية رصدت تجهيزات إيرانية وصفها بالمريبة في إريتريا لتوجيه مساعدات للحوثيين في اليمن عبر السواحل اليمنية المطلة على البحر الأحمر المواجهة لإريتريا[٤٣].

أضف إلى ذلك اعترافات المعارضة الإريترية بوجود تسهيلات عسكرية إريترية لإيران تستطيع من خلالها تمويل الحوثيين في اليمن بالسلاح، كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت عن وجود قاعدة عسكرية إيرانية بحرية بالقرب من ميناء عصب الإريتري، وهي تقارير توحي بأن إريتريا تحولت إلى بوابة بالنسبة إلى إيران لتصل إلى اليمن والحوثيين[٤٤]، لم تكتف إيران بذلك بل اتخذت ميناء عصب الإريتري ومضيق باب المندب كقناة لإرسال المساعدات والأسلحة للمتمردين الحوثيين في اليمن[٤٥]، وعقدت لهم دورات تدريبية في إريتريا؛ لممارسة أساليب الإرهاب باستخدام المتفجرات والأسلحة، ودراسة الطرق التجسسية بإشراف خبراء من الحرس الثوري وفيلق القدس الإيراني[٤٦]، إضافة إلى بناء معسكرات لتدريب المتمردين الحوثيين بعد تسهيل وصولهم من اليمن عن طريق «ميناء ميدي اليمني»[٤٧]، وأحد هذه المعسكرات يوجد بالقرب من ميناء «عصب» ويسمى «ويعا»، والمعسكر الثاني في منطقة «ساوى» Sawa، وهو قريب من الحدود السودانية[٤٨]، لذا عند اندلاع المواجهات بين الحوثيين والحكومة اليمنية كان طبيعيًا أن تظهر بصمات إريتريا في إرسال شحنات أسلحة وذخائر وأموال إيرانية إلى الحوثيين[٤٩].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن إيران نجحت في استراتيجيتها تجاه إريتريا، ومن دلائل ذلك أنها بعد أن وطّدت علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إريتريا، ركّزت بشكل جدّي على تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية لإدراكها ضعف الاقتصاد الإريتري، وكلّ ذلك من أجل تحقيق هدف أكبر يتمثل في الحصول على الامتيازات العسكرية السالفة الذكر، التي من خلالها استطاعت الجمهورية الإيرانية أن تهدد ليس فقط الأمن القومي السعودي بل الأمن القومي العربي عامة، وهذا يجعلنا أن ننوه بأن إريتريا بعلاقاتها المريبة مع إيران أصبحت من أهم الدول الفاعلة في الملف اليمني، ولما لا وقد لعبت تلك الدولة الأفريقية بعد علاقاتها مع إيران دور العامل المساعد في صعود الحوثيين للمشهد السياسي اليمني، وتمويلهم وتدريبهم عسكريًا حتى أصبحوا أكبر تهديد للأمن القومي الخليجي بصفة عامة، وربما تهدف إيران من تلك الاستراتيجية إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية وفقًا للتناقضات المذهبية والطائفية والعرقية من خلال الدفع بمشروعي الشرق الأوسط الكبير والقرن الأفريقي الكبير.

المراجع

١ إريتريا هي إحدى الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر حيث يمتد ساحلها عليه لمسافة ٦٧٠ ميلا بين رأس كازار ودميرة ، تجاورها السودان من الشمال والغرب، وإثيوبيا من الجنوب وجيبوتي من الشرق الجنوبي ، كانت مستعمرة إيطالية حتى عام ١٩٤١م، حيث وضعت تحت الإدارة البريطانية وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بضمها فيدراليًا إلى إثيوبيا عام ١٩٥٠م، وبالفعل تمّ انضمامها إلى إثيوبيا عام ١٩٦٢م، وبعد تسلم ميليس زيناوي الحكم في إثيوبيا وافق على منحها الاستقلال عام ١٩٩١م، وأجري الاستفتاء في أبريل ١٩٩٣م، وصوّت ٥,٩٨٪ من المشاركين في الاستفتاء لصالح استقلال إريتريا عن إثيوبيا، وبموجب نتيجة الاستفتاء حصلت إريتريا على استقلالها عام ١٩٩٣م.راجع: سعود بن علي بن محمد الرقيشي، التغيرات السياسية في القرن الأفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م، ص١٩، انظر أيضًا: -Woodward, Peter, The Horn of Africa: Politics and International Relations, I. B. Tauris & Co.Ltd, London, 2003, pp, 106,107

٢ خبراء ومحللون: ارتفاع سقف التوقعات بدور إريتري في حرب اليمن، ٩ مايو ٢٠١٥، على الرابط: http://www.moheet.com/2015/05/09/2261269/%D8%AE%D8%A8

٣ Tehran Times, Eritrea sends envoy to open ties with Iran , December 16, 2006

٤ Tehran Times, Eritrean president says Iran has undeniable right to nuclear energy, June 7, 2007.

٥ ارتفاع سقف التوقعات بدور إريتري في حرب اليمن، مرجع سابق.

٦ مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب، النشاط الإيراني في شرق أفريقيا.. البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية.. العلاقات الشاملة بين السودان وإيران في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣، على الرابط: http://natourcenter.info/portal/2013/12/22

٧ BBC Monitoring Middle East – Political, Iran, Eritrea for expansion of all-out relations, cooperation, May 20, 2008

٨ مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب، النشاط الإيراني في شرق أفريقيا ، مرجع سابق، See also, BBC Monitoring Africa – Political, Eritrea: President Isayas in talks with Iranian spiritual leader, May 20, 2008.

٩ BBC Monitoring Middle East – Political, Iran, Eritrea review "very close stances" on global issues, May 19, 2008

١٠ صحيفة إلكترونية، الرئيس أحمدي نجاد: زياره الرئيس الاريتري خطوه مهمه في تطوير العلاقات، عصر إيران، ١٩ مايو ٢٠٠٨، على الرابط: http://www.asriran.com/ar/news/4282/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3

١١ BBC Monitoring Middle East – Political, Iran, Eritrea for expansion of all-out relations, cooperation, May 20, 2008

١٢ Iran, Eritrea review "very close stances" on global issues, op. cit.

١٣ BBC Monitoring Middle East – Political, Iran, Eritrea discuss agricultural ties, May 19, 2008, See also, Tehran Times, No limit for Iran-Eritrea cooperation: president, May 20, 2008

١٤ Middle East Policy Council, Lefebvre , Jeffrey A. , Iran in the Horn of Africa: Outflanking U.S. Allies, Summer 2012, Volume XIX, Number 2, on: http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/iran-horn-africa-outflanking-us-allies?print

١٥ BBC Monitoring Middle East – Political, Asia, Africa, and Latin America can change face of world - Iran leader, May 21, 2008. See also, BBC Monitoring Middle East – Political, Iran leader says nations' "vigilance" accounts for US "retreat", May 20, 2008.

١٦ Iran, Eritrea review "very close stances" on global issues, op.cit.

١٧ مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب، النشاط الإيراني في شرق إفريقيا.. البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية، مرجع سابق.

١٨ سها إسماعيل محمد، الدور الإيراني في أفريقيا(٢٠١٢-٢٠١٣)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، تحرير د. صبحي قنصوه، د. نادية عبد الفتاح، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يوليو ٢٠١٤، ص ٤٦٨.

١٩ عمر يحيى أحمد، التغلغل الإيراني في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، ١ يناير ٢٠١٦، على الرابط: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=498974&r=0&cid=0&u=&i=8298&q=

٢٠ BBC Monitoring Middle East – Political, Iran, Eritrea review "very close stances" on global issues, May 19, 2008.

٢١ BBC Monitoring Africa – Political, Eritrea, Iran sign trade, investment agreements, May 21, 2008.

٢٢ مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب، النشاط الإيراني في شرق إفريقيا.. البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية...، مرجع سابق.

٢٣ سها إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

٢٤ BBC Monitoring Middle East – Political, BBC Worldwide Monitoring, Iran, Eritrea call for expansion of economic ties, May 20, 2008 ,Tuesday

٢٥ Tehran Times, Iran, Eritrea to boost economic ties, September 16, 2008

٢٦ BBC Monitoring Africa – Political, Eritrea, Iran sign trade, investment agreements, May 21, 2008.

٢٧ صالح كرار ، الوجود الإيراني في إرتريا،٢٢ مارس ٢٠١٢ على الرابط: http://www.farajat.net/ar/21665

٢٨ شبكة رؤية الإخبارية، اريتريا تستضيف قواعد إيرانية وإسرائيلية للتوازن أمام أثيوبيا، ٢٩ مارس ٢٠١٥، على الرابط: http://www.roayahnews.com

٢٩ الدور الآسيوي في دول حوض النيل، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SraaHwdNil/sec10.doc_cvt.htm

٣٠ شبكة رؤية الإخبارية، اريتريا تستضيف قواعد إيرانية وإسرائيلية للتوازن أمام أثيوبيا، مرجع سابق.

٣١ عبدالاله بن سعود السعدون، الجوار الإسرائيلي الإيراني في الجزر الإريترية، ١٨ أبريل ٢٠١٣، على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2013/20130418/du10.htm

٣٢ حسام سويلم، أبعاد التواجد الإيراني في إريتريا وجنوب البحر الأحمر، على الرابط:

http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=9870

انظر أيضًا: عادل عبد الونيس عرفة، الوجود الإيراني في إريتريا وجنوب البحر الأحمر، ٢٩ جمادي الأولى ١٤٣٢، على الرابط:

http://www.awda-dawa.com/pages/articles/default.aspx?id=4000

٣٣ حاتم خاطر، إريتريا... ساحة صراع إيراني إسرائيلي، ١ يوليو ٢٠١٣، على الرابط: http://www.moheet.com/2013/07/01

٣٤ BBC Monitoring Africa – Political, BBC Worldwide Monitoring , Eritrean opposition website reviews country's border row with Djibouti, March 2, 2009, Monday.

٣٥ صالح كرار، مرجع سابق.

٣٦ Gulf News (United Arab Emirates, Eritrea denies training rebels for Iran and Yemen, April 21, 2010 Wednesday.

٣٧ Eritrea Supports Iran's Nuclear Program," Afrol News, June 6, 2009 , http://www.afrol.com/articles/25668, August 31, 2009.

٣٨ Tehran Times, Eritrean president says Iran has undeniable right to nuclear energy, June 7, 2007.

٣٩ Ariel Farrar-Wellman, Eritrea-Iran Foreign Relation, iran tracker , January 17, 2010, http://www.irantracker.org/foreign-relations/eritrea-iran-foreign-relations .

٤٠ علي متولي أحمد، التغلغل الإيراني في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي ٢٠٠٥-٢٠١٤، دورية سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٢٠، مايو ٢٠١٦، ص٨٢. انظر أيضًا: صوت فتح الإخباري، إريتريا شريان حياة الحوثيين وإيران، على الرابط: http://www.fateh-voice.net/arabic/?Action=PrintNews&ID=39282-

٤١ BBC Worldwide Monitoring, Iran agency sees possibility of naval war with Saudi Arabia, November 20, 2009 Friday.

٤٢ BBC Worldwide Monitoring,Yemeni sources say Huthi rebels use Katyushas smuggled via Eritrea, November 29, 2009 Sunday.

٤٣ كيف تدعم إريتريا الحوثيين في الحرب الدائرة باليمن؟ ، نون بوست، ٥ مايو ٢٠١٥، على الرابط: http://www.noonpost.net/content/6533-

٤٤ علي متولي أحمد، مرجع سابق، ص ٨٢.

٤٥ منى عبدالفتاح، إريتريا.. بوابة إيران بعد السودان، على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/19/

٤٦ خطر كبير على أبواب البحر الأحمر، على الرابط: http://defense-arab.com/vb/threads/91177

٤٧ حاتم خاطر، مرجع سابق.

٤٨ BBC Worldwide Monitoring, Iranian forces reportedly training Yemeni Shi'i Huthist rebels in Eritrea, February 25, 2014 Tuesday , see also, منى عبدالفتاح، إريتريا.. بوابة إيران بعد السودان، مرجع سابق

٤٩ حسام سويلم، مرجع سابق، انظر أيضًا: عادل عبد الونيس عرفة، مرجع سابق.

* باحث متخصص في الشؤون الأفريقية - مركز تاريخ مصر المعاصر- دار الكتب المصرية

تسلل إيراني إلى جنوب شرق آسيا للتأثير على التوازنات في منطقة الخليج

المتغير الإيراني ومستقبل العلاقات الخليجية – الآسيوية

تحظى العلاقات الآسيوية – الخليجية بأهمية استراتيجية تنامت خلال السنوات الأخيرة، في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به كلا الطرفين على الساحتين الإقليمية والدولية، فمنطقة الخليج تظل ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية. أما القوى الصاعدة أو الناشئة في جنوب شرق آسيا ، فقد فرضت تأثيرها على نحو متسارع في المسرح العالمي، وإذا أخذنا الهند نموذجًا إضافة إلى اليابان والصين فإن نيودلهي طورت خلال السنوات الماضية قدراتها العسكرية بوتيرة متسارعة، مما حتم عليها التحرك لاستغلال قدراتها الاقتصادية والأمنية، في صورة نفوذ إقليمي آخذ في الاتساع، وقد بات هذا النفوذ يُنافس الصين في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، كما مدت الهند ذراعها إلى آسيا الوسطى وأفريقيا، مُنافسة القوى الدولية الأخرى.

مصطفي فولي توفيق

لذلك يحظى تطوير العلاقات الهندية – الخليجية بمكانة متميزة لدى الطرفين كونه يفتح المجال أمام مستقبل واعد يعود بالنفع عليهما، ولعل الجهود التي تبذلها الهند على مدى السنوات الأخيرة، من أجل تعديل سياساتها في ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والتي تبذل في سياق وعيها بضرورة العمل على إنشاء شراكة استراتيجية متقدمة مع جيرانها الخليجيين.

وقد جعلت الهند في هذا الإطار من مبدأ التقرب من الجيران نقطة مبدئية في سياق سياسات تحسين علاقاتها الدولية، مما أسهم في تطوير علاقاتها مع دول الخليج، التي تحتاج اليوم إلى رؤية استراتيجية تضبط زمنها ومكانها، خاصة أن تلك العلاقات الوطيدة بين دول الخليج والهند تتقاطع مع عدد من القضايا الهامة في منطقة الخليج، والتي تأتي على رأسها العلاقات الهندية – الإيرانية، خاصة لجهة انتهاج الحيادية وعدم اتخاذ مواقف داعمة لأي من الأطراف الإقليمية في أية أزمة محتملة. لذلك نجد أن الزيارات المتعددة التي قام بها رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي إلى بعض دول المنطقة في الفترة الأخيرة، تشير إلى أن الهند تتجه تدريجيًا نحو إبداء مزيد من الاهتمام بالأزمات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد أن باتت الارتدادات الإقليمية لتلك الأزمات قريبة من حدودها.

الهند والخليج: والمتغير الإيراني

تتميز العلاقات الخليجية – الهندية بأهمية بالغة لدى الطرفين، خاصة في ظل ارتفاع النمو الاقتصادي الهندي في السنوات العشر الأخيرة عزّز من هذه العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع دول الخليج العربي إلى حد كبير، ولتوطيد هذه العلاقة الاستراتيجية وقعت دول الخليج العربي في أغسطس ٢٠٠٤م، اتفاقية إطار لتعاون اقتصادي يطمح إلى تأسيس منطقة حرة مع الهند، حيث تقود الإمارات العربية المتحدة قاطرة الشراكة الاقتصادية التي وصلت إلى ٦٧ مليار دولار عام ٢٠١١م، وهي تمثل الشريك التجاري الثالث للهند بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية اللّتين تحتكران لوحدهما ١٠٪ من حجم المبادلات الهندية الخارجية، فيما تعد المملكة العربية السعودية المزود الأول للهند من النفط الخام.

وعلى الرغم من هذه الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الطرفين، إلّا أنّ التوجه الهندي نحو دول الخليج العربي، تصاحبه محاولات إيرانية للالتفاف على الهند في محاول للتأثير عليها في ما يتعلق بالتوازنات في الشرق الأوسط، خاصة منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، ولذلك أصبح على صانع القرار الهندي أن يبادر إلى توضيح أسس سياسة بلاده الخارجية في منطقة شديدة الحساسية، حيث يتضح أنّ الهند لا تملك حاليًا سياسة

ما زال خبراء الهند يفضلون الحديث عن "آسيا الغربية" ما يوحي بغياب تصور جيوسياسي دقيق للمنطقة

واضحة تتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وليس لها على ما يبدو استراتيجية كاملة تحدد علاقتها مع الفرقاء في المنطقة، كما أنها تتبع سياسات متعددة بتعدد المحاورين والفرقاء والشركاء، وهو ما يمكن أن يؤثر على تطلعها إلى حيازة مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وعلى توتر العلاقات مع شركائها في منطقة الخليج العربي.

وأبرز القضايا التي يمكن أن تشكل حاجزًا أمام هذه المساعي الهندية، تتعلق بعدم تبني الهند لمصطلح الشرق الأوسط الموروث عن الاستعمار الفرنسي والبريطاني، حيث ما زال خبراء الهند يفضلون الحديث عن "آسيا الغربية" حتى الآن، وهو ما يوحي بغياب تصور جيوسياسي هندي دقيق للمنطقة، وهذا القصور مردّه ضبابية الرؤية الهندية، حيث أنّها تُقيم سياسات مُنفصلة وموازية مع كل من إيران وبلدان الخليج العربي، وتقيم تعاونًا عسكريًا حساسًا للغاية مع إسرائيل على حساب العرب والفلسطينيين، ولذلك فإنّ المطلوب منها اليوم هو الانخراط في رؤية سياسية واقعية تنسجمُ مع حجم مصالحها الاقتصادية في دول الخليج العربي.

كما يأتي إجراء إيران لمناورات بحرية مشتركة مع نظيرتها الهندية في مياه الخليج العربي خلال مايو ٢٠١٦م، كاشفًا عن طبيعة العلاقات بين كل من إيران والهند من جانب، وبين الهند والخليج من جانب ثان، وبين إيران والخليج من جانب ثالث خلال المرحلة المقبلة، كما جاءت تصريحات قائد المنطقة الأولى للقوة البحرية للجيش الإيراني، الأدميرال حسين آزاد، مؤكدة طبيعة وقوة تلك العلاقة إذ قال إن "تاريخ العلاقات الإيرانية الهندية يشير إلى دورهما الفاعل في ضمان وتوفير أمن المنطقة وازدهارها الاقتصادي"، موضحا أن "تحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة بحاجة إلى التعاطي بين دولها، وأن إيفاد المدمرتين الهنديتين F39 وF37 إلى إيران جاء في هذا الإطار".

كما يمكن القول، بتطور العلاقات الإيرانية – الهندية على نحو حقق انقلابًا للموازين حتى غدا بإمكان الهند الوصول للقواعد العسكرية الإيرانية في حالة الحرب مع باكستان مجددًا، والتي تدق طبولها بين حين وآخر، ناهيك عن الإثارة المستمرة بينهما.

إيران والهند: مصالح متبادلة ومشتركة

تحتاج الهند إلى إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة في آسيا الوسطى، ومن جانبها ترى إيران أهمية كبيرة في التكامل مع الهند، فكل من إيران والهند تسعيان إلى تقويض الأحادية القطبية من جانب الولايات المتحدة، وكلتا الدولتين لا تشعران بالارتياح تجاه الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم أن كلتيهما ترتبطان بعلاقات مختلفة ومتنوعة مع الولايات المتحدة.

وكل من إيران والهند يتشاطران القلق إزاء الحالة الأمنية الداخلية في دول آسيا الوسطى، وذلك نتيجة لخوفهما المشترك من تجدد نفوذ الإسلاميين السنة في أفغانستان ومناطق أخرى ولهذا ترى الدولتان أن هناك خطرًا قد يحدث في حالة تزايد النفوذ الباكستاني في المنطقة، ورغم ذلك تسعى الدولتان إلى استثمار المنافع التجارية للأسواق في آسيا الصغرى.

إيران من جانبها تحتاج إلى شريك مثل الهند له علاقات متطورة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي قد يفيد إيران على الأقل بسبب العزلة التي فرضت عليها منذ انتخاب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٥م، وموقفه المتشدد بشأن البرنامج النووي الإيراني، وعندما توترت العلاقات الهندية – الإيرانية بسبب تصويت الهند في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر ٢٠٠٥م، وفبراير ٢٠٠٦ م، ضد إيران، أظهرت نيودلهي في النهاية قدرة كبيرة على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى طهران مع الاهتمام بتأمين العلاقات مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ومنذ مجيء الرئيس حسن روحاني لسدة الحكم في إيران، بدأت مرحلة من الانفتاح تجاه الهند، فخلال مشاركته في قمة منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس في روسيا، وصف روحاني – خلال لقائه رئيس الوزراء الهندي – العلاقات الإيرانية – الهندية بأنها ودية وتاريخية، معربًا عن أمله في أن يشكل هذا اللقاء الأساس لحركة سريعة تدفع العلاقات الثنائية بين إيران والهند نحو الأمام، مشيرًا إلى طلب الهند لتنمية ميناء شابهار الإيراني على بحر عمان وكذلك انضمام الهند للكريدور الذي يوصل الشمال بالجنوب وقال: إن الحكومة الإيرانية ليس لديها أي مانع أمام تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الهند.

علاقات الأضداد

من اللافت أن الهند جمعت في علاقاتها بين الأضداد، وأقامت توازنًا غريبًا قلّ مثيله في المشهد الدولي، بجمعها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في آن، لكن الهند تسعى لتوطيد علاقاتها مع القوى العظمى في العالم نحو أمريكا وإيران وإسرائيل إلى جانب الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج

العربي والدول الآسيوية، من أجل تحقيق أهداف كامنة في الضمير الهندي لعل أحدها الوصول لمنطقة الخليج العربي عبر بوابة خارجية هي إيران.

تقوم العلاقات الإيرانية – الهندية على تطلعات مستقبلية من قبل كلاً منهما، حيث ترنو إيران للاستفادة من الخبرات الهندية في مجال الإلكترونيات والاتصالات وتطوير السلاح، فيما تطمح الهند لمزيد من الاستفادة في مجال الطاقة، ورغم الموارد النفطية الهندية إلا أن تنامي الاستهلاك النفطي في الهند يجعلها تبحث عن تأمين لتلك الاحتياجات، ولعل أفضل من يفي بالغرض حاليًا هو إيران.

والواقع أن وصول ناريندا مودي إلى الحكم والاتهامات المتكررة التي وجهت لحكومته بالتمييز العنصري ضد المسلمين في الهند، دفع هذا الأخير للتقرب من دول الخليج العربي للتخفيف من هذه الصورة السّلبية، من أجل فسح المجال أمام تقوية العلاقات الاقتصادية والاستفادة من الاستثمارات الخليجية، حيث يحاول ناريندا جاهدًا منذ وصوله إلى الحكم في مايو ٢٠١٤م، إضفاء الوضوح اللازم على العلاقات الدبلوماسية الهندية على قاعدة اقتصادية متينة بعد أفول نهج عدم الانحياز.

وعلى الرغم من هذا الانفتاح الذي قد تعتريه توجهات متباينة، إلاّ أنّ سياسة ناريندا يشوبها الكثير من الحذر والتأني، لأنّ الدبلوماسية الهندية تعودت كثيرًا على عدم الانزلاق في اتخاذ مواقف منحازة لهذا الطرف أو ذاك، ولذلك تندرج سياسته في مقاربة براغماتية تجعل أولويتها تنحسر في دعم التنمية الاقتصادية بالحصول على المواد الأولية وموارد الطاقة أينما توفرت، فيما تشجيع الشركات الهندية على الحصول على حصص في الأسواق الدولية، وهو ما تمت معاينته من الدبلوماسية الهندية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م، عندما شغلت الهند منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن، وقامت باتخاذ مواقف محايدة فيما جرى في كل من تونس وليبيا ومصر، معللة ذلك بموقفها التقليدي، "عدم الانحياز".

لكن قوة العلاقات الإنسانية والاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة، تجعل العالم العربي بصفة عامّة ودول الخليج بصفة خاصة، يمتلكان أوراقًا مهمة في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الهندية، فهذا العملاق الآسيوي القادم يعتبر الخليج العربي، منطقة تدخل في إطار –الجوار الكبير– ويضعها خبراؤه على نفس المستوى مع جنوب شرق آسيا الجيوسياسي من حيث الأهمية، حيث يعتبر بحر العرب من بين الممرات الاستراتيجية في مسار تجارته الدولية، علاوة على سرعة انتقال البضائع الهندية عبر المطارات الخليجية وحركة المسافرين القوية، التي تجعل من الخليج العربي قبلة جذابة تتمتع بأهمية كبرى لدى نيودلهي.

وفي حين يبقى الرهان الأساسي للهند متعلقا بإشباع حاجياته من الطاقة والموارد الأولية، وهو يعول في ذلك كثيرًا على الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج العربي، يمكن لهذه الأخيرة أن تستلهم من نجاح الهند الاقتصادي، الذي يرجع في كثير من جوانبه إلى القفزة النوعية التي حققتها الهند في مجال الاستثمار في مواردها البشرية في قطاعي التعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى دينامية مقاولات وطنية منتجة نجحت نسبيًا في التحرر من القبضة البيروقراطية الإدارية، ثم ما أعقبه من استفادة كبيرة عبر الانفتاح على السوق العالمية وتطبيق نظم التدبير الحديثة، مما دفع في إذكاء المنافسة بعد التقليل من الإجراءات الحمائية.

إيران والهند تسعيان إلى تقويض الأحادية القطبية وكلتا الدولتين لا تشعران بالارتياح للدور الأمريكي

الترتيبات السياسية والأمنية الجديدة في المنطقة

إن الترتيبات السياسية والأمنية الجديدة التي يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا ما يتعلق منها بأحداث "الربيع العربي"، وسياسات بعض الدول الإقليمية مثل إيران، وسياسات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على أمن منطقة الخليج، أصبحت دول الخليج العربي مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بأن تسعى إلى بناء تحالفات إقليمية ودولية متعددة، وشراكات استراتيجية، خصوصًا مع الدول المؤثرة التي يهمها أمن منطقة الخليج واستقرارها.

والهند يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في عدد من القضايا التي تهم دول الخليج العربي، لذا فلدى دول الخليج دوافع قوية تدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الهند، بالإضافة إلى تفعيل ما هو قائم فعليًا من أشكال التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي مع الهند، فلابد لدول الخليج من السعي للتواصل الاستراتيجي والسياسي مع الهند، بطريقة تتمكن منها دول الخليج معها من تسخير مصالح الهند المتنامية في المنطقة لخدمة القضايا السياسية التي تهم دول الخليج، والتحديات الأمنية التي تواجهها خصوصًا وأن الهند يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في عدد من القضايا التي تهم دول الخليج، منها على سبيل المثال:

القضية الإيرانية: فالهند تحتفظ بروابط طويلة مع إيران، حيث بلغت واردات الهند من النفط الإيراني أكثر من ٢٠٪ خلال يوليو ٢٠١٦م، وقد بلغ مجموع ما استوردته الهند من إيران نحو ٤٦١ ألف برميل يوميًا خلال يوليو ٢٠١٦م، وتتجه واردات الهند من النفط

الإيراني في السنة المالية التي بدأت في أبريل إلى الصعود لأعلى مستوى لها في سبع سنوات مع شراء شركات التكرير الحكومية والخاصة في البلاد ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، كما يذكر أنه في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦م، استوردت الهند نحو ٣٥٩ ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني بزيادة نسبتها ٦٧٪ على أساس سنوي، وفي الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية الحالية، من أبريل إلى يوليو، ارتفعت مشتريات الهند من الخام الإيراني إلى نحو ٤٣٪ ٤٠٤ آلاف برميل يوميًا مقارنة مع حوالي ٢٨٣ ألف برميل يوميًا في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وقد وقع الطرفان عقدًا بمبلغ ٢٢ مليار دولار تحصل الهند بموجبه على ٢٢ مليون طن من الغاز الإيراني، وقد تكون زادت الكمية بمقدار ٧,٥ مليون طن، كما للهند مشاريع طموحة مع إيران لعل أضخمها مشروع استراتيجي يمد خط أنابيب لنقل الغاز الإيراني إلى الهند عبر أفغانستان، أما فيما يتعلق بموقف الهند من البرنامج النووي الإيراني فموقف الهند كان متسقًا مع مواقف دول البريكس المعروفة في هذا الشأن، ودول عدم الانحياز بصورة عامة، وترى الهند أن حصول إيران على أسلحة نووية ليس في صالح الهند، التي لا تريد أن ترى قوة نووية أخرى في منطقة جنوب غرب آسيا، كما تبدل نمط تصويت الهند تجاه القضية النووية، حيث صوتت عدة مرات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتسق مع المواقف الغربية والأمريكية عمومًا، ومن ضمن تلك القرارات إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن.

ولا شك في أن الضغوط والعقوبات الأمريكية والأوروبية كانت فعالة في تغير الموقف الهندي، فقد تناقصت واردات الهند البترولية من إيران بدرجة كبيرة وصلت في أوائل عام ٢٠١٢م، إلى ٢٢٪ من مستوياتها السابقة، علاوة على ذلك، توقفت إحدى أكبر مصافي التكرير الهندية عن استيراد النفط الخام الإيراني في عام ٢٠١٢م، بسبب عدم توافر غطاء تأمين من الشركات العالمية المتخصصة، مما أدى إلى مزيد من تناقص الواردات الهندية البترولية من إيران، وبالتالي يمكن لعلاقات الهند المنسجمة مع إيران ودول الخليج القيام بلعب دور الوسيط للتقريب بين إيران ودول الخليج وكذلك الضغط على إيران فيما يتعلق بطموحاتها النووية.

القضية الأفغانية: إعلان انسحاب القوات الأمريكية وتحويل قيادة العمليات العسكرية إلى القوات الأمنية الأفغانية سيؤدي بلا شك إلى فراغ أمني وسياسي، ويمكن أن يكرر سيناريو الانسحاب السوفيتي عام ١٩٨٩م، مما أدى إلى تفجر الوضع وإدخال البلاد في حرب أهلية استمرت أكثر من عشر سنوات، وقد أكد هذا الطرح الجنرال ستانلي ماكريستال القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلنطي في أفغانستان بين منتصف عام ٢٠٠٩م، إلى منتصف عام ٢٠١٠م، من أن أكبر خطر يواجه أفغانستان بعد انسحاب القوات الدولية، هي الحرب الأهلية والتي تكمن في الحروب والمعارك التي ستدور بين الجماعات الأفغانية المختلفة.

وعليه فتعاون دول الخليج مع كل من الهند وباكستان مطلوب في استقرار أفغانستان حتى لا تنزلق نحو حرب أهلية والتي لن تؤثر على أفغانستان وحدها وإنما على المنطقة بأكملها، كما أن التعاون الخليجي مع الهند مطلوب أيضًا في مقابل النفوذ الإيراني في أفغانستان والذي أصبح واقعًا ملموسًا، حيث نجحت طهران في فرض نفسها كلاعب رئيس في أفغانستان، وعليه يمكن لهذا التعاون أن يعمل على ترسيخ محور جديد مع الهند ليكون محورًا بين دول الخليج والهند في مقابل الأطماع الإيرانية في أفغانستان.

القضية الفلسطينية: أيضًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالهند تحاول أن تلعب دورًا محايدًا وخلق توازن بين علاقتها مع إسرائيل وفلسطين، فالهند ما زالت تحافظ على علاقات متينة مع إسرائيل خاصة في مجالات الدفاع والتجارة والزراعة والسياحة، إلا أنها في نفس الوقت لم تتخل عن الفلسطينيين بل تحافظ على علاقاتها مع الفلسطينيين وتأييدها للشعب، فلعل إعطاء العلاقات الخليجية – الهندية بعدًا استراتيجيًا يساهم في إعادة التوازن للقضية الفلسطينية والضغط على إسرائيل لتلتزم بقرارات الشرعية الدولية، ليسترد الشعب الفلسطيني حريته ويسترد حقوقه المشروعة في إقامة أرضه، كما يمكن للعلاقة الايجابية بين البلدين أن تعمل على منع إسرائيل من التأثير على الطرف الهندي في علاقاته مع دول الخليج العربي.

مستقبل العلاقات الخليجية - الهندية

تحتاج الهند إلى تطوير الآليات السياسة والعسكرية والأمنية مع دول الخليج العربي، وهناك عدد من الخيارات المتاحة أمام الهند في سبيل تعزيز شراكاتها الأمنية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، وتتمثل في الآتي:

١- **دور أكثر فعالية للأذرع الدفاعية**، فإلى جانب دعم دور السفارات الهندية والملحقين العسكريين في منطقة الخليج، تحتاج الهند إلى تعزيز نظم الدفاع العسكري وتوسيع نطاقها مع البلدان العربية التي ترغب الهند في القيام بشراكة أمنية معها.

٢- **الاتفاقيات الأمنية البحرية:** فثمة اتفاقية بين الهند وقطر في مجال الأمن البحري تتيح للبلدين التعاون معًا في مجال مكافحة مجموعة متنوعة من التهديدات الإرهابية البحرية، فضلاً عن تأمين المنشآت النفطية البحرية، وفي هذا الشأن تحتاج نيودلهي إلى إبرام اتفاقيات مماثلة مع بلدان أخرى في المنطقة.

٣- **التعاون في مكافحة القرصنة:** فهناك نسبة كبيرة من التجارة الهندية – بما في ذلك النفط والأسمدة – تمر عبر خليج عدن، ووفقًا لإحصائيات الحكومة الهندية، فإن الواردات والصادرات الهندية عبر خليج عدن تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات،

وإذا كان للهند دور في الأمن البحري بالمنطقة من خلال قوة المهام المشتركة (CTF -150)، فإنه يتعين عليها أيضًا أن تتخذ إجراءات أكثر فاعلية في مواجهة القرصنة عبر المياه الإقليمية.

٤- **اتفاقيات مشتركة لمكافحة الإرهاب:** فالهند لديها اتفاقيات أمنية بالفعل مع عدد من دول المنطقة، حيث تمثل مكافحة الإرهاب جزءًا أساسيًا من بنودها، وتحتاج نيودلهي إلى توسيع مثل هذه البروتوكولات مع كافة بلدان المنطقة، على أن تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم العناصر الإجرامية. وإضافة لذلك يمكن للهند أن تقوم بتدريب قوات خليجية على عمليات مكافحة الإرهاب، أو تدشين مؤسسة إقليمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.

٥- **التعاون العسكري الإقليمي:** إذا كانت الهند تسعى للظهور كضامن أمني لدول الخليج، فعليها أن تُظهر قدراتها العسكرية في المنطقة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الدخول في تدريبات عسكرية مشتركة مع الجيوش الإقليمية، على نحو يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة، فعلى سبيل المثال من الممكن إجراء تدريبات سنوية مع "قوات درع الجزيرة" لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية.

٦- **توفير المعدات العسكرية:** بالرغم من أن الدول الخليجية لديها مثل هذه المعدات من الولايات المتحدة والغرب، إلا أنها تسعى إلى الحصول على معدات عسكرية إضافية يمكن أن توفرها الهند، مما يتيح للأخيرة ليس فقط الحصول على إيرادات إضافية بل أيضًا تعزيز الروابط الدفاعية مع دول المنطقة، ويستدعي هذا الأمر من نيودلهي تطوير نظمها الدفاعية حتى يتسنى لها المنافسة مع القوى الأخرى المصدرة للأسلحة لدول المنطقة.

٧- **دور محدد في الأمن الإقليمي:** لعل أهم دور يمكن للهند أن تقوم به في المنطقة هو أن تقوم بإجراء محادثات وحوارات أمنية مع دول الخليج لتسوية العديد من القضايا الإقليمية، والتغلب على حالة العداء وانعدام الثقة السائدة حاليًا بين المعسكرين المؤيد والمناهض لإيران، وتقترح الدراسة لتعزيز هذا الدور أن تصبح الهند "عضوًا مراقبًا" في مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة:

وفق إطار الطبيعة الجغرافية السياسية المعقدة لمنطقة الخليج، ومع رغبة الهند في تحقيق طموحاتها، فحاجة الهند إلى تعزيز التفاهم السياسي مع دول الخليج، واعتماد تدابير في هذا الصدد لنيل ثقة القيادات الخليجية، تبدو ملحة، وكذلك انتهاج الحيادية وعدم اتخاذ مواقف داعمة لأي من الأطراف الإقليمية في أية أزمة محتملة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

إن أهمية الخليج بالنسبة للهند في العالم الإسلامي تدفعها إلى بناء علاقات استراتيجية مع دول الخليج مما يسهم في تعزيز مصالح الهند مع العالم الإسلامي، خاصةً بعد أن ساهم اقتصاد الهند المتنامي وصعودها كدولة ديموقراطية في تشكيل صورة إيجابية عنها في البلدان الإسلامية، كما أن دول الخليج تلعب دورًا نشطًا في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية.

وبالتالي من الأهمية بمكان للهند الاستفادة من هذه الآليات في دعم علاقاتها بالعالم الإسلامي عبر دول الخليج، كما أن إقامة علاقات هندية متوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ينطلق من منظور أن انقسام المنطقة على أسس سياسية وعرقية يبقى تحديًا أمام الهند، ولذا ثمة ضرورة قصوى لإقامة علاقات متوازنة مع جميع البلدان، خاصةً دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية على الوجه الأخص، وإيران باعتبارهما من أهم الدول الفاعلة في المنطقة، إذاً، يجب على الهند عند تعزيز روابطها مع دول الخليج، الالتفات إلى عدد من النقاط الأساسية، وهي:

أولا: التعاون الأمني والعسكري المشترك: تحاول الهند تعزيز الروابط الأمنية مع دول الخليج، فوقعت خلال الأعوام الأخيرة اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الإمارات وقطر وعمان، كما تتطلع نيودلهي إلى توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي مع السعودية، وتهدف الهند من خلال هذه الشراكة إلى التصدي للقرصنة وتأمين إمدادات الطاقة وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية، وتأمين مصالحها في الجزء الغربي من بحر العرب والمحيط الهندي.

ثانيًا: تعزيز التفاهم السياسي والشراكة الاستراتيجية: في إطار الطبيعة الجغرافية السياسية المعقدة لمنطقة الخليج، ومع رغبة الهند في تحقيق طموحاتها، ثمة حاجة نيودلهي إلى تعزيز التفاهم السياسي مع دول الخليج، واعتماد تدابير في هذا الصدد لنيل ثقة القيادات الخليجية، مثل الزيارات السياسية رفيعة المستوى التي لا تزال محدودة، والحيادية وعدم اتخاذ مواقف داعمة لأي من الأطراف الإقليمية في أية أزمة محتملة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

ثالثًا: أهمية الخليج بالنسبة للهند في العالم الإسلامي: إذ أن بناء علاقات استراتيجية مع دول الخليج سوف يساعد في تعزيز مصالح الهند مع العالم الإسلامي، خاصةً بعد أن ساهم اقتصاد الهند المتنامي وصعودها كدولة ديمقراطية في تشكيل صورة إيجابية عنها في البلدان الإسلامية، كما أن دول الخليج تلعب دورًا نشطًا في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية؛ وبالتالي من الأهمية بمكان للهند الاستفادة من هذه الآليات في دعم علاقاتها بالعالم الإسلامي عبر دول الخليج.

*باحث في الشؤون العربية

مضيق باب المندب: نقطة تماس استراتيجي للأمن الخليجي - الإفريقي

منتدى للأمن الإقليمي وتكامل الجهود لنزع فتيل الأزمات

ازداد الحديث عن أمن الممرات البحرية خلال السنوات الأخيرة في ظل المواجهات مع الجماعات الإرهابية في البر الأمر الذي دفعها لاستهداف ممرات بحرية تمثل شرايين رئيسية لحركة التجارة العالمية، إذ يمر ما يقرب من ثلثي إنتاج النفط في العالم و٩٠٪ من التجارة العالمية عبر المضائق ومنها مضيق باب المندب، فعلى الرغم من كونه أحد ستة ممرات حيوية في العالم فإن تعطيل الملاحة به يعني توقف العمل في ممرات أخرى ومنها قناة السويس، وفي الوقت ذاته فإن أهمية المضيق تكمن في بقاء مضيق هرمز وقناة السويس متاحتين للملاحة، أي أن العلاقة بين الممرات الثلاثة يحكمها الاعتماد المتبادل، وفي الوقت الذي تزداد فيه حركة التجارة العالمية عبر البحار فإن ذلك يتزامن مع زيادة الإرهاب البحري على نحو ملحوظ، ويثير ذلك تساؤلات أربعة:

د أشرف محمد كشك

الأول: ما هي الأهمية التجارية والاستراتيجية والوضع القانوني لمضيق باب المندب؟

الثاني ما هي أبرز التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في المضيق؟

الثالث: ما هي آليات تأمين الملاحة في مضيق باب المندب؟

الرابع: هل هناك مقترحات أمنية لتحقيق الترابط الاستراتيجي بين أمن الخليج العربي وأمن الدول الإفريقية؟

أولاً: الأهمية التجارية والاستراتيجية لمضيق باب المندب:

جغرافيًا: يقع المضيق بين اليمن في آسيا وجيبوتي في إفريقيا وأدى وقوع جزيرة بريم اليمنية وسط المضيق إلى فصله لقناتين الشرقية ويبلغ عرضها حوالي ٣ كم وعمقها حوالي ٣٠ م، أما القناة الغربية والتي تقع بين جزيرة بريم اليمنية والسواحل الإفريقية فيبلغ عرضها حوالي ٢٥ كم وبعمق يصل إلى ٣١٠م الأمر الذي يتيح لكافة السفن وناقلات النفط العملاقة العبور بسهولة من خلال المحورين المتعاكسين، إلا أنه في الوقت ذاته يمثل منفذًا مهمًا لجميع الدول التي لديها واجهات بحرية على البحر الأحمر وهي «إريتريا، السودان، مصر، إسرائيل، الأردن، والمملكة العربية السعودية» حيث أن تلك الدول لن يكون بإمكانها الوصول إلى خليج عدن والمحيط الهندي سوى من خلال عبور المضيق.

وقانونيًا: تنظم عمل المضيق اتفاقية الأمم لمتحدة لقانون البحار الصادرة عام ١٩٨٢م، وتتضمن تعريفًا محددًا لأنواع المضائق الدولية، ووفقًا للمادة (١٢٢) من هذه الاتفاقية والتي تعرف مفهوم البحار شبه المغلقة وهو ما ينطبق على البحر الأحمر الذي يتصل بالمضيق فإن هناك حقوق والتزامات على الدولة المعنية التي يقع المحيط في أراضيها وهي اليمن ويعني ذلك أنه حال تهديد الملاحة في المضيق على نحو خطير فإنه ستكون هناك تدخلات دولية وفق قرارات أممية باعتباره ممرًا دوليًا، إلا أن المشكلة لا تكمن في الاتفاقية ذاتها بل في أن هناك بعض الدول التي تشاطئ المضيق لم تقرها بعد، فضلاً عن وجود خلافات فيما بينها ومنها النزاع بين اليمن وإريتريا حول ملكية عدد من الجزر التي تقع جنوب البحر الأحمر.

استراتيجيًا: يشكل المضيق الضلع الثالث من المثلث الاستراتيجي الذي يضم بالإضافة للمضيق قناة السويس ومضيق هرمز اللذان يمنحان مضيق باب المندب أهمية طالما ظلا ممران متاحان للتجارة العالمية كما أنه في حال تعطيل الملاحة في ذلك المضيق نتيجة أزمة ما فإن ذلك يعني عدم قدرة السفن على الوصول إلى قناة السويس أو خليج عدن والمحيط الهندي، وبالتالي يحدث» حالة اختناق بحري واسعة المدى» بما يمكن معه القول أن مضيق باب المندب يمثل نموذجًا

٢٥ ألف سفينة تعبر باب المندب سنويًا و٤٠٪ من المعروض النفطي العالمي و٧٪ من الملاحة العالمية

واضحًا لالتقاء وتشابك الأمن الإقليمي مع العالمي، حيث يعد نقطة تماس استراتيجي تربط بين أمن الخليج وأمن إفريقيا من خلال التقاء المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، ويربط غرب وشرق آسيا بالقارة الإفريقية، كما يربط آسيا بأوروبا عبر البحر المتوسط.

تجاريًا: يكتسب المضيق أهمية بالغة بالنسبة لعدد السفن التي تعبره سنويًا وهي حوالي ٢٥ ألف سفينة بما يمثل ٧٪ من الملاحة العالمية و كما يتم من خلاله نقل ٤ ملايين برميل من النفط يوميًا إلى أوروبا و أمريكا وآسيا، فوفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية فقد تضاعف حجم تجارة المنتجات البترولية والنفط الخام التي تعبر المضيق من ٢,٧ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٠م، ليبلغ ٤,٧ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٤م، ويعد المضيق أحد أهم ثلاثة مضائق عالمية إلى جانب كل من مضيق هرمز ومضيق ملقا، وبوجه عام يمر عبر المضيق نحو ٤٠٪ من المعروض النفطي العلمي.

ثانيًا: التهديدات التي تواجه الملاحة في المضيق:

١- الصراع الإقليمي:

نادرة الدراسات الجيوبوليتيكة التي تناولت تأثير الموقع الجغرافي على سياسات الدول، وحظيت تلك القضية باهتمام كبير في الدول الغربية منها ما كتبه العالم الجغرافي هالفورد ماكيندر حول «نظرية قلب العالم» وكذلك ألفريد ماهان الذي كتب عدة مؤلفات حول «القوة البحرية» و استكمل الكاتب الأمريكي روبرت كابلان ذلك الاهتمام وألف العديد من الكتب كان مضمونها دراسة تأثير الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية وكانت خلاصة تلك المساهمات هي أن الدول البحرية دائما ما يكون لديها ميزة استراتيجية سواء باستغلال موقعها الجغرافي أو توظيف الجغرافيا في سياستها الخارجية، عكس الدول الحبيسة، وضمن هذا الإطار يمكن تفسير السياسة الإيرانية التي تسعى لوضع منطقة الخليج العربي بين شقي رحى وهما مضيق هرمز شمالاً و مضيق باب المندب جنوبًا تطبيقًا لنظرية «شد الأطراف» وصاحب تلك النظرية هو ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل عام ١٩٤٩م، ومضمونها حتمية تغلغل إسرائيل في الدول المحيطة بالعالم العربي وقد تمت صياغة تلك النظرية للإجابة عن تساؤل مصيري يواجه الدول الناشئة في حينه حيث يقول «كيف يمكن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة محدودة الموارد محاطة بكثرة عددية» ويضيف «نحن لا نملك القدرة على الدخول في مجابهة جبهوية مع كل الدول العربية لكننا نملك الخيارات الأخرى لإضعاف تلك الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والأقليات العرقية والطائفية التي تعيش على التخوم» ويلاحظ أن إيران تسعى لتطبيق النظرية ذاتها فهي لا تدخل في مواجهات مباشرة مع دول مجلس التعاون ولكن تعمل على جعل محيطها الإقليمي «سوريا، العراق، اليمن» في حالة من التوتر المزمن مما يفسر حرص إيران على دعم الحوثيين من خلال عمليات تهريب الأسلحة عبر السواحل اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن والتي تبلغ ١٩٠٠ كم، بالإضافة إلى تأكيد العديد من المصادر قيام إيران باستئجار عدة جزر في إريتريا كنقاط ارتكاز ومنطلق لدعم الحوثيين، تلك السياسات تمثل تهديدًا ليس فقط للملاحة في المضيق وإنما لتوازن القوى حيث أنه في حال تمكن أي قوة من السيطرة على ذلك المضيق فإن ذلك سوف يعني تغير جوهري في ميزان القوى الإقليمي، ففي أعقاب سيطرة الحوثيين على صنعاء عام ٢٠١٤م، تمكنوا من نقل صواريخ باليستية بعيدة المدى إلى معسكر ببعد ١٠ كم عن مضيق باب المندب وهو مؤشر يعكس سعي إيران لتغيير موازين القوى الإقليمية، من ناحية ثانية يعد المضيق مجالاً آخرًا من مجالات الصراع العربي- الإسرائيلي حيث بدأت إسرائيل بتعزيز نفوذها في المضيق من خلال تأسيس علاقات مع كل من جيبوتي وإثيوبيا، والجدير بالذكر أن اليمن قام بإغلاق ذلك المضيق أمام الملاحة الإسرائيلية خلال حرب عام ١٩٧٣م، لوقف الملاحة من وإلى ميناء إيلات، كما أثارت إسرائيل مقترح وضع جزيرة بريم «التي تتبع اليمن الآن» أو باب المندب تحت أي مسمى من مسميات السيادة الدولية وهو الاقتراح الذي لم يلق أي تأييد من الأطراف الإقليمية أو الدولية.

٢-الإرهاب البحري والقرصنة:

في ظل شيوع ظاهرة المبايعات لفروع الجماعات الإرهابية فإن المخاطر التي تهدد الملاحة في مضيق باب المندب لا تكمن في تلك الجماعات والتي تتواجد في شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي بل أن قيام تحالف بين تلك الجماعات على ضفتي المضيق يظل احتمالاً قائمًا، فضلاً عن إمكانية بدء هذه الجماعات العبور إلى شبه الجزيرة العربية، وهي استراتيجية

تنتهجها الجماعات الإرهابية عمومًا ومفادها البحث عن جبهات جديدة على غرار انتقال العديد من أفراد داعش إلى ليبيا، وهو ما سيكون تحديًا أمنيًا هائلًا لاسيما وأن السواحل اليمنية شهدت حوادث إرهابية منها قيام تنظيم القاعدة بتفجير المدمرة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠م، فضلاً عن استهداف التنظيم ناقلة نفط فرنسية في خليج عدن جنوب باب المندب.

كما تعد القرصنة تحديًا للملاحة في مضيق باب المندب وتتحمل شركات الشحن أعباءً مالية إضافية لزيادة التأمين على السفن والأفراد، فضلاً عن خسائر عمليات اختطاف السفن ويعيد ذلك إلى الأذهان حادثة اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة عام ٢٠٠٨م، بالقرب من السواحل الكينية وطالب المختطفون بفدية مقدراها ٢٥ مليون دولار، وتكمن الخطورة في ظهور تحالف بين عصابات القرصنة والجماعات الإرهابية، حيث تشير تقارير إلى أن حركة الشباب التابعة للقاعدة في الصومال تحصل على نسبة ما بين ٢٠٪ -٢٥٪ من المكاسب التي يجنيها القراصنة الصوماليون مقابل منحهم الحرية في العمل قرب السواحل الصومالية، وإزاء تلك التهديدات فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارات مهمة للحد من القرصنة خلال الفترة من عامي ٢٠٠٨م، وحتى ٢٠١٢م، أهمها القرار رقم ١٨٦١ الذي طالب الدول والمنظمات المختلفة إرسال قوات بحرية إلى المياه المحاذية سواحل الصومال وامتداداتها غرب المحيط الهندي لمكافحته، ووفقًا لهذا القرار أرسلت عدة دول منها الهند والصين وروسيا وأمريكا سفنًا حربية وكذلك حلف الناتو الذي أرسل سفنًا- للمرة الأولى- للمساهمة في التصدي للقرصنة.

ثالثًا: آليات حماية الملاحة في باب المندب:

لم تكن التطورات التي يشهدها كل من اليمن والقرن الإفريقي منشأة للاهتمام الإقليمي والدولي بحماية مضيق باب المندب وضمان استمرار الملاحة لكنها كانت كاشفة لحجم ذلك الاهتمام، فعلى المستوى الدولي توجد بالقرب من المضيق قطع بحرية عالية التسليح تتبع عدة دول وذلك وفقًا للقرار الأممي المشار إليه، الذي نص للمرة الأولى على دور لحلف «الناتو» ضمن تلك الجهود، فضلاً عن أن أمن المضيق حظي باهتمام من جانب أمريكا بشكل خاص ليس لكونه ممرًا تجاريًا حيويًا فحسب، بل لأن الاهتمام جاء ضمن الجهود الأمريكية للتصدي للإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لذلك أنشأت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي وتمثل قيادة القوات الأمريكية في القرن الإفريقي، بالإضافة إلى حرص واشنطن على إجراء مناورات بحرية بالقرب من المضيق كرسالة ردع سواء للدول أو الجماعات التي لديها قناعة بتهديد الملاحة في المضيق ، ومن ثم أجرت أمريكا مناورات بحرية في إبريل ٢٠١٦م، بعنوان» التدريب العالمي المشترك المضاد للألغام» بمشاركة ٣٦ دولة في الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس»، فضلاً عن تأكيد قائد القوات الأمريكية في المنطقة الوسطى الجنرال لويد أوستن في شهادته أمام الكونجرس في مارس ٢٠١٥م، «أن الجيش الأمريكي سوف يعمل مع شركاء واشنطن في الخليج وأوروبا لتأمين مضيق باب المندب الاستراتيجي وإبقائه مفتوحًا للملاحة التجارية».

المناورات البحرية أحد أهم الآليات لتأمين الممرات البحرية ورسالة ردع مباشرة للدول أو الجماعات الإرهابية

ومن جانبها، صاغت الصين استراتيجية «عقد اللؤلؤ» لتأمين إمدادات النفط تعتمد على منشآت عسكرية وعلاقات دبلوماسية على طول خط الإمدادات وتمتد من سواحل الصين مرورًا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا عبر المحيط الهندي وبحر العرب وصولاً إلى السودان، فضلاً عن إعلان الصين عن إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي في يناير ٢٠١٦م.

ويعني ما سبق أن هناك إدراك دولي لأهمية المضيق حتى لا يشهد المضيق صراعًا دوليًا بين الأطراف التي لديها مصالح قد تكون متناقضة من شأنها أن تفضي إلى مواجهات تمثل تهديدًا جديدًا للأمن الإقليمي.

وعلى المستوى الإقليمي، وانطلاقًا من أن أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري فقد أعلنت مصر إرسال قطع بحرية لتأمين الملاحة في المضيق بعد أعقاب الانقلاب الحوثي، وهو الأمر الذي أكده الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالقول «إن حماية مضيق باب المندب أولوية قصوى من أولويات الأمن القومي المصري» وهو المعنى ذاته الذي أشار إليه الفريق أسامة الجندي قائد القوات البحرية المصرية بالقول «إن مصر تتابع الموقف في اليمن بشكل يومي وإن أي خطورة على الأمن القومي المصري سوف يتم التعامل معها طبقًا للموقف».

أما دول مجلس التعاون فلم تكن ببعيدة عن حماية الملاحة في ذلك المضيق سواء من خلال قرار التدخل العسكري في اليمن للحيلولة دون سعي الحوثيين للسيطرة على ذلك المضيق، أو بإقرار قادة دول المجلس إنشاء قوة بحرية مشتركة خلال قمة الدوحة ٢٠١٤ م، «قوات الواجب البحري

الموحد ٨١» على غرار قوات «درع الجزيرة» كخطوة استباقية لإمكانية شن الجماعات الإرهابية هجمات عبر البحر، من المهم الإشارة إلى أن عدد تلك القوة لم يحدد بل يظل مرتهنًا بمستوى التهديد الخارجي للأمن البحري بما يمنحها المرونة والقدرة على مواجهة تلك التهديدات، والجدير بالذكر أنه تلى ذلك تأسيس مركز العمليات البحرية الخليجي الموحد ومقره البحرين، بالإضافة إلى حرص دول المجلس على إجراء التمرينات البحرية المشتركة ومنها التمرين البحري المشترك للقوات البحرية الخليجية «اتحاد ١٨» بهدف زيادة كفاءتها القتالية، فضلاً عن تنويع التعاون البحري مع الدول الصاعدة ومنها الهند ومن ذلك زيارة ثلاث سفن حربية للبحرين خلال إبريل ومايو ٢٠١٦م.

ومع أهمية هذه الجهود فإنه في ظل طبيعة التحديات الأمنية بشكل متسارع وعلى نحو خاص أساليب عمل الجماعات الإرهابية التي تسعى لاستهداف الممرات البحرية فإنه لا مناص من التعاون الإقليمي – الإقليمي، والإقليمي–العالمي لتأمين هذا الممر الحيوي وتجدر الإشارة إلى جهود قوات التحالف العسكرية ومقرها البحرين والتي تضم ٢٧ دولة ولها ثلاث مهام الأولى القوة ١٥٠ وتختص بالأمن الملاحي ومكافحة الإرهاب، والثانية القوة ١٥١ وتهدف إلى مكافحة القرصنة، بينما القوة الثالثة وهي ١٥٢ فهدفها التعاون بشأن أمن الخليج العربي، وتعمل تلك القوى تحت ائتلاف واحد وتستهدف مراقبة السفن وفحصها والإنزال عليها والسماح بالمرور أو إيقاف الشحنات المشتبه بها في بحر العرب والمحيط الهندي من أجل تحقيق الأمن البحري، ويمكن البناء على تلك الجهود من أجل إيجاد أطر أكبر للتعاون البحري بالنظر إلى تنامي أهمية المضائق البحرية.

من ناحية ثانية، يمكن الاستفادة من تجارب منظمات دولية ومنها قوات المسعى النشط وهي عبارة عن دوريات بحرية أنشأها حلف الناتو في البحر المتوسط وتضطلع بمهمة تفتيش السفن التي يشتبه بأنها تحمل جماعات إرهابية أو تجارة غير مشروعة كالمخدرات والأسلحة.

من ناحية ثالثة، تعد المناورات البحرية أحد أهم الآليات لتأمين الممرات البحرية الحيوية لكون المناورة رسالة ردع مباشرة سواء للدول أو الجماعات دون الدول التي تمثل تهديدًا لتلك الممرات سواء بين دول مجلس التعاون أو بين تلك الدول والدول العربية المحورية ومنها مصر والأردن أو تلك المناورات التي تجمع بين الدول العربية ونظيرتها الغربية بما يحقق بناء الكفاءات واختبار أحدث التقنيات المتاحة وتعزيز الشراكة فيما بين تلك الدول ضمن الالتزام بقواعد وقوانين الملاحة الدولية المعمول بها.

من ناحية رابعة، وفي ظل وجود الحرس الثوري الإيراني في إريتريا فإن هناك أهمية للحد من النفوذ الإيراني في الساحل الإفريقي ولعل قرار المملكة العربية السعودية إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي يعد تطورًا مهمًا ليس فقط لتأمين مضيق باب المندب وإنما لنقل خطوط الدفاع عن الأمن القومي للمملكة ودول مجلس التعاون عمومًا خارج نطاق الأزمة اليمنية.

رابعًا: مقترحات أمنية لتحقيق الترابط الاستراتيجي بين أمن الخليج وأمن الدول الإفريقية:

على الرغم من أن أمن الممرات البحرية يعد مسؤولية مباشرة للدولة التي تقع فيها الممرات فإنه يعد أيضًا مسؤولية الدول المعنية على المستويين الإقليمي والعالمي بما يعني أنه يجب أن تكون هناك صيغًا أمنية تعاونية بين الدول المطلة على تلك المضائق والمعنية بها بما يحقق الأمن الإقليمي والعالمي، وفي هذا السياق يمكن اقتراح آليتين:

الآلية الأولى: تأسيس منتدى للأمن الإقليمي: وفي هذا الإطار يمكن للدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي أن تؤسس منتدى للأمن الإقليمي على غرار التجمعات الأمنية الإقليمية ومنها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي ،حيث يلاحظ أن تلك المنتديات تتيح لكافة الدول المعنية أن تتمتع بعضويتها سواء أكانت عضوية أصلية أو بصفة مراقب، إذ أن الهدف هو أن يكون هناك إطار جماعي للتشاور بشأن المخاطر والتحديات المشتركة، ويلاحظ أن تلك الدول بالفعل لديها علاقات سياسية واقتصادية متميزة بيد أنها على المستوى الثنائي فحسب، وتبقى الحاجة لترجمتها على مستوى جماعي في ظل تنامي الاعتماد الإقليمي والعالمي على الممرات البحرية من ناحية وزيادة حدة الصراع والتنافس الدولي على مناطق النفوذ من ناحية ثانية الأمر الذي يتطلب تنسيقًا في ظل التداخل والتشابك بين مصالح الدول.

الآلية الثانية: التكامل بين جهود المنظمات الإقليمية لنزع فتيل الأزمات الإقليمية وتفعيل التعاون الاستخباراتي ضمن آلية تتضمن التنسيق والحوار بين دول مجلس التعاون والاتحاد الإفريقي بشأن الأزمات الإقليمية التي تمثل مخاطر مشتركة لاسيما في كل من اليمن والصومال واللتان تمثلان نقطة تماس استراتيجي بين أمن دول مجلس التعاون وأمن الدول الإفريقية، كما أن كلتا المنظمتين تعبران عن تجربتين مهمتين للأمن الإقليمي.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نيودلهي تواجه الهيمنة الصينية في القارة السمراء

العلاقات الإفريقية – الهندية وأبعادها على الخليج العربي

تشهد القارة الإفريقية نموًا اقتصاديًا مرتفعًا حيث بلغ النمو الاقتصادي للقارة بشكل عام ٥,٢٪، وكما بلغ معدل النمو في الدول الإفريقية جنوب الصحراء ٥,٧٪ ، ومن المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في جنوب الصحراء حتى عام ٢٠٢٠م، وتعتبر الهند الشريك التجاري الرابع للقارة الإفريقية بعد الصين والمملكة المتحدة وفرنسا، حيث بلغ حجم التجارة بين القارة السوداء والهند ٧٢ مليار دولار خلال ٢٠١٤-٢٠١٥م، كما أن حجم الاستثمارات الهندية بالقارة وصل ٣٠ مليار دولار، ويزداد استيراد الهند من البترول الخام والغاز والمعادن والذهب والجلود وغيرها، وفي الوقت الذي تتراجع صادرات الهند لأوروبا وأمريكا الشمالية نجد الهند في القارة الإفريقية شريكًا تجاريًا هامًا، إذن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو تأثير العلاقة المتصاعدة بين الهند والقارة الإفريقية على منطقة الخليج العربي؟

د. أحمد سليم البرصان

الهند كقوة كبرى صاعدة

إن الهند قوة كبرى صاعدة وعضو في مجموعة بريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والصين وجنوب إفريقيا بالإضافة للهند، وهذه الدول الخمس لها وزنها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في النظام الدولي الحالي، وتعتبر نفسها في منافسة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أن الهند دولة نووية، وثاني دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين ١٢٦٧ مليون نسمة (٢٠١٤م)، وتقوم بتحديث أسطولها في المحيط الهندي وتسعى اليابان إلى جذبها في ما يسمى التعاون الديمقراطي ليشمل استراليا واليابان والهند، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن الهند أخذت تستفيد من محاولات روسيا والصين جرها إلى منظمة شنغهاي للتعاون، بينما واشنطن تجرها للتعاون الديمقراطي لاحتواء الصين. كما أنها عضو مؤسس في منتدى حوض المحيط الهندي الذي يضم في عضويته ٢١ دولة وسبعة دول بصفة مراقب، ويضم في عضويته كل من الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، اليمن ،والصومال والملاحظ أن إيران عضو في هذا المنتدى والولايات المتحدة وكل من المملكة المتحدة وألمانيا والصين وفرنسا واليابان ومصر بصفة مراقب، وتحاول الهند أن تستفيد من هذا المنتدى في تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، في الوقت الذي تتعاون فيه لتحقيق الأمن في المحيط الهندي ومطاردة القراصنة على السواحل الإفريقية التي أصبحت مصدر لدولة مثل الصومال على ساحل القرن الإفريقي حيث يجني قراصنة الصومال ما بين ٢٠٠-٤٠٠ مليون دولار من القرصنة سنويا كما في عام ٢٠١٥م. وحسب تقارير ٢٠١١م، فإن عدد محاولات القرصنة بالمحيط الهندي بلغت ٣٩٧ محاولة، كانت ٣٩ عملية ناجحة، معظمها على السواحل الصومالية وتسعى دول شرق إفريقيا إلى أن يكون للأسطول الهندي دور حيوي ومهم في محاربة القرصنة البحرية والذي يطلق عليه بعض الساسة الهنود (الإرهاب الاقتصادي) وكم هو حيوي مضيق باب المندب للتجارة الهندية، فقد قدر استيراد الهند عبر باب المندب بحوالي ٥٠ مليار دولار والصادرات الهندية عبر المضيق ٦٠ مليار دولار، مما يعني أنه حيوي للأمن القومي للهند وعلاقتها مع إفريقيا.

الجذور التاريخية لعلاقة الهند مع إفريقيا

ورغم أن العلاقات الإفريقية مع الهند تاريخية من خلال العلاقات التجارية وخاصة شرق وجنوب إفريقيا، إلا أنها تأثرت من خلال أن الأفارقة والهنود كانوا في خدمة الدول الاستعمارية، فقد سخرت بريطانيا الهنود في الخدمة العسكرية

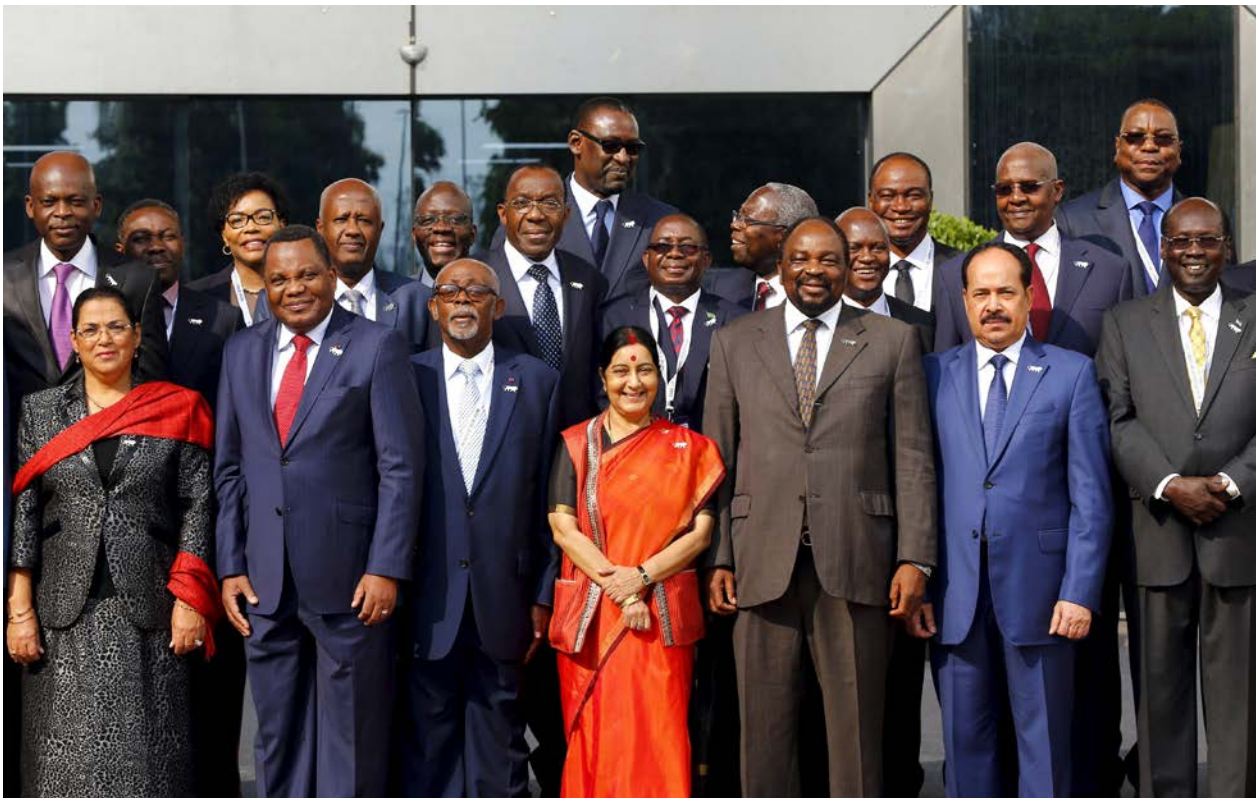

١١٠ مليارات دولار صادرات وواردات الهند عبر مضيق باب المندب ما يجعله ممرًا حيويًا للأمن القومي الهندي

كما هو حال الأفارقة، مما أوجد قاسمًا مشتركًا بين الأفارقة والهنود في الشعور المناهض للإمبريالية العالمية، ويوجد في القارة الإفريقية حوالي ثلاثة ملايين من أصول هندية عدا عن العمالة الهندية المهاجرة المؤقتة. وعندما قاد المهاتما غاندي حركة التحرر الهندي ضد بريطانيا بعد عودته من جنوب إفريقيا في عهد النظام العنصري للرجل الأبيض، فقد تأثرت الشعوب الإفريقية بهذه الحركة وقامت حركات تحرر إفريقية ضد المستعمر البريطاني والفرنسي والبلجيكي، كما أن تبني الهند لسياسة عدم الانحياز في النصف الثاني من القرن العشرين، وبروز قادة مثل نكروما وبارتريس لومومبا وغيرهم، كان له دور في نظرة الشعوب الإفريقية للهند خاصة أنها في العقود الأخيرة قدمت الهند المساعدات في الجانب التعليمي والصحي لبعض الدول الإفريقية، بمعنى أن الهند في علاقاتها مع الدول الإفريقية تتبنى (القوة الناعمة) لتعزيز علاقاتها في القارة كما أن هناك جاليات هندية موجودة تاريخيًا من عهد الاستعمار البريطاني في الدول الإفريقية مثل كينيا وجنوب إفريقيا ودول شرق إفريقيا.

القمة الإفريقية – الهندية

إثر تعاظم الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية فقد قامت الهند بتعزيز علاقات مع القارة الإفريقية على مستوى مؤتمرات القمة، وحيث أن عام ٢٠١٤م، كان عام القمم الإفريقية بامتياز، حيث عقدت القمة الإفريقية –الأوروبية في بروكسل أبريل ٢٠١٤م، والقمة الأمريكية – الإفريقية في واشنطن أغسطس ٢٠١٤م، وكذلك عقدت من قبل القمة الإفريقية مع دول أمريكا الجنوبية والقمم بين إفريقيا والصين كان أخرها القمة الإفريقية-الصينية عام ٢٠١٥م، في ظل هذا التنافس، قامت الهند بالدعوة للقمة للمنتدى الإفريقي الهندي، وكان الأول في أبريل ٢٠٠٨م، بنيودلهي، والثاني في أديس أبابا مايو ٢٠١١م، ولكن الهند حشدت كل طاقاتها في القمة الثالثة لإفريقيا و دعت في أكتوبر ٢٠١٥م، ٥٤ دولة إفريقيا للقمة المشتركة لتشكل قفزة مهمة في تعزيز التعاون بالقارة الإفريقية وخاصة لتعزيز التعاون الاقتصادي في الاستثمارات والتجارة مع هذه القارة الصاعدة خاصة في ظل تراجع الصادرات الهندية إلى كل من الولايات المتحدة وأوروبا في ظل رغبة الدول الإفريقية تنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم

الخارجي بعد القلق الإفريقي من هيمنة الصين على التجارة الإفريقية فقد قدر حجم التجارة الصينية مع إفريقيا بـ ٢٠٠ مليار دولار ٢٠١٣ والولايات المتحدة ٩٠ مليار دولار والهند حوالي ٧٠ مليار دولار .

الاقتصاد أولًا في العلاقات الهندية الإفريقية

تسعى الحكومة الهندية إلى رفع حجم تبادلها التجاري العالمي، فرغم تراجع نسبة تجارة الهند من التجارة العالمية، ٢,١٢ ٪ عام ٢٠١٢م، فتسعى أن تصل مشاركتها إلى ٣,٥٪ من التجارة العالمية بالعام ٢٠٢٠م، فحجمها الحالي يصل ٤٦٩ مليار دولار وتسعى لأن يكون عام ٢٠٢٠م، ٩٠٠ مليار دولار، وفي ظل النمو الاقتصادي الإفريقي، فترى الحكومة الهندية أن إفريقيا هي السوق الواعد لتجارتها ولاستثماراتها في المستقبل. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF)، فان الاستثمارات الهندية في إفريقيا ارتفعت من ٩,٢ مليار دولار إلى ١٤,١ مليار دولار، تشكل ٢٢,٥٪ من استثمارات الهند في الخارج، ارتفعت هذه الاستثمارات الهندية في القارة عام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٣٥ مليار دولار. وتركز الشركات الهندية على الاستثمار في الطاقة والاتصالات والزراعة. وتعتبر دولة جنوب إفريقيا الشريك التجاري الأبرز للهند في القارة، حيث ٢٢٪ من صادرات الهند للقارة تتجه لها تليها تنزانيا.

أما عن الاستثمارات الإفريقية في القارة فتبقى محدودة، فقد وصلت عام ٢٠١٠م، إلى ٧ مليار دولار، وتراجعت عام ٢٠١١م، إلى ٣,٥ مليار دولار. قد لا تكون الهند قادرة على تنافس الاستثمارات الغربية والصينية ولكنها تعتبر القارة الإفريقية واعدة لاقتصادها.

تراجع التبادل التجاري مع مجلس التعاون وتزايده مع إفريقيا

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي مهمة للاقتصاد الهندي، فهناك حوالي سبعة ملايين من العمالة الهندية، منهم حوالي ٢ مليون عامل في المملكة العربية السعودية، تبلغ تحويلات العمالة الهندية ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ م، من جملة ٧٠ مليار دولار من تحويلات العمالة الأجنبية في الخليج لنفس العام. أما عن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والهند فقد بلغت في عام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حوالي ٩٧,٤ مليار دولار ويشير إلى تراجع التجارة بين الهند والمجلس قد تراجعت عن ٢٠١٤/٢٠١٥م، بنسبة ٢٧٪ حيث كانت ١٣٣,٧ مليار دولار.

إن الهند تستورد الطاقة من دول المجلس والاستثمارات سواء الخليجية في الهند والهندية في الخليج، ولكن مع تراجع أسعار النفط قد يؤثر على تحويلات العمالة الهندية وبالتالي على التجارة بينهما وتجد الهند في إفريقيا شريكًا جديدًا وواعدًا في ظل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية التي كما أشرنا زادت عن ٥٪ سنويًا.

التعاون الأمني الهندي - الخليجي

قال رئيس الوزراء الهندي مودي في القمة الثالثة الإفريقية–الهندية، إن إفريقيا والهند يشكلان ثلث سكان الكرة الأرضية، وإن أغلبية هؤلاء في عمر الشباب، أي أن الهند و الدول الإفريقية دول شابة من حيث السكان، وفي ظل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في إفريقيا والهند يشكل عاملًا مهمًا في التعاون في مجال الاستثمار والتعليم، فخلال السنوات الثلاث الماضية تم تدريب وتعليم حوالي ٢٥ الف من الشباب الأفارقة في الهند، وهو يعني اهتمام الهند بالشاب الإفريقي لتوطيد علاقاتها الثقافية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية، إذا علمنا أن الهند رابع شريك تجاري للقارة على مستوى العالم.

٢٥ ألف شاب إفريقي تعلموا في الهند ونيودلهي رابع شريك تجاري لإفريقيا على مستوى العالم

ويمكن لدول المجلس الاستفادة من الخبرة التقنية الهندية في مشاريع الاستثمار في إفريقيا وخاصة من الأيدي العاملة الرخيصة وفي ظل الاستثمارات الزراعية التي تكون دول المجلس بحاجة لها في توفير الأمن الغذائي.

كما يمكن أن تتعاون دول المجلس بسبب الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية في مجال التعاون الأمني في القرن الإفريقي ضد القرصنة الاقتصادية وتأمين طريق باب المندب المهم لأمن الهند ودول المجلس وأيضًا المشاركة في محاربة الإرهاب ودعم الاستقرار السياسي في القارة وخاصة في القرن الإفريقي المهم للهند ودول المجلس، والتعاون الأمني في المحيط الهندي وشرق إفريقيا. إن التعاون الخليجي الهندي في إفريقيا هو الذي يحقق مصالحهما وليست المنافسة في إفريقيا، ولوجود حوالي ٢٠٠ مليون مسلم هندي يمكن أن يشكل عامل مهم في التعاون الإفريقي الخليجي لقارة إفريقيا التي جل سكانها من المسلمين أو متاثرين بالحضارة الإسلامية كما هو حال التاريخ الهندي.

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ضرورة التعاون الخليجي - الهندي في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة

العلاقات التجارية الخليجية – الهندية: مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون

لا يزال الجانب الاقتصادي هو الركيزة الأقوى في العلاقات الخليجية – الهندية، إذ أصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية شريكًا تجاريًا رئيسًا للهند، وهو ما تعكسه زيادة إجمالي حجم التجارة بين نيودلهي ودول الخليج العربي من حوالي ٥٥,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٥٨,٤١ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢، والذي يعود، إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لاسيما النفط، فضلاً عن الجهود التي بُذلت من الطرفين لتعزيز العلاقات التجارية بينهما خلال الفترة نفسها على نحو أضحت معه كل من الإمارات والسعودية من بين أعلى ست دول في الشراكة التجارية مع الهند. وعلاوة على ذلك، هناك حوالي ٧,٢ ملايين عامل هندي يشكلون الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، ما ترتب عليه زيادة التحويلات المالية من هذه العمالة إلى الهند، والتي بلغت ٣٧,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، وبما يمثل ٤٦٪ من إجمالي التحويلات المالية للهند من كل دول العالم[١].

د قتيبة العاني

وترسم الشراكة التجارية الاستراتيجية الراسخة بين دول المجلس وجمهورية الهند، آفاقًا جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في جميع المجالات والقطاعات، وتعزز من مساهمتهما في تحفيز ودعم استقرار الاقتصاد العالمي، من خلال النمو الواسع في مجالي التجارة والاستثمار اللذين يشكلان الركيزتين الأساسيتين للشراكة بين البلدين، هذه التطورات تؤكد على أن دول مجلس التعاون لا يمكنها تجاهل صعود القوة الاقتصادية لنيودلهي. التي احتلت المركز السابع ضمن أكبر الاقتصادات في العالم وفقًا لأحدث التقديرات من قِبل صندوق النقد الدولي[٢]. وقد أظهر تقرير سنوي عن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، وجمهورية الهند خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥م، بأن حجم إجمالي التبادل التجاري غير النفطي لدول المجلس مع الهند خلال تلك الفترة بلغ ٣٤,٦ مليار دولار، ويعتبر حجم التبادل مقاربًا لنفس الفترة من عام ٢٠١٤م. وبينت الإحصائيات بأن ٩ مليارات دولار هو حجم العجز في الميزان التجاري غير النفطي لدول المجلس مع الهند خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٥م، حيث ارتفع العجز بمقدار١,٧ مليار دولار وبنسبة قدرها ٢٣,٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤م. وأوضحت أرقام التقرير الذي يتحدث عن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند بما يلي[٣]:

- ١٥٠ مليار دولار إجمالي تجارة الهند ودول المجلس في ٢٠١٣/ ٢٠١٤.
- ٤٣٪ نمو إجمالي واردات دول المجلس للهند خلال العقد الماضي.
- ٢٦ ٪ نمو إجمالي واردات دول المجلس من الهند.
- ١١٪ حصة الهند من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون للعالم.
- تريليون دولار تحتاج لها الهند خلال السنوات الأربع المقبلة لتطوير بنيتها التحتية وتأمل في تأمين جزء كبير منها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٦-٧٪ نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بحلول عام ٢٠١٨.
- ١٧,٣٥مليار دولار إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العالم إلى الهند في الفترة ما بين أبريل إلى أكتوبر ٢٠١٤. وكما هو موضح في الشكلين رقم(١) ورقم (٢)، يتبين من الشكلين ١و٢ بأنه ورغم النمو الواضح في التبادل التجاري بين الجانبين إلا أنه يعتبر متواضعًا إذا ما قورن بإمكانات وقدرات دول مجلس التعاون والهند، وهذا ما يدعو إلى العمل على:

١- تفعيل دور مجالس الأعمال في دول الخليج والهند لخدمة

المصالح المشتركة وتحقيق تطلعات الجانبين.

٢- تشجيع الصادرات وتبادل المعلومات وإقامة المعارض والندوات والمؤتمرات وورش العمل بين دول مجلس التعاون من جهة والهند من جهة أخرى.

٣- تكثيف الزيارات المتبادلة وتذليل كافة العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك والاهتمام ببرامج التدريب ونقل التقنية.

شكل (١): تطور التبادل التجاري والميزان التجاري بين دول مجلس التعاون والهند خلال التسعة أشهر الأولى من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥م

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شكل(٢) إجمالي الصادرات غير النفطية والواردات لدول مجلس التعاون مع الهند والعالم خلال التسعة أشهر الأولى من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥م*

الفترة / البيان	صادرات دول مجلس التعاون الخارجية (مليار دولار)		واردات دول مجلس التعاون (مليار دولار)		المساهمة النسبية	
	العالم	الهند	العالم	الهند	(%)	(%)
التسعة أشهر الأولى من عام 2014م	117.5	13.7	313.5	20.9	%11.6	%6.7
التسعة أشهر الأولى من عام 2015م	109.3	12.8	310.3	21.8	%11.7	%7.0

* - لا تشمل الصادرات والواردات النفطية

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبلغت قيمة الواردات السلعية من الهند في عام ٢٠١٥ نحو ٤٦,٨ مليار دولار، ولكن في مقابلها تستورد الهند نحو ٣٩٪ من وارداتها النفطية من أربع دول خليجية (السعودية-الكويت-الإمارات-قطر)، أي نحو ١,٥ مليون برميل يوميًا، إضافة إلى نحو ٨٣,٢٪ من وارداتها من الغاز المسال من ثلاث دول خليجية، و نحو ٨٢٪ من قطر وحدها، والشكل البياني رقم ٣ يظهر حجم واردات الهند من النفط الخام. في حين أن الشكل رقم ٤ يظهر حجم المورِّدون الرئيسيون من النفط الخام إلى الهند.

شكل(٣) واردات الهند من النفط الخام* (العالم، دول مجلس التعاون، ٢٠٠٦-٢٠١٥، مليون برميل يوميًا)

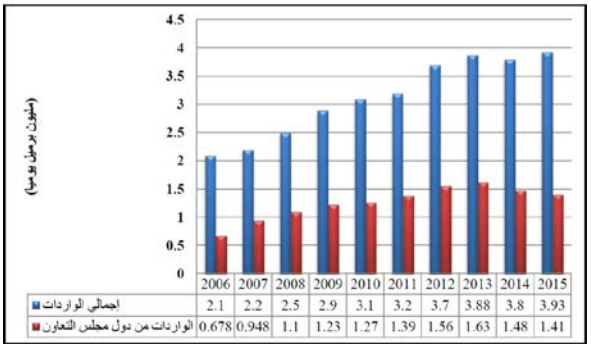

المصدر: وزارة التجارة والصناعة الهندية

شكل (٤) المورِّدون الرئيسيون من النفط الخام إلى الهند

المصدر: كومتريد-الأمم المتحدة.

يتبين من الشكلين السابقين أن الهدف الأساس لجمهورية الهند في توجهها لمنطقة دول التعاون هو ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة ومدى الحاجة الضرورية للطاقة مقابل ضخ وتوفير الصناعات الهندية لتصريف تلك البضائع والصناعات إلى دول المجلس.

مسار العلاقات التجارية الثنائية بين دول مجلس التعاون والهند:

شهدت العلاقات التجارية على المستوى الثنائي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي الست تطورًا لافتًا خلال العقد الأخير، وسعيًا لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وقعت الهند ودول مجلس التعاون (اتفاق إطار عمل حول التعاون الاقتصادي) في عام ٢٠٠٤م. وتعمل الهند بجدية مع دول المجلس لإبرام اتفاقية تجارة حرة، إذ عقدت الجولة الأولى من المحادثات بهذا الشأن في الرياض في مارس ٢٠٠٦م، وتقرر أن تضم الاتفاقية المقترحة الخدمات والاستثمارات، إلى جانب التجارة في السلع، واستضافت الرياض أيضًا الجولة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٨م، والجولة الثالثة في يناير ٢٠٠٩م. وبالتوازي مع ذلك، سعت الهند نحو التفاوض مع دول المجلس كل على حدة لعقد اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وكما هو مبين في التفصيل التالي[1]:

١- تتطلع الهند إلى مزيد من تعزيز شراكتها التجارية مع السعودية، فقد نمت العلاقات الاقتصادية الثنائية ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية. وتحتل السعودية الترتيب الرابع بين أكبر الشركاء التجاريين للهند، حيث ارتفع إجمالي التجارة بين الجانبين من ٢٥,٠٨ مليار دولار ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، إلى ٤٣,٩١ مليار دولار ٢٠١٢-٢٠١٣م. ويميل الميزان التجاري لصالح السعودية نتيجة واردات الهند النفطية الضخمة من المملكة. ولتعزيز الاستثمارات المتبادلة، قامت السعودية في مارس ٢٠١٣م، بمنح تصريح للشركات الهندية بأن تكون أكبر مستثمر داخل المملكة بمبالغ تصل إلى ٦٢٥ مليون دولار، ليزيد حجم الاستثمارات عن المستوى الحالي الذي يدور حول ٤٠٠ مليون دولار. وفي المقابل، جاءت السعودية في المرتبة الـ٤٥ بين أكبر المستثمرين بالهند، خلال الفترة بين أبريل ٢٠٠٠ م، وحتى ديسمبر ٢٠١٢م، بإجمالي استثمارات بلغ ٤٠,٩٠ مليون دولار، وهو ما يعتبر ضئيلاً بالنسبة لإمكانيات البلدين.

وكانت زيارة رئيس الوزراء الهندي للمملكة العربية السعودية -التي تُعتبر مورِّد الهند الأول للنفط، والبلد الذي يستضيف أكبر جالية هندية في المنطقة وذلك في الثاني من شهر إبريل ٢٠١٦م- الأثر الكبير في التعاون الاقتصادي بين البلدين ووقع الجانبان خمس اتفاقيات، بينها خطط للتعاون في مجالات تبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال، والعمالة ودعم الاستثمارات بين الجانبين في القطاع الخاص. جاء بعد ذلك إعلان وزير النفط الهندي، دارمندرا برادان، في ١٠ مارس /آذار ٢٠١٦م، أن بلاده تُجري محادثات مع عدد من الدول الخليجية حول كيفية تطبيق فكرة (النفط مقابل الغذاء).

٢- وفيما يخص دولة الإمارات، فقد ارتفع حجم التجارة مع الهند خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٤٨,٢٧ مليار دولار إلى عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٧٤,٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٢-٢٠١٣م. ووقعت الدولتان عددًا كبيرًا من الاتفاقات ومذكرات التعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويميل الميزان التجاري بين البلدين باتجاه الهند نظرًا لأن التجارة غير النفطية تمثل النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين .

تحتل السعودية الترتيب الرابع بين أكبر الشركاء التجاريين للهند وإجمالي التجارة البينية ٤٣,٩١ مليارًا

وتعد زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في أغسطس/آب ٢٠١٥، الأولى لرئيس وزراء هندي إلى (أبو ظبي) منذ نحو ٣٥ سنة، أي منذ زيارة أنديرا غاندي في عام ١٩٨١م. وأعقب تلك الزيارة، الحوار السياسي التاسع بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقد على هامش أعمال الجمعية العامة الـ٧٠ للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. ثم قام ولي عهد (أبو ظبي)، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بزيارة إلى الهند في شهر فبراير/ ٢٠١٦م، تمخضت عن التزام الطرفين بزيادة التبادلات التجارية بمقدار الثلثين، لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠م.

وتحتل الإمارات حاليًا المرتبة العاشرة بين أكبر المستثمرين في الهند، بقاعدة رأسمالية تبلغ ١,٨ مليار دولار تقريبًا. أما استثمارات الشركات الهندية بالإمارات فتقدر بنحو ٥ مليارات دولار، مما يجعل الهند ثالث أكبر مستثمر بالإمارات.

٣- وتهتم الهند بتعزيز التعاون مع قطر في مجالي أمن الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، وانعكس ذلك على ارتفاع التجارة الهندية مع قطر من ٤,١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، إلى ١٦,٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٢-٢٠١٣م، في حين ظلت الصادرات الهندية إلى قطر محدودة خلال هذه الفترة، وشهدت الصادرات القطرية للهند قفزة هائلة نتيجة تنامي الطلب الهندي على الغاز الطبيعي المسال، وتركزت الاستثمارات القطرية داخل الهند في قطاع البنية التحتية. ومن المقرر أن يستثمر الصندوق السيادي القطري ١٠ مليار دولار على الأقل سنويًا في الهند، يخصص أكثر من نصفها لقطاع البنية التحتية.

وتشير إحصاءات التبادل التجاري بين الهند والكويت إلى ارتفاع حجم المبادلات بين البلدين من ١٠,٣٩ مليار دولار عام

رغم أن الميزان التجاري بين الهند يميل لصالح دول الخليج لاعتماد الهند على النفط فإن بمقدور نيودلهي تقليص التفاوت عبر زيادة صادراتها

٢٠٠٨-٢٠٠٩م، إلى ١٧,٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٢-٢٠١٣م. ومما يلفت النظر ضخامة التجارة غير النفطية بين الجانبين.

٤- أما بالنسبة لدولة البحرين، فقد شهدت علاقاتها التجارية مع الهند تقلبًا في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغ إجمالي التجارة بين الدولتين ١,٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وتراجع إلى ١,٣٢ مليون دولار فقط عام ٢٠١٢-٢٠١٣م.

٥- وفيما يتعلق بسلطنة عُمان، فقد وقعت مع الهند في نوفمبر ٢٠٠٨م، مذكرة تفاهم لتأسيس صندوق استثماري مشترك بقيمة مبدئية تبلغ ١٠٠ مليون دولار، قابلة للزيادة حتى ١,٥ مليار دولار، ووقع الجانبان كذلك مذكرة تفاهم في مجال العمالة لتعزيز الاستعانة بمهنيين هنود داخل بعض القطاعات العُمَانية. وتحتل الهند المرتبة الثالثة بين أكبر مصدري السلع والخدمات لعُمَان، ويتوقع أن تصل الهند المرتبة الأولى خلال السنوات الخمس القادمة، نظرًا لتنامي العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين، وتجاوز عدد المشروعات المشتركة ١٥٢٧ مشروعًا في عام ٢٠١١م.

واقع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والهند:

وعلى الرغم من أن الميزان التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون يميل بشدة لصالح دول المجلس بسبب اعتماد الهند الشديد على الواردات البترولية، فإن بمقدور نيودلهي تقليص التفاوت عبر زيادة صادراتها للمنطقة من السلع الهندسية والمنسوجات والخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات، لاسيما أن دول المجلس الذي يبلغ ناتجها المحلي قرابة ١,٣٧ تريليون دولار تعطي اهتمامًا واضحًا منذ سنوات لتنمية البنية التحتية المادية والاجتماعية اللازمة لتنمية القطاع الخاص، وتعمل بدأب من أجل تنويع اقتصاداتها.

ومن بين دول المجلس، تأتي الإمارات والسعودية على رأس الشركاء التجاريين للهند، حيث تجاوز نصيبهما المشترك من مجمل التجارة بين الهند ودول المجلس نسبة ٧٤٪ كما موضح في الشكل ٥.

يتبين من الشكل (٥) أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والهند والذي ينمو بشكل مستمر يدل على عمق العلاقات التجارية بين الطرفين، إذ حقق زيادة ملحوظة خلال الأعوام الماضية، إذ وصل في عام ٢٠١٤م لـ ١٥٠ مليار دولار، وبلغت الصادرات الخليجية للهند ٩٥ مليار دولار، مقابل ٥٥ مليونًا لصادرات الهند إلى الخليج، إلا أن هناك آفاق أوسع للدفع بهذه العلاقات والمصالح الاقتصادية الخليجية - الهندية بشكل غير مسبوق، والشكل(٦) يوضح ذلك.

شكل٥: أهم الدول المستوردة من الهند ٢٠١٥ م

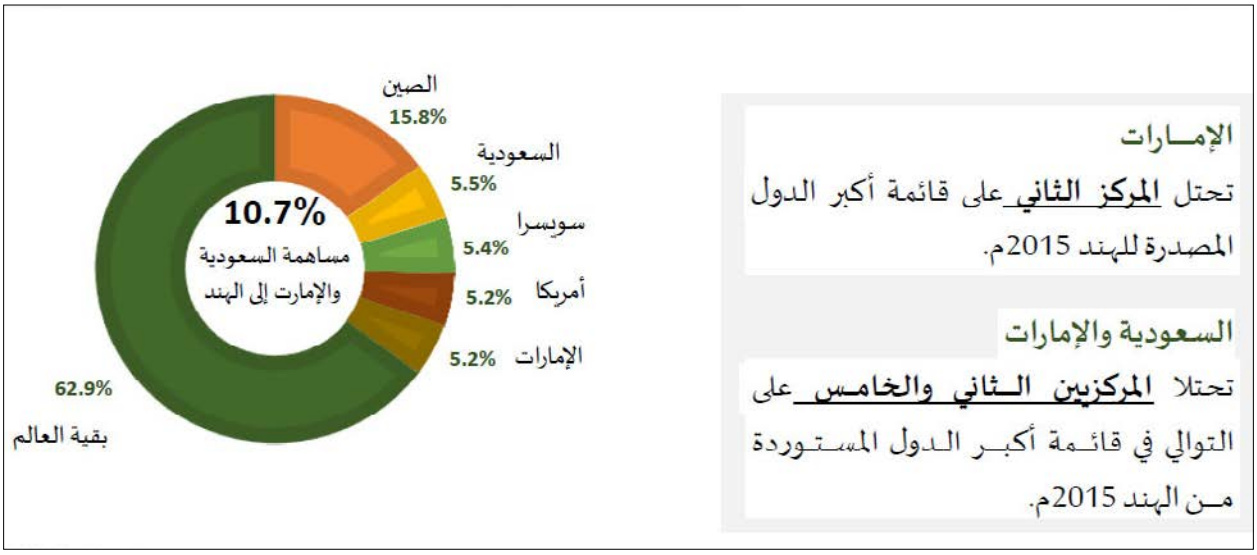

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شكل (٦) صادرات الهند من المواد الغذائية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

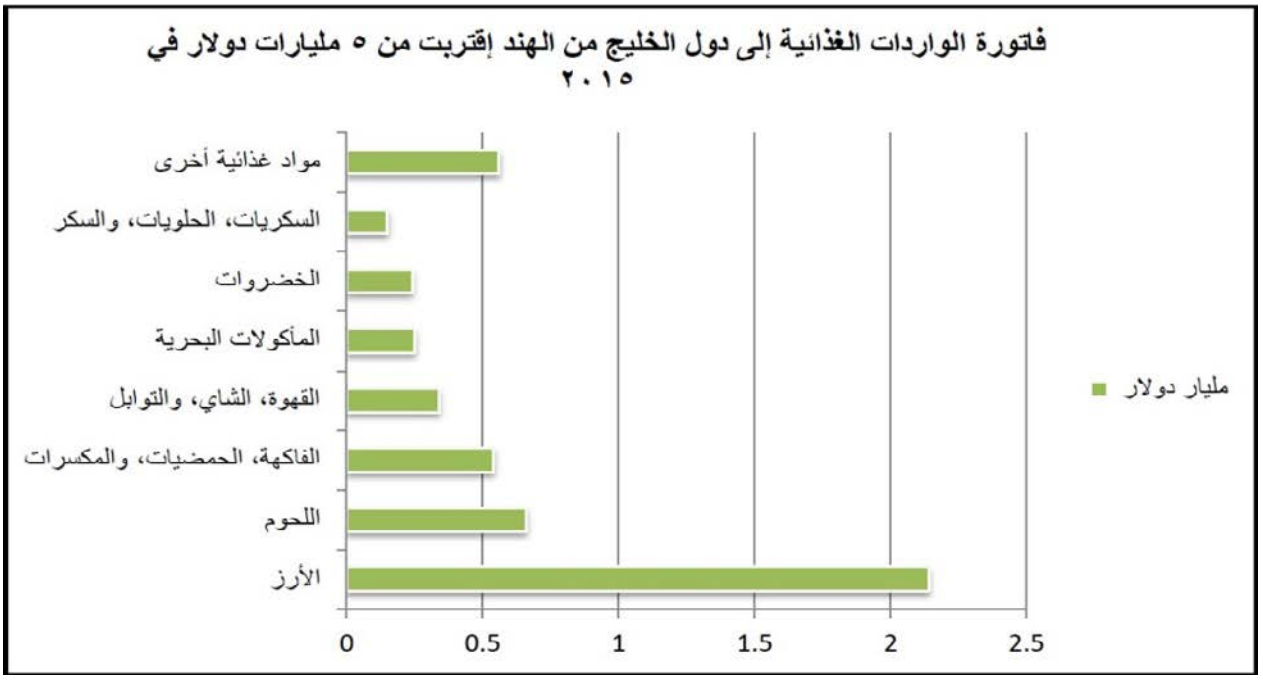

المصدر: كومتريد–الأمم المتحدة

يتبين من الشكل السابق ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الجانبين ،ونظرة فاحصة على البيانات توضح أن التجارة تشكِّل الجانب الأبرز في هذه العلاقات المتنامية، إذ تضاعف إجمالي التجارة البينية بين الجانبين عدَّة مرات خلال سنوات قليلة، وكما موضح في الجدولين (١) و (٢).

حيث يظهر الجدول النمو الكبير في التبادلات التجارية بين الطرفين ويُعزى أساسًا إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، خصوصًا أسعار النفط والغاز (رغم تراجعها على مدى العامين السابقين)، وزيادة الصادرات الهندية، وجزئيًا إلى تكثيف الجهود السياسية المشتركة لدفع العلاقات الاقتصادية إلى مستويات أعلى[٦].

اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية تجارية كبيرة للهند في أعقاب تحرير سياسة الهند التجارية منذ عام ١٩٩١م، مما أوجد بيئة مواتية للاستثمار والتدفق الحر للتجارة، ومنحت الهند دول المجلس مكانة «أكثر الدول المفضلة». وبالرغم من مساهمة الاستثمارات الهندية في النمو الاقتصادي القوي لدول مجلس التعاون إلا أنها تبقى ضئيلة بالمقارنة مع حجم استثماراتها في بقية أنحاء العالم، والجدول رقم (٣) يبين حجم استثمارات دول التعاون في الهند.

والمؤكد من بيانات الجدول رقم (٣) أن الهند بحاجة ماسة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تلعبه من دور محوري في النمو الاقتصادي، وللاستفادة منها في تنمية البنية التحتية والتصدي للعجز الهائل في الحساب الجاري لديها. علاوة على ذلك، تبحث الشركات الهندية المستقلة الكبرى عن فرص استثمارية مربحة بالخارج[٧].

معوقات التجارة المشتركة بين دول التعاون والهند:

وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمارات الخليجية في الهند خلال السنوات الأخيرة من ٢٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٦٩٣,٥ مليون عام ٢٠١٢م، فإن حجم الاستثمارات الخليجية يبقى أقل كثيرًا عن ما يجب أن تخطط له الهند، وهو ما يوحي بعجز الهند عن جذب اهتمام المستثمرين الخليجيين حتى الآن. ومن المعوقات التجارية بين البلدين هي:

١- **عدم توحيد دول المجلس للتنظيمات والإجراءات**، وتباين قواعد التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتباين هياكل التكاليف حتى داخل الدولة الواحدة أحيانًا.

وفي المقابل، تشكو دول مجلس التعاون من أنه على الرغم من نيلها مكانة «الدول الأكثر تفضيلاً» داخل الهند، فإن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة منها لاتزال مرتفعة مقارنة بالضريبة الرمزية البالغة ٥٪ المفروضة على الصادرات الهندية داخل دول المجلس. إلى جانب ذلك، تضطر دول المجلس إلى دفع ضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات المركزية. كما تجد الدول الخليجية عوائق أخرى داخل الهند مثل ضرورة الحصول على تراخيص استيراد، وفرض قيود كمية واختبارات إجبارية ودعم

جدول رقم (١) التجارة بين الهند ومجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٦-٢٠١٥، مليار دولار)

	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
إجمالي التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون (مليار دولار)										
العالم	654.7	776.7	802.7	778.5	763.9	570.4	443.2	497.6	364.5	299.4
مع مجلس التعاون	101.1	145.2	157.6	156.7	141.2	106.2	80.8	86.8	57.9	41.1
صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون (مليار دولار)										
العالم	264.0	317.5	336.6	289.6	301.5	220.4	176.8	181.9	145.9	121.2
إلى مجلس التعاون	41.9	51.3	52.2	49.1	46.2	35.4	31.9	27.1	19.9	15.4
%مجلس التعاون من الإجمالي	15.9%	16.2%	15.5%	16.9%	15.3%	16.1%	18.0%	14.9%	13.6%	12.7%
واردات الهند من مجلس التعاون (مليار دولار)										
العالم	390.7	459.4	466.0	488.9	462.4	350.0	266.4	315.7	218.6	178.2
من مجلس التعاون	59.1	93.9	105.4	107.6	95.0	70.7	48.9	59.7	38.1	25.7
%مجلس التعاون من الإجمالي	15.1%	20.4%	22.6%	22%	20.6%	20.2%	18.4%	18.9%	17.4%	14.4%

المصدر: كومتريد-الأمم المتحدة

جدول رقم (٢) تجارة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي (شاملة النفط والغاز) (بالمليار دولار أمريكي)

الدولة	2011/2012			2012/2013		
	الواردات	الصادرات	الإجمالي	الواردات	الصادرات	الإجمالي
السعودية	31.06	5.68	36.74	34.13	9.78	43.91
الإمارات	35.79	35.92	71.72	38.44	36.26	74.70
عُمَان	3.32	1.32	4.65	1.95	2.60	4.55
الكويت	16.37	1.18	17.56	16.57	1.06	17.67
قطر	12.92	0.81	13.73	15.57	0.69	16.30
البحرين	0.88	0.44	1.32	1.32	060	1.32
الإجمالي	100.35	45.36	145.72	107.41	51.00	158.41

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الهندية.

جدول رقم (٣) استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الهند (بالمليار دولار)

الدولة	2005	2007	2009	2011	يناير ٢٠١٢
الإمارات	141.0	588.4	1.507.2	2.090.9	2.219.8
عُمَان	24.0	53.5	64.0	338.6	339.5
السعودية	19.1	15.3	29.1	33.8	33.8
البحرين	32.7	24.7	25.8	27.0	27.0
الكويت	6.1	6.7	15.3	17.4	17.8
قطر	0.1	0.1	0.1	1.6	1.8
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	223.0	688.7	1.641.5	2.509.2	2.639.5

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الهندية.

الصادرات. وتشتكي الشركات الخليجية من مستوى البنية التحتية الهندية التي تعتبر من أكبر التحديات أمام تدفق التجارة والاستثمارات إلى الهند، ومن تعقيد إجراءات الجمارك والاستثمار في الهند.

٢-المعوقات الاستثمارية السعودية في الهند: تمتلك المملكة العربية السعودية صناعة الأسمدة التي تحتاجها الهندوقابلة للتبادل في سلع أخرى مثل الحبوب والمواد الغذائية. كما أن السعودية تتمتع بخبرة واسعة في مجال التنقيب عن النفط، وخصوصًا في البحار، وأن بلاده بحاجة إلى مثل هذه الخبرات، وأن (شركة سابك) تعد من أكبر الشركات المستثمرة ولديها مركز أبحاث ضخم يوظف ٤٥٠ شخص في الهند. إلا أن قضايا الإغراق التي فازت بها المملكة كانت واحدة من التحديات التي تواجه الاستثمار في الهند، كما أن إثارتها تعد مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين السعوديين.

أما ما يتعلق باتفاق التجارة الحرة والذي لم يوقع حتى الآن، بسبب مخاوف بعض القطاعات من الجانبين لوجود بعض البنود المقترحة. فمثلاً تطالب الإمارات والسعودية بضم النفط للاتفاق، الأمر الذي سيكبد الهند خسارة رسوم الاستيراد. وفي المقابل، ثمة قلق لدى قطاع البتروكيماويات الهندي إزاء اختلاف التنظيمات والإجراءات المتبعة بدول المجلس.

الخاتمة :

نؤكد بعد هذا العرض المفصل لواقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والهند إلى وجود مجموعة محفزات كبرى تمثل انطلاقة واعدة أمام مستقبل تطوير هذه العلاقات، من أبرزها:

١- سياسة التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي: تعمد غالبية دول المنطقة إلى تعزيز جهود تنويع اقتصاداتها بهدف تنمية قطاعاتها غير النفطية وتقليص الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي. ومع أن هذا الطريق لايزال في البداية، إلا أن استمرار دول الخليج على تلك السياسة ونجاح سياسة التنويع والإصلاحات الاقتصادية، سوف يوفر بالتأكيد فرصًا أكثر بكثير أمام الشركات الهندية بالمنطقة، وتأتي منسجمة مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتحويل الاعتماد الاقتصادي للدولة من النفط إلى الاستثمار، وفقا لما كشفه ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان في ابريل ٢٠١٦م، فالتنويع باعتباره السبيل إلى ضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. وحيث تواصل دول المجلس إدارة اقتصاداتها برؤية منفتحة على المستقبل، فإن التنويع الاقتصادي ينطوي على إنعاش القطاع الخاص مجددًا، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات على نطاق أوسع من ذي قبل، وهكذا فإن احتمال التنويع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية، يبقى هدفًا خليجيًا استراتيجيًا. فالتنويع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة لدى دول التعاون، بل هو هدف موضوع على جداول العمل السياسية منذ أن أصبح النفط المصدر الأساس والوحيد تقريبًا للدخل في هذه الدول قبل نحو نصف قرن تقريبًا[٨].

٢- المناخ الاستثماري أمام مستثمري دول مجلس التعاون داخل الهند: يتعين على الهند تحسين بيئة النشاط التجاري بها إذا ما رغبت حقًا في اجتذاب مزيد من الاستثمارات.

٣- يسعى الطرفان الخليجي والهندي للدفع بمسار علاقاتهما إلى مستويات وآفاق متقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والوصول بها إلى إطار مؤسسي يفضي الى شراكة أو حوار خليجي-هندي فاعل ولكن يجب أن تكون تلك الشراكة محققة للحاجة الخليجية العربية والهندية المشتركة والمتبادلة.

ضرورة التعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعتبر الهند من الدول ذات الخبرة المتميزة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد قطعت شوطًا كبيرًا في هذا المجال، إذ أصبحت من الصناعات المهمة في الهند في وقت تسير فيه السياسات الاقتصادية لدول المجلس ضمن هذا السياق بتشجيع الشباب المواطن على الانخراط في هذه المشاريع مع توفير العديد من المؤسسات التي تدعم هذا النوع من المشاريع.

المراجع

١ إحصاءات البنك الدولي.
٢ دراسة بعنوان "الهند والخليج، تعزيز الروابط السياسية والاستراتيجية"، معهد دراسات وتحليلات الدفاع الهندي، ٢٠١٤.
٣ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤ مروي صبري، مستقبل العلاقات التجارية الهندية ـ الخليجية،٢٠١٤/٧/١٤ (بتصرف).
٥ كوميترد- الأمم المتحدة.
٦ د. ناصر التميمي،العلاقات الهندية-الخليجية: هل تصبح الهند "الصين" الجديدة؟ رابط الجزيرة، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160403103305878.html
٧ مستقبل العلاقات التجارية الهندية ـ الخليجية-مصدر سابق.
٨ مارتن هفدت، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. الإنجازات والاتجاهات المستقبلية.

*كاتب وباحث اقتصادي

الواقعية - روبرت جيليين (٣)

خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية
جيليين أحد رواد تفسير صعود وهبوط الدول

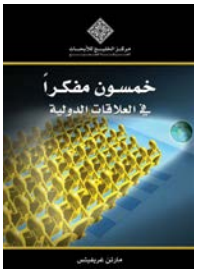

في الحلقة الثالثة من عرض كتاب (خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية) لمارتن غريفيش، الذي صدر عن مركز الخليج للأبحاث، يتواصل تقديم رموز المدرسة الواقعية، وفي هذا الجزء سوف نتناول أحد الرموز المعاصرين لهذه المدرسة وهو روبرت جيليين أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون بجامعة برنستون، وزميل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ونائبًا لرئيسها، وأكثر أعماله في الاقتصاد الدولي.

آراء حول الخليج: جدة

وبذلك قدم روبرت جيليين ردًا واقعيًا على من يدعي أن الواقعية تهتم أكثر بسياسات الأمن العسكري وتنزع إلى تجاهل القوى الاقتصادية، روبرت جيليين دمج دراسة السياسة الدولية المهتمة بدور وتأثير القوة في صنع العلاقات الدولية في القوى الاقتصادية الدولية المهتمة بطبيعة الشركات في الأسواق وديناميكاتها، كما أنه يعتبر من الواقعيين القلائل المعنيين بـ "التغيير" وخاصة في محاولته تفسير صعود الدول وهبوطها مع مرور الزمن، وقد شهد هذا المجال نموًا ملحوظًا في دراسات العلاقات الدولية على امتداد العقود الثلاثة المنصرمة، واستوحى ذلك مما بدا له انحدار اقتصادي عانته الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات مقابل أوروبا واليابان، كما استوحى من حجج العديد من الليبراليين القائلين بأن تزايد التبعية الاقتصادية المتبادلة بين الدول تضعف قواها وتخفف من العلاقات التاريخية بين القوة العسكرية والمقدرة على الحفاظ على المصالح القومية.

وتكشف أعمال جيليين عن اهتمام كبير بدور السلطة وإدارتها من جانب الدولة، وتطرق أول منشوراته إلى دراسة حول التوتر القائم بين علماء الذرة الأمريكيين والحكومة الأمريكية حول سياسات الأسلحة الذرية في الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أن أهم أعماله ظهر في منتصف السبعينيات وفي الثمانينيات حول الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى عكس من يؤكدون أن تنامي التبعية الاقتصادية المتبادلة كان يهدد وضع القوة العسكرية القمعية ويقلل من أهميتها في مجال التأثير الاقتصادي في الأعمال العالمية، أكد جيليين أن نظام التجارة الدولية الليبرالي يعتمد على العوامل ذاتها التي يظن أنها تهدد تحديدًا وجود دولة قوية تعتمد عليها في تأمين ما صار يسمى "السلع العامة" العالمية. والحجية الأساسية في هذه المقولة هي أن الأسواق لا يمكن أن تزدهر في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها في غياب دولة قادرة على تأمين بعض الشروط المسبقة، تعتمد الأسواق من حيث التعريف بها على نقل البضائع والخدمات التي يمكن بيعها وشراؤها بوساطة آلية أسعار فاعلة بين أشخاص من القطاع الخاص يتبادلون حقوق الملكية، غير أن الأسواق في حد ذاتها تعتمد على الدولة لتؤمن بواسطة التنظيم والضرائب وبعض السلع التي لا تستطيع الأسواق بنفسها توفيرها وهذا يتضمن بنية تحتية قانونية لحقوق الملكية وقوانين تجعل العقود ملزمة .

اتفاقية التقسيم المذهبي وتغييب الأمة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

بعد أن خضعت منطقة الشرق الأوسط لاتفاقية سايكس - بيكو قبل مائة عام، بدأت القوى الكبرى في تطبيق اتفاقية جديدة من نوع آخر وهي اتفاقية بوتين - أوباما .. الأولى اعتمدت على تقسيم النفوذ وفقًا للجغرافيا وداخل حدود الدولة القطرية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، أما الاتفاقية الجديدة فهي تقوم على أسس طائفية ومذهبية لتفتيت دول المنطقة بأيدي أبنائها وتحويلها إلى كانتونات متحاربة وإلغاء نموذج الدولة القطرية.

وضحية الاتفاقية الجديدة هم المسلمون وخاصة أتباع مذهب أهل السنة والجماعة ولا سيما في الدول العربية، وقد بدأت معالم هذه الحرب على المسلمين بعد إجلاء قوات الاتحاد السوفيتي عن أفغانستان، ثم انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار حائط برلين وزوال حلف وارسو ، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي جعلت أمريكا والمحافظون الجدد يناصبون المسلمين العداء واعتبارهم الخطر الأكبر على العالم، وقد أذكت الجماعات الإرهابية المتطرفة هذا العداء سواء كانت هذه الجماعات صنيعة أجهزة استخبارات دول غربية أو إيران، أو نتيجة لأفكار متطرفة لا علاقة لها بجوهر الدين الإسلامي الحنيف، وأخذت الدول الغربية والإقليمية تدعم الجماعات الإرهابية سرًا وعلانية من أجل استخدامها حصان طروادة لتنفيذ مخططات تقسيم دول المنطقة العربية ورسم خريطة جديدة لها لاعتبارات قديمة ومتجددة.

وتستهدف هذه المخططات بصفة خاصة أتباع مذهب أهل السنة نظرًا لكونهم الأكثرية العددية الطاغية وحماة الإسلام وحراس العقيدة السمحاء، لذلك صنعت هذه الدول الجماعات الإرهابية أو استدرجتها وضخمت أخطارها وحشدت الرأي العام الغربي ضد المسلمين وخاصة أتباع المذهب السني، بل أخذت هذه الدول في التخطيط لاستخدام هذه الجماعات والأحزاب المتطرفة كأداة لضرب استقرار الدول العربية والإسلامية، بل دعمت بعض هذه الجماعات للوصول إلى الحكم إثر أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي بغية خلق صراع إسلامي - إسلامي لضرب استقرار الدول وتقسيمها في إطار حرب الجيل الرابع ولتشويه صورة الإسلام، وإشغال دول المنطقة في صراعات داخلية وعداءات إقليمية، وهز الأمن الإقليمي لصالح قوى غير عربية وفي مقدمتها إسرائيل وإيران.

ولم تكتف القوى الدولية والإقليمية بما سبق ذكره، بل لجأت إلى زرع الفتنة بين المسلمين أنفسهم، بل بين أتباع المذهب الواحد، فبعد أن غرست بذور الصراع السني - الشيعي بطرق ملتوية، شرعت في نشر بذور الصراع بين أتباع كل مذهب لإيجاد صراع داخلي وذلك لتمرير المخططات المرسومة مسبقًا بعد أن تنشغل الأمة بذاتها وتتكفئ على صراعاتها الداخلية وأخطر هذه الصراعات هي الصراعات الطائفية والمذهبية، ولعل مؤتمر الشيشان الذي انعقد خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أغسطس الماضي يعتبر أحد مظاهر التدخل الخارجي لإذكاء الخلافات بين الدول الإسلامية.

في المقابل من الضروري أن تقف الدول العربية الكبرى المؤثرة في العالم الإسلامي وقفة جادة لمراجعة ما يحدث على الساحة الدولية والإقليمية لتوحيد الصف وتكثيف الجهد لصد ما تتعرض له الأمة، وسد الثغرات التي تنفذ منها المؤامرات والفتن، والمضي قدمًا لمحاصرة الإرهاب والغلو والتشدد، وتوضيح الحقائق أمام الداخل والخارج، وتحصين شباب الأمة. وهذا دور الحكومات والمؤسسات الدينية الكبرى ذات التاريخ العظيم والسمعة الدولية الطيبة، والجامعات ودور العلم المعنية، فليس من المعقول أن يفكر لحاضر ومستقبل الأمة من هم من خارج المنطقة التي تحتضن الحرمين الشريفين ومهبط الوحي، وأرض العلماء الأفذاذ على مدى التاريخ الإسلامي، والمؤسسات الإسلامية الكبرى المشهود لها والتي سبق وأن نظمت الكثير من المؤتمرات الهامة في مسيرة الفقه والدعوة الإسلامية، ووضعت أسس الحوار بين أتباع المذاهب الإسلامية وبين أتباع الإسلام من جهة، وبين أتباع الديانات والحضارات الأخرى، كما أنه يجب على علماء الإسلام التفكير في معالجة قضاياهم وفقًا لتعاليم دينهم وشريعتهم دون السماح بالتدخل من الآخرين أصحاب الأجندات المعلنة والخفية و أعداء الأمة.

كما يجب على علماء الأمة ومسؤوليها الوقوف وقفة رجل واحد في وجه الجماعات الضالة والمنحرفة والمشبوهة التي تعمل على تشويه الدين الإسلامي وتخدم مخططات الآخرين وتعطيهم الذرائع للتدخل في الشأن الإسلامي دون وجه حق، بل أن بعض هذه الجماعات يعمل لحساب هذه القوى الإقليمية والدولية ومدعومة منها لإطالة أمد الصراعات في المنطقة لحساب الطامعين والطامحين في مقدرات المسلمين والعرب ووحدة صفهم، ويجب أن يكون تحرك علماء الأمة ومسؤوليها سريعًا لمجابهة ومواجهة هذه المخاطر بما يحفظ للأمة وحدتها ومصالحها.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثما رية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

الريادة في الإنشاءات في المملكة العربية السعودية
مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP